محاضرات منهجية في

الجغرافية السياسية

لطلاب المرحلة الرابعة قسم الجغرافيا

كليات التربية الاساسية

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

اعداد الدكتور

حسين عبد المجيد حميد الزهيري

كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

٢٠٢٠م

الفصل الاول

الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس

مفهوم وتطور الجغرافية السياسية و الجيوبولتيكس

تعد الجغرافية السياسية إحدى الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية لكونها تحتاج إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الايقاع (الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والاحداث العسكرية) مع العوامل الجغرافية الارضية شبه الثابتة .

اولاً : الجغرافيا السياسية

هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة ، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس، فبسبب الجغرافيا تمتعت الجزيرة البريطانية في القرن الثامن عشر بحرية الملاحة في البحار، واصبحت قوة بحرية مكنتها من استعمار العديد من المناطق، والجغرافيا السياسية أيضا هي العلم الذي يهتم بتأثير السياسة على الجغرافيا ، فقرار إنشاء قناة السويس كان قراراً سياسياً ترتب عليه تغير في المكان وهو الجغرافيا ، الجغرافيا السياسية لا تعني فقط تأثير الجغرافيا على السياسة ولكن أيضا تأثير السياسة على الجغرافيا ، فهناك الكثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة بالعالم .

وهناك عدة تعريفات للجغرافيا السياسية منها :

*تعريف **الكسندر** : هي دراسة الأقاليم السياسية التي تنقسم اليها الأرض كظاهرة من مظاهر سطحها سواء كانت الأقاليم صغيرة أو كبيرة .

*أما **يومان** فعرفها بأنها تساعد في السلوك السياسي للإنسان .

*أما **كوهين** فقال بأنها المناهج الجغرافية لدراسة العلاقات الدولية .

أعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

*وعرفها الجغرافي الامريكي **هارتشورن** بأنها (دراسة الاختلاف والتشابه المكاني للظاهرة السياسية ، ويتضمن تفسير التباين والتشابه في المظاهر السياسية ودراسة علاقتها مع كل مظاهر البيئة المرتبطة بذلك سواء السطح والمناخ والعالم العضوي والظروف الحضارية).

*كما يعرفها **جاكسون** بأنها : (دراسة الظاهرات السياسية في إطارها المكاني سواء كان متضمناً تحليل الحدود السياسية والانماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة ام مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة)، والجغرافية السياسية حينما تركز على دراسة الدولة فإنها تهتم أساساً بالطبيعة الجغرافية وسيادتها واستراتيجيتها القومية ، وإجمالاً يمكن فهم الجغرافيا السياسية بأنها دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية على أنها ظواهر على سطح الأرض ودراسة مقومات وجودها وتطورها اعتماداً على خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها كما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة النظم السياسية .

ثانياً : الجغرافيا السياسية عبر التاريخ

تعد الجغرافيا السياسية علماً أكاديمياً حديثاً بالرغم من وجود مبادئها منذ أرسطو (الحجم السكاني الأمثل للدولة والمساحة الأفضل للدولة) ، واسترابو وابن خلدون (دورة حياة الدولة) لكن يعتبر الألمان هم من انشأ هذا العلم وذلك بعد أن نشر الجغرافي الألماني **فريدريك راتزل** كتابه (الجغرافيا السياسية) وذلك في سنة ١٨٩٧ م ، ويعد الألمان أكثر من كتب في الجغرافيا السياسية وهي تضم مجموعة من المفاهيم السياسية الرئيسية منها : جغرافية المستعمرات ، الدولة والأقاليم ، الأمة والقومية ، جغرافية الانتخابات ، أضافة للخطط الإسترتيجية الجيوبولتيكية التي حكمت العلاقات السياسية الحربية القديمة بل والحديثة على أساس خصائص البيئة الجغرافية.

لذلك يمكن القول بان من اهم مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية هي الدولة او الاقليم السياسي او الوحدة السياسية ، وتعني لفظة الدولة : السلطة الفعالة والمحمية والمنظمة ، وتدل على أن الدولة نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه من الأخطار الخارجية او الداخلية ، وهو يتمتع لهذا الغرض بقوة مسلحة وبعدة أجهزة للإكراه والردع ، ولا توجد دولة بلا درجة عالية من الانسجام الاجتماعي والتنظيم التسلسلي اللذين يسمحان للحكومة بإشباع سلطتها وتنفيذ رغباتها

ومن هذا يتضح أن محور الجغرافية السياسية هي (الدولة) وأن الدولة او الوحدة السياسية هي : (عبارة عن رقعة من الارض موحدة ومنظمة سياسياً ومسكونة من قبل سكان أصليين لها حكومة وطنية ذات سيادة على جميع أطراف الدولة ، ولديها القوة الكافية لحماية سيادتها ، وهناك عوامل رئيسة لقيام الدولة ولا يمكن أن يطلق عليها مصطلح دولة اذا لم تكن مستكملة لهذه الشروط وهذه العوامل هي :

١- رقعة من الارض محددة بحدود موضحة ومعترف بها ، إذ يستحيل قيام دولة لمدة طويلة دون أن يكون لها مكان من الأرض تمارس عليه سيادتها وتمنع كل قوة أجنبية من التعدي على أراضيها .

٢- وجود شعب او سكان أصليين يعيشون على تلك الارض عيشة دائمة على ان توجد بينهم روابط قوية تجعل منهم وحدة سياسية متماسكة ، هذه الروابط تاريخية او قومية او لغوية او اهداف ومصالح مشتركة ، فالشعور الذي يسود بينهم هو أنهم يتفقون في أحد هذه الروابط ويندفعون إلى الاتحاد والعيش سوية على أرض واحدة .

٣- التنظيم السياسي والذي بواسطته تمارس الدولة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية وهذا التنظيم لا يتم إلا بواسطة شخص او أشخاص تكون وظيفتهم الرئيسة رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، باتخاذ القرارات اللازمة والتي يراعى فيها

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الخير ورفاهية الشعب ، وتكون مسؤولة عن الانتفاع بموارد البلاد وتتولى حماية الشعب والوطن من الغزو الخارجي .

٤- خلو الدولة من الالتزامات الخارجية التي لها مساس بسيادتها ، حيث إن جوهر الدولة هو الاستقلال الذاتي وحكم الشعب نفسه بنفسه ، وإن السيادة التامة من قبل الحكومة على جميع اطراف البلاد أمر لا بد منه .

٥- أن يكون لدى الدولة القوة الكافية لحماية الشعب فعدم وجود مثل تلك القوى التي تساعدها على توفير الأمن الداخلي وحماية الأمن القومي من الغزو الخارجي يجعل الدولة في حالة عدم استقرار أمام القوى المعارضة لوحدة البلاد من الداخل والخارج .

وبناء على ذلك يمكم تقسيم الدول إلى فئات متميزة من حيث إمكانيتها من القوة

أولا : فئة الدولة القوية والقانعة :

وهي الدول التي تعتقد بوصولها إلى الحد الأنسب بالمقاييس التي تضعها لنفسها بين حجم إمكانيتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ والتأثير الذي وصلت إليه في المجتمع الدولي من جانب آخر ، أي أنها لا ترى وجود فجوة تفصل بين إمكانيات القوة المتاحة لديها ، وبين الأهداف التي تتوخاها من الأمر الدولي القائمة ، وهذا التناسب بين حجمي الإمكانات والمقدرة الفعلية في التأثير الدولي هو الذي يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير، ومن أمثلتها فرنسا واليابان في الوقت الحاضر .

ثانيا : فئة الدولة القوية وغير القانعة :

وهي عكس الفئة الاولى تشعر بفقدان التناسب بين إمكاناتها الذاتية من القوة القومية وبين حجم التأثير السياسي الفعلي الذي تمارسه في علاقاتها مع غيرها من

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد العزاوي

الدول ، وهنا توجد الفجوة التي تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولي في الاتجاه الذي يحقق هذا التناسب على الصورة التي تتخيلها الدولة المعنية ، ومن أمثلها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا الغربية وفي إطار مجموعة المقاييس النسبية التي تستخدمها في عمليات التقويم والمقارنة ، يعود هذا التفاوت في طبيعة المعايير المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة وهو يرتبط بعدة أمور منها :

١- إدراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم إمكانات القوة ومع ذلك فإن حجم مصالحها وتأثيرها السياسي أكبر مما تسمح به هذه الإمكانات .

٢- تطور إمكانات القوة لدى الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر ، ولم يصاحب ذلك تغيير في حجم تأثيرها السياسي الدولي .

٣- حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية وشعورها بأن لديها من إمكانات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أي شكل من أشكال المقاومة الدولية.

٤- الرغبة في إحداث التغيير استجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في اتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم .

ثالثا : فئة الدول الضعيفة والقانعة :

تشمل الدول ذات الامكانات المحدودة من حيث القوة ولكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم الحالي لتأثيرها السياسي الخارجي يتناسب مع هذه الامكانات ولا يمكن زيادته أبعد من حجمه الحالي دون أن تعرض هذه الدول نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع.

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

رابعا : فئة الدولة الضعيفة وغير القانعة :

وهي الدول التي رغم ضعف إمكاناتها من عناصر القوة وإدراكها لهذا الضعف مقارنا بالإمكانات المتفوقة للدول الأخرى ، فإنها في حالة عدم القناعة او الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة ، ويرجع ذلك إلى شعورها بالظلم او الغبن الشديد الذي يقع عليها نتيجة استغلال الدول الأقوى منها لها، لذلك فهي تكون في جانب التغيير على الرغم من أنها تفتقر إلى كل مقدرة على إجراء هذا التغيير . إن الجغرافية السياسية تهتم بالتباينات المساحية للظاهرات السياسية وتعطي اهتماما خاصا للمساحات التي تنتظم سياسيا في وحدات ذات حدود وتبحث في مقوماتها والعوامل التي ساعدت على قيامها والهدف من وجودها ولعل أهم صفات التباين بين الدول والوحدات السياسية المختلفة هو التباين القائم على تقييم قوة الدولة ومكانتها السياسية .

ثالثاً :علم الجيوبولتيكس :

هو العلم الذي يتكون من كلمتين إغريقيتين هما Geo تعني الارض و Politics وتعني أمراً يتعلق بالدولة وعلى وجه الاخص سياستها ، وتعتبر الجغرافية السياسية منطلقاً لهذا الموضوع ، إذ إن الجغرافية السياسية هي الاصل الذي تفرعت عنه الجيوبولتيكا ، وكما يقول هاوسهوفر : (أن الجيوبولتيكا وليدة الجغرافية السياسية لأنها المحرك لما يتناوله هذا العلم من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها القائد السياسي) .

لذا يمكن تعريف علم الجيوبولتيك على انه (علاقة الدولة بمحيطها الخارجي وسياساتها الخارجية وتصورها عن ذاتها ومحيطها وتأثيرها وتأثرها بالعالم الخارجي وكيفية صياغة السياسات والنشاطات التي تحقق لها اكبر العوائد وتجنبها المخاطر). ويظهر الفرق بين الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس بالتأكيد على أحدهما فالجغرافية السياسية تأخذ بعين الاعتبار الدولة، وتعني بتحليل بيئتها الجغرافية تحليلا موضوعياً ، أما الجيوبولتيكا فتقوم دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

وللجيوبولتيكس مفهومان : أحدهما قديم ارتبط بوجهة نظر ضيقة قامت على الفكرة الألمانية الخاصة بالمجال الأرضي باعتباره المجال الحيوي أو بما يقابله بالانكليزية (Living of Space) أي إن الدولة هي عبارة عن كائن حي وقد قال ذلك هاوسهوفر .

وقد **عرف معهد ميونخ في ألمانيا** بناء على ذلك هذا العلم بتعريفات عديدة كلها تصب في نفس الهدف التوسعي وتوحي به ومنها :

١- إن الجيوبولتيكس هو النظرية التي تبحث عن قوة الدولة بالنسبة للأرض .

٢- إن الجيوبولتيكس هو نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض .

٣-إن الجيوبولتيكس العلم الذي يبحث عن المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها.

٤- إن الجيوبولتيكس هو الأساس العلمي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي .

وكان **رودلف كيلين** المؤرخ والعالم السياسي السويدي (١٨٦٤ – ١٩٢٢) أول من بدأ استخدام مصطلح الجيوبولتيكا، اذ أصدر كتابين أحدهما (الدولة كمظهر من مظاهر الحياة) نشره في سنة ١٩١٦، والثاني (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي) ، نشره عام ١٩٢٠، وفيهما يستخدم خلفية كبيرة من الفلسفة العضوية ، فلسفة هيجل والعديد من الآراء التي تظهر في كتابات راتزل وماكيندر .

وكان **للدكتور اللواء كارل هاوسهوفر** الذي ولد سنة ١٨٦٩ والتحق خلال المدة ١٩٠٨ – ١٩١٩ بالجيش الياباني مدرباً لمدفعيته الأثر الكبير في بلورة الآراء الجيوبولتيكية خاصة وأنه حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميونخ سنة ١٩١١

إعداد الدكتور حسن عبد الحميد الزهيري

برسالة عن اليابان وعين في نفس الجامعة مدرساً للجغرافية والتاريخ الحربي ووصل إلى مرتبة الاستاذية سنة ١٩٢٠ .

وقد التقى هاوسهوفر بهتلر لأول مرة في سنة ١٩٢٣ عندما كان الأخير سجيناً في قلعة لاندزبرج وبعد تأسيس الرايخ الثالث تم تعيين هاوسهوفر رئيساً للأكاديمية الألمانية ويتضح من الفصل الرابع عشر من كتاب (كفاحي) أن هتلر استمد نظريته في المجال الحيوي من آراء هاوسهوفر ، الذي اعتقد بموجبه أن الدولة كائن حي ، ومن ثم فرز التوسع الإقليمي ، (احتلال مناطق أخرى) وخلق مجال حيوي للدولة تتنفس فيه وتمتد بينه لتصبح دولة عظمى .

ومن آراء هاوسهوفر أن مقومات الدولة القوية أربعة :

١- عدد كبير من السكان .

٢- معدل مواليد مرتفع .

٣- اتحاد تام بين دم سكانها وتربتها .

٤- توازن عادل بين سكان الريف والحضر فيها .

ونجد ثلاثة مبادئ أساسية تتردد دائماً في كتابات مدرسة ميونخ وتحدد الاستراتيجية (السوقية) العامة لهذه المدرسة وهي :

١- مبدأ (الدولة العملاقة أو الكبرى) الذي دعا اليه فريدريك راتزل .

٢- مبدأ ازدواجية القارات واحدة في الشمال والاخرى في الجنوب ويكونان معاً كتلة إقليمية قارية ذات اكتفاء ، فالشمال تقدم المصنعات والجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق .

٣- مبدأ (الجزيرة العالمية) الذي طوره ماكندر في كتاباته .

أعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ويعرف البعض الجيوبولتيكس بأنه مرادف للجغرافية السياسية التطبيقية أي بمعنى السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي ، وخاصة عندما يؤكد ذلك البلد على الامن القومي أو السياسة الخارجية ، كما يعرف الجيوبولتيك على انه (علم يبحث فيه بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات ، وأنه يهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة وسياستها).

أن من الموضوعات التي يعني الجيوبولتيكس بدراستها هي العلاقات الدولية التي تنجم بسبب التباين الهائل في المقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية والتباين في الشخصية إلى ضرورة وجود نوع من العلاقة تربط أجزاء العالم المختلفة بعضها بالبعض .

وهذا يرجع إلى أسباب التباين في المقومات الجغرافية للدول مما جعل تلك الدول بحاجة ماسة إلى علاقات دولية (لأنه ما كان يوجد مبرر عندئذ لو كانت كل الأجزاء متماثلة وكل الأنماط الأرضية متكررة) ولذلك فقد كان جزء من اهتمام الجيوبولتيكس هو التأكيد على العلاقات بين الدول ، لذا فإن الجيوبولتيكا كانت ديناميكية (حركية) إذ أنها هيأت أدوات الفعل السياسي وكانت دليلاً للحياة السياسية كما كانت الضمير الجغرافي في الدولة .

ويستعمل الجيوبولتيكس للتعبير عن جغرافية العلاقات السياسية وخاصة تلك التي تتعلق بالسياسات الدولية ، لأن الجيوبولتيكس يتصل مباشرة بالعلم الذي يهتم بدراسة تأثير الموقع الجغرافي في أوضاع الشعب أو مواقعه وبالأخص في السلوك الدبلوماسي للدولة ، وبهذا المعنى فإن الدراسة الجيوبولتيكية تعد موضوعاً أساسياً للكشف عن مقومات ومتطلبات بناء القوة العسكرية وعوامل إعاقتها ، إذ أن حياة الدولة وقوتها الجيوبولتيكية تنبعان من الارض بشكل أو بآخر لكن ذلك يتطلب تدخل البشر بحكمة وتبصر لكي تحول موارد الارض إلى عناصر فعالة .

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزبيدي

معايير التفرقة بين الجغرافية السياسية و الجيوبولتيك:

يعنى علم الجغرافيا السياسية بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية البشرية) في السياسة، ويتداخل هذا المفهوم مع الجيوبوليتيك (علم سياسة الأرض)، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، وهو المفهوم الذي ابتدعته المدرسة الألمانية منذ بدء القرن العشرين وتطور فيما بين الحربين العالميتين، لذلك يمكن وضع بعض النقاط للتمييز بين الجغرافية السياسية وعلم الجيوبولتيكس وهي:

١. تدرس الجغرافيا السياسية الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة ، بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.

٢. تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع بينما تكرس الجيوبوليتيك أهدافها للمستقبل

٣. تنظر الجغرافيا السياسية إلى الدولة كوحدة إستاتيكية (ثابتة) ، بينما تعدها الجيوبوليتيك كائناً عضوياً في حركة متطورة ونمو مستمر.

٤. الجيوبوليتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة، بينما ترى الجغرافيا السياسية أنها صورة للدولة.

وهكذا رفع الجغرافيون شعار: "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكياً".

• الاسس الرئيسية لعلم الجيوبولتيكس:

١. **الموقع الجغرافي للدولة:** للموقع الاستراتيجي أهمية في زمن السلم للسيطرة على الحركة التجارية أما في زمن الحرب فيؤثر بقواعده العسكرية.

٢. **شكل الدولة ومساحة رقعتها:** سواء من حيث قصر الحدود أو مساحة الدولة حيث تمتاز الدولة العظمى بأتساع وكبر المساحة.

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

٣. **المناخ** : ويحد كثيراً من انتقالات البشر في المناطق التي تشتد برودتها كالجهات القطبية والمناطق التي تتصف بارتفاع حرارتها .

٤. **السكان:** حيث ان النصر في اوقات الحرب هو بعدد من يمكن حشدهم من الرجال في ميدان القتال والمستوى العلمي لأكبر عدد من السكان والتي تعمل على تطوير المعدات والاسلحة الحربية وفق المستوى التكنلوجي الذي وصل اليه العالم .

٥. **الموارد الطبيعية:** يعد المكون الاقتصادي للدولة من العوامل والاسس الحيوية للقوة السياسية وجيوبولتيكية الدولة.

رابعاً : طرائق البحث في الجغرافية السياسية :

أهم ما يثير الخلاف بين الجغرافيين بشأن موضوع الجغرافية السياسية أنه لا يوجد لها منهج موحد بل مناهج عديدة اتبعها كثير من الجغرافيين في معالجة أمور الجغرافية السياسية ومن هذه الطرق :

١-المنهج التحليلي :

إن ما يميز الجغرافية السياسية هو الاهتمام بالدول في علاقتها الدولية ذلك لأن من الضروري دراسة الدول باعتبارها وحدات وتحليل أرضها وسكانها فقد أدى ذلك إلى دراسة القلب والمناطق المركزية في البلدان ، ويؤكد وتيلزي بقوة فكرة القلب ويقول إنه في جميع الدول تقريباً يكون القلب المركزي أشد الأجزاء ازدحاماً بالسكان ، وقد يكون هذا القلب وحدة طبيعية وهناك دراسات في الجغرافية السياسية تتناول الدولة باعتبارها وحدة سياسية وتدرس وتحلل علاقاتها مع غيرها من الوحدات الأخرى وتتناول الدراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول وتدرس تطورها لتتعرف على الدول التي توزع فيها منتجاتها الزراعية والصناعية لأنها تعد أقاليمها التجارية.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

لذا ينبغي أن نقيم العناصر الجغرافية ومدى ارتباطها بالظاهرات السياسية البارزة والتي من أهمها :

١- **البيئة الطبيعية** : وتدخل فيها عدة عناصر جغرافية متكاملة مع بعضها أهمها أشكال سطح الأرض والمناخ والتربة والنبات الطبيعي والموارد المائية .

٢-**الحركة والانتقال:** ويدخل فيها حركة النقل للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية.

٣- **المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة** : وتشمل المواد والسلع المنتجة فعلا إضافة إلى التوقعات المرتقب حدوثها في المستقبل والكشف عن المعادن والابحاث الزراعية والصناعية والتوسع والتخطيط الاقتصادي بشكل عام .

٤- **السكان** : يتضمن دراسة شاملة عن خصائص الشعوب وتركيبهم العمري والاقتصادي وتوزيعهم الجغرافي ونموهم وصفاتهم الديموغرافي الأخرى .

٥- **التركيب السياسي** : ويشمل دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومثلهُ الفعلية وليس مجرد الأشياء النظرية والعلاقات سياسية والداخلية والخارجية .

٦- **المكان** : يدرس عناصر المكان من حيث علاقات الموقع وشكل الدولة وحدودها ويدرس تأثير المكان في العلاقات الداخلية والخارجية للدولة .

٢-المنهج الإقليمي :

قد اتبع بومان هذا المنهج في كتابه (The New World) وسار على نهجه كثيرون ، ويقوم هذا المنهج بدراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية دراسة تقليدية ثم يضفي على هذه الدراسة طابعاً سياسياً بإضافة فصل عن التاريخ السياسي للدولة ، وآخر لتحليل حدودها السياسية ويفرد باباً لتحليل العلاقات السياسية مع العالم الخارجي ويقترب هذا المنهج في دراسة من الجغرافية الإقليمية ، وهذا رأي قد

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

يكون فيه تجنٍ على هذا المنهج من الدراسة ويمكن أن نجد الرد عليه فيما يلي من قول فريمان الذي يذكر حول هذا المنهج دراسة مناطق الأسواق لمدن الريف وتوزيع الأديان وظهور الموانئ وشبكة السكك الحديدية وطرق المواصلات ، ومن الدراسات ما تهتم بالدولة ككل وعلاقاتها بغيرها من الدول أو ما يهتم بأجزاء من الدولة في التركيب الإقليمي للتباينات المساحية التي تختص بأي من مقومات الدولة الطبيعية والحضارية في أي من هذه الدراسات يجب أن يتبع الجغرافي بالضرورة المنهج الاقليمي (The Regional Approach) لما له من قدرة فائقة على تتبع الأنماط والأُقسام المساحية ، ودراسة التجانس أو التباين القائمة فيها سواء كان ذلك مختصاً بظاهرة سياسية واحدة أو بعدد من الظاهرات ، فعلى أساس ظاهرة أو مجموعة من الظاهرات السياسية يقوم دارس الجغرافية السياسية بتحديد أقاليم التباينات أو الأقاليم على أساس درجة التشابه وبدراسة مقارنة الأقاليم المتشابهة أو التباين المختلفة ببعضها البعض ، ويمكن للدارس أن يكتشف الغموض الذي يحيط بظاهرة معينة.

٣-المنهج التاريخي :

ويبدأ هذا المهج بدراسة الدولة في التاريخ ثم ينتقل إلى تحليل كيفية نموها حتى استطاعت أن تكون نفسها وتسيطر على إقليمها ، ويركز هذا المنهج على عنصر الزمن باعتباره بعداً أساسياً في دراسته ويتتبع أثره في تغير العلاقة بين البيئة ومجتمع الدولة ، أي أنه يدور حول الماضي من أجل تفسيره بصورة أوضح بدلاً من مجرد سرد الأحداث حتى يتسنى فهم المشكلات والأوضاع السياسية الحاضرة .

ومن محاسن هذا المنهج أنه يؤدي الى رسم مجموعة من الخرائط المفيدة التي توضح مراحل نمو هذا النطاق الإقليمي للدولة عبر فترات التاريخ المختلفة ، وقد اتبع وتلسي هذا المنهج في دراسته لفرنسا في كتابه (The Earth the State) .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزيدي

والمنهج التاريخي وإن كان يلقي الضوء على سير التاريخ السياسي للدولة إلا أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافية السياسية التاريخية مرتبط بتفسير أحداث الماضي وما صادفها من ظروف طبيعية وتقنية وعلاقات الدول وشخصيات الحكام والقادة في إطار زمني معين ، ولهذا فإنه لا يمكن أن نتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشراً لما يحدث اليوم ، أو أن نسقط نتائج هذه الدراسات على نشاطات الدول المعاصرة ، فالتاريخ لا يعيد نفسه إلا في بعض اللمحات من الشكل الخارجي فقط .

٤-المنهج المورفولوجي

يهتم المنهج المورفولوجي بدراسة الوحدات السياسية من حيث نظمها السياسية والعناصر التي تدخل في تكوينها ، كما يدرس مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية التي تنتظم عنوانين رئيسين هما : النمط والتركيب أو البناء ، ويعني الأول (النمط) : دراسة الترتيبات والتنظيمات التي يكونها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة ، والى الارتباطات السياسية للدول ككل في التكتلات السياسية الاقليمية ، أما الثاني (التركيب أو البناء) فيشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات ، اذ تدرس هذه العناصر على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة ، ويمكن ترتيب عناصر الدراسة كما يلي :

أ- الموقع والشكل.

ب -الحدود.

ج- العاصمة.

د- المناطق ذات النشاط الاقتصادي والمزدهر.

هـ- السكان ومراكز القوة الاقتصادية .

و- المناطق الداخلية المختلفة والتي تعاني من مشكلات.

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الربيعي

٥-المنهج الوظيفي :

يهدف هذا المنهج إلى تحليل الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها ، وتنقسم كل دولة إلى مجموعة من الوحدات الإدارية لكل منها حكومة محلية تقوم بوظائف معينة طبق للنظام الذي تسير عليه ، وترتبط هذه الوحدات الإدارية ارتباطات وثيقة بالدولة مباشرة ولكي تقوم الدولة بوظيفتها على الوجه الأكمل ينبغي أن تعمل على تدعيم الوحدة بين أجزائها (الانسجام – التماسك – الحيوية)، اذ ان حيوية الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاعتبارات الإدارية والاقتصادية والاستراتيجية للدولة كما ترتبط الدولة سياسياً بالدول الاخرى ، وبناء على ذلك فإن المنهج الوظيفي للدولة يعنى بدراسة أثر المكان في تدعيم هذه العناصر وتركزها أو إضعافها والتي من أهمها :

١- **العلاقات الداخلية :**

أ- دراسة العلاقات الداخلية التي تعني : تثبيت كيان الدولة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لكل فرد والعمل على تماسك وترابط سكانها اجتماعياً وحماية الوطن من أي اعتداء خارجي وحماية الأفراد والممتلكات وسن القوانين لتحقيق الأهداف السابقة وتنفيذها .

ب- تحديد النطاق الاقليمي للدولة التي تخص قوة الفرد المركزية وتعمل على دعم ترابط أجزاء الدولة مع بعضها وقوة الجذب التي تعمل على تماسك أجزاء الدولة سوياً

ج- تحليل مبررات وجود الدولة .

د- المقومات الاثنوغرافية للأمة كاللغة والدين والجنس .

هـ- تحديد قلب الدولة .

و- التنظيم الداخلي وتقسيمها الإداري .

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

٢- **العلاقات الخارجية** وتدرس ضمنها ما يلي :

أ- **العلاقات المكانية** التي تختص بدراسة الحدود السياسية للدولة ، والمياه الاقليمية.

ب- **العلاقات الاقتصادية** : التي تحلل التجارة الدولية والخدمات والاستثمارات من و إلى الدولة ويرجع ذلك إلى أن أي دولة تعمل كوحدة اقتصادية متكاملة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى بالعالم .

ج- **العلاقات السياسية** : إذ ينبغي دراسة وتحليل العلاقات السياسية الخارجية للدولة مع دول العالم الاخرى المعادية والصديقة .

د- **العلاقات الاستراتيجية** : تعتمد قوة الدولة على عوامل متعددة جغرافية واقتصادية وسياسية ونفسية وعسكرية ويستلزم الأمر تحليل العناصر السابقة لمعرفة قوة الدولة.

خامساً : علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى :

بما أن هدف الجغرافية السياسية هو تحليل وتسجيل الأسس الجغرافية للعلاقات البشرية التي بغيرها لا يمكن للمجتمعات أن تعيش ،وأن البيئة الجغرافية السياسية تعنى باعتبارين أساسيين هما : تحليل العلاقات بين المجتمع والبيئة الطبيعية ، واما الاعتبار الثاني الثاني فان علم الجغرافية السياسية يحتاج إلى استخدام نتائج علوم أخرى يستعين بها على التحليل منها علم السياسة والتاريخ والعلاقات الدولية والاجتماع والديموغرافيا والجيولوجيا والموارد الطبيعية إضافة إلى فروع الجغرافية الاخرى .

١- **العلوم السياسية :**

ترتبط الجغرافية السياسية وعلم السياسية بعلاقات وثيقة لأن كل منهما يدرس الدولة لكن وجهة نظره الخاصة ، وبالرغم من ذلك فالعلاقة بينهما ليست قدرية ، فعلم السياسة يهتم بسيادة وسياسة الدولة بينما تركز الجغرافية السياسية على دراسة القوة والعلاقات المكانية.

إعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزيدي

٢- **التاريخ :**

والتاريخ كدراسة تتابعية لجميع العصور يجب أن يدخل بقوة في أي سياق تتابعي في الجغرافية السياسية ، ذلك أنه يتعين على الجغرافيين السياسيين أن يستشهدوا بصفحات التاريخ وأمثلته في صياغة المبادئ ووضع الأسس لتفسير المشكلات الجارية وتحليلها .

٣- **العلاقات الدولية :**

إن ميدان العلاقات الدولية ونتائجها لا بد أن تستخدم من قبل الجغرافي السياسي لأنه يستحيل على المرء أن يبحث في العلاقات التي تربط بين دولتين أو أن يناقش سياسة الدولة دون أن يجد نفسه غارقاً في خضم هذا العلم الواسع بل إن كثيراً من النظريات المستعملة التي تنطوي عليها العلاقات الدولية تكون هي الأخرى جزءاً هاماً من الجغرافية السياسية .

٤- **الديموغرافيا :**

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم وأن جغرافية السكان تشترك مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة (السكان) إذ لابد لأي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الاعتبار الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة .

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزيدي

٥- فروع الجغرافية الأخرى :

تمد الجغرافية بجميع تخصصاتها الطبيعية والبشرية والجغرافية السياسية بالمعلومات اللازمة عن المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للدولة وكذلك توضح لها العلاقة بين الارض والسكان ، ويدخل في هذا تحديد علاقتها بغيرها وهذا يعود إلى سبب بسيط متمثل في أن الجغرافية السياسية تدرس الدولة من حيث إنها وحدة سياسية تنتمي إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي خاص بها ولها علاقات معينة داخلية وخارجية .

٦- **العلوم الأخرى :**

وترتبط الجغرافية السياسية بدرجات أقل بميادين علمية أخرى ومنها الانثروبولوجيا وعلم الاقتصاد وعلم النبات والجيولوجيا (طبقات الأرض) والقانون الدولي .

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الفصل الثاني

المقومات الطبيعية للدولة واثرها على وزنها السياسي وبناء قوة الدولة

من اهم المقومات الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ووزنها السياسي في المحافل الدولية :

أ- **الملامح المكانية :** وتتضمن

١-الموقع الجغرافي .

٢-حجم الدولة .

٣-شكل الدولة .

ب-مظاهر اللاندسكيب الطبيعي(المظهر الخارجي الطبيعي) : وتتضمن

١-التضاريس .

٢-المناخ .

٣-الموارد الطبيعية : وتتضمن (الموارد المائية ، التربة ، الموارد المعدنية ، النبات الطبيعي ، الثروة الحيوانية) .

أ-الملامح الطبيعية :

اولاً: الموقع الجغرافي :

يعتبر موقع الدولة من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوتها وسياساتها الداخلية والخارجية، كما يترتب عليها اتخاذ الكثير من القرارات وظهور كثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن الحقائق الثابتة هي ان لكل دولة موقعها الفريد على سطح الكرة الارضية بحيث يميزها عن مواقع الدول الاخرى ، ولذلك فان الاثار الناتجة عن الموقع تختلف من دولة الى اخر بصورة عامة.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

والجدير بالملاحظة ان الموقع الجغرافي لأي نقطة على سطح الارض ثابت لا يتغير، ولكن اهمية الموقع وتأثيراته تتغير بصورة مستمرة مع التطورات التكنلوجية وخاصة ما يتعلق منها بوسائل المواصلات والحركة، وان اهمية الموقع الجيوبوليتيكية تعتمد على عامل الوقت الذي يتمثل بالتطور التكنولوجي فمثلا بقيت بحار القطب الشمالي بعيدة عن مركز التنافس الدولي مدة طويلة ، اما اليوم فقد اكتسب هذه البحار وما يحيط بها اهمية جيوبوليتيكية محورية في نظر كثير من الباحثين العسكريين والسياسيين ، وتبدأ دراسة الجغرافية السياسية لأي بلد بتحديد الموقع الجغرافي لذلك البلد ومواقع البلاد تختلف من حيث :

أ_ الموقع الفلكي (مكانها بالنسبة لخطوط الطول والعرض).

ب_ الموقع بالنسبة لليابس والماء(الموقع بالنسبة للبحار والمحيطات المجاورة).

ج_ الموقع بالنسبة للدول المجاورة .

أ-الموقع الفلكي (بالنسبة لخطوط الطول والعرض)

يعد الموقع بالنسبة لدوائر العرض اكثر اهمية من الموقع بالنسبة لخطوط الطول لأنه يؤثر في المناخ الذي يؤثر بدوره بشكل او بآخر في مقدرة الانسان على بذل الجهد وفي تحديد المجهود البشري كما يحدد الموقع الفلكي نوع المناخ السائد في ذلك البلد ، وتتمتع معظم الدول بشكل عام بمواقع جيدة بالنسبة لدوائر العرض لأنها معظمها يقع في المنطقة المعتدلة ، حيث تساعد درجة الحرارة على العمل في كل فصل من فصول السنة ، ويعد بلوغ هذه الدول مرتبة الدول العظمى حدثاً جديداً في تاريخ العالم اذ ان الجهات المدارية التي تمتد من دائرة عرض ٢٠ الى دائرة عرض٣٠ كانت في العالم القديم اكثر البلاد تحضراً ، ويبدو أن الانسان في ذلك الوقت لم يكن قد عرف بعد الطريقة التي يقي بها نفسه ضد تقلبات الجو ، ولهذا

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الربيعي

كانت الجهات المدارية الدافئة أصلح المناطق لإقامته وتقدمة ، ولما أن عرف الانسان الملابس والمساكن المدفئة التي تساعده على تحمل الجو البارد، أنتقل مركز النشاط البشري الى العروض المعتدلة ، حيث قامت الدول الكبرى ، ونالت حظها من التقديم والرقي والدول العظمى في الوقت الحاضر هي (الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا والصين ، وتقع جميعاً في العروض المعتدلة.

وللمواقع الفلكي في الجهات القطبية والاستوائية اثر كبير في المناخ الذي يؤثر بدوره في الانتاج الغابي والرعوي والزراعي والمعدني ، وتكاد تقتصر أهمية الجهات القطبية على استخراج المعادن ، اذ لا يمكن قيام النشاط الزراعي بها ، لذلك لا يمكن توقع نشوء دول عظمى في المناطق الاستوائية والقطبية بسبب الصعوبات المناخية ، وعلى الرغم ما للظروف المناخية من أثر في النشاط البشري الا ان التقدم العلمي والتقني الذي حققه الانسان اليوم ساعدة كثيراً في التغلب على الصعوبات والمعلومات المناخية التي كانت في الماضي تقف حائلاً دون تقدمه ونهوضه.

ب_ الموقع بالنسبة لليابس والماء :

يعد الموقع من حيث علاقته باليابس والماء عنصراً هاماً في قيمة الدولة السياسية لأنه يكسبها شخصية خاصة ،ويوجه سياستها نحو اتجاهات معينة وبعبارة اخرى يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية ، ومن هذا الجانب فأن الدول تختلف فيما بينها ،فمنها دول قارية مغلقة لا تشرف بساحل أو بجبهة على اي مسطح مائي قريب ، وأخرى دول مفتوحة لها سواحل وجبهات بحرية تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة المرنة وإمكانية الاشتراك الحر في حركة الملاحة والتجارة الدوليتين.

ويطلق على الدول التي ليس لها سواحل تطل على البحار اسم الدول الحبيسة ، وتختلف القارات من ناحية اعداد الدول الحبيسة ففي قارت اوربا ، ثمان دول حبيسة منها النمسا والمجر وسويسرا ... الخ وتشتمل افريقيا على خمسة عشر دولة حبيسة منها تشاد وملاوي والنيجر واوغندة ...الخ ، وفي اسيا ست دول حبيسة منها افغانستان ولاوس وارمينيا وبوتان ... الخ ، في امريكا الجنوبية تقتصر الدول الحبيسة على بوليفيا وبارجواي.

وتحيط بالدول الحبيسة اكثر من دول مجاورة ، لذا فان الدول الحبيسة تقع تحت رحمة جارتها وخاصة الدول المطلة على البحار ، وتعاني الدول الحبيسة بصفة عامة من كثير من المشاكل الاقتصادية وقد تسعى الدول الحبيسة الى اقامة اتحاد كمركي او اتحاد سياسي او الوصول الى البحر عن طريق ممرات من ارض الدول الساحلية، ورغم المكانة الكبيرة التي يُكسبها الموقع الجغرافي للدولة البحرية او شبه البحري، فأن انواع السواحل البحري هو المعيار التي يساعد الباحث في تقيم ومعرفة القيمة الفعلية لهذا الساحل ، اذ لا يمكن ان تتساوى السواحل المطلة على البحار المغلقة او شبه مغلقة مع السواحل المطلة على البحار المفتوحة ، وكذلك تتوقف قيمة الجهة البحرية على الظهير الخلفي للساحل ، فمثلاً الظهير الخلفي لساحل البحر الاحمر في مصر العربية عبارة عن صحراء ويبعد عن وادي النيل بمسافات بعيدة ، مما ادى الى قلة استعمالها لهذه الجبهة ، وبالمقابل فقد لعبت السواحل ذات الظهير الجيد دوراً بارزاً في خدمة الشعوب التي تعيش خلفها، فسواحل الشام كانت ملائمة لنشأت عدد من الموانئ الهامة ، وينقل نحو ٨٠% من مجموع تجارة مصر الخارجية عبر ميناء الاسكندرية بسبب وقوع الدلتا خلفه ، وبالنظر لأهمية الموقع البحري فقد صنف الدول على اساس عدد البحار او المحيطات التي تشرف عليها الى الاصناف الاتية :

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

١- **دول تقع على بحر واحد** ويسود هذا الصنف على دول امريكا الجنوبية وافريقيا.

٢- دول تقع على بحرين كالمكسيك وجميع اقطار امريكا الوسطى ماعدا السلفادور.

٣- دول تطل على ثلاثة بحار ، كالولايات المتحدة وكندا وفرنسا وتركيا.

٤- دول تقع على بحار متعدة ، كالاتحاد السوفيتي (سابقا)(روسيا الاتحادية).

٥- دول جزرية ، كالمملكة المتحدة واليابان.

ويؤثر الموقع الساحلي البحري في اقتصاد الدول، في الدور الذي تلعبه لمصالحها المختلفة، فمثلا لعب الموقع البحري دوراً خطيراً في بناء امبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة لبريطانيا كما لعب نفس الدور في سياستها العدوانية ، وكذلك يؤثر الموقع البحري والبري في نوع الدفاع الذي تعتمد علية الدول، فبغض النظر عن سلاح الطيران الذي يتواجد في كل من الدول البحرية والقارية نجد الدول البحرية تركز اهتمامها أكثر على بناء الاسطول التجاري والحربي والغواصات في حين ان الدول القارية تركز بصورة اكبر على اعداد المشاة القوات البرية ومثال ذلك جيش الدفاع الروسي ، وتلعب الجزر بحكم مواقعها الجيدة دوراً هاماً في التعامل التجاري والعسكري للدول ، لأنها تعد محطات في اواسط البحار والمحيطات ، اذ لعبت الجزر دوراً هاما خلال الحرب العالمية الثانية .

ج_ الموقع بالنسبة للدول المجاورة

يتركز الاهتمام هنا على الاثر الذي يتركه الموقع الجغرافي على علاقات حسن الجوار والتعامل والنية الحسنة بين الدول المجاورة ، والواقع ان هناك بعض الدول مجاورة لبعضها البعض تؤثر سلباً في علاقاتها في السلم وفي الحرب على حد سواء ، ويعتبر الجانب الاستراتيجي لموقع الدولة وتأثيره في جغرافيتها السياسية اكثر جوانب الموقع حساسية ، لان وقوع دولتين كبيرتين متجاورتين أحدهما في مواجه

إعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

الاخرى من شانه ان يوجه السياسة الداخلية والخارجية لكل منها وجهة دفاعية ، اذ كانت المانيا قبل الحرب العالمية الثانية تركز دائما على التطويق التي هددها نتيجة لما كانت تشعر به من احاطة دول كبرى معادية لها من الشرق روسيا والغرب فرنسا وكان لهذا الشعور اثره في اقناع الشعب الالماني بالسياسة الخاصة بإعادة التسلح التي كان لها نتائجها الخطيرة على الاقتصاد الداخلي لألمانيا ، ومن ناحية اخرى كان موقع فرنسا المواجه لألمانيا يشغل بال السياسيين الفرنسيين ، ولهذا كانت فرنسا دائمة الاستعداد للحرب وشديدة الاهتمام بالخدمة العسكرية الاجبارية .

وعلى العكس مما تقدم فقد يكون لموقع الجوار اثار جيدة اذا كانت العلاقات بين الدولتين حسنة ، فمثلا نجد ان الحدود بين كندا والوليات المتحدة الامريكية ساعد على تنشيط العلاقات الاقتصادية والسياسية والحضارية بينهما ، فقد شجع عامل الجوار سهول الاتصال ولتصدير المواد من كندا الى الولايات المتحدة مما ساعد على اعمار اراضيها ، وبصورة عامة نجد ان كلما كثر عدد الدول المجاورة للدولة كلما زادت ظهور المشاكل بينها في أي وقت من الاوقات.

كما يظهر التأثير الجيوبولتيكي لمواقع الجوار على العلاقات الدولية اذا كان هنالك تباين بين الدولتين من حيث القوة ،فاذا تجاورت دولتين احدهما اقوى بكثير من الاخرى ، فان ذلك يعني (على الاغلب) خضوع الدولة الضعيفة للدولة القوية وفي هذه الحالة قد تضطر الدولة الضعيفة الى تبني سياسة خارجية تتفق مع سياسة جاراتها القوية ، او انها تصبح عرضة لأطماع تلك الدولة ، واذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين متنافستين او بين مجموعة من هذه الدول فقد يتطور وضعاً جيوبولتيكياً أخر يتمثل بمفهوم (الدولة الحاجزة) أو (الدولة العازلة) ، لذا تعرّف الدولة الحاجزة او العازلة بانها دولة واقعة بين خصمين أو عدد من القوى العظمى وهدف وجودها من الأساس هو منع الصراع والاصطدام بين الأطراف المتنازعة .

ثانياً : حجم الدولة (مساحة الدولة)

يتأثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها حيث تعد من المعايير المهمة لقوتها واهميتها ، فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد اكبر مما تشمله المساحة الصغيرة ، كما تسمح باستيعاب عدد اكبر من السكان، وفي نفس الوقت تهيء الامكانيات والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدوره توازناً افضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة، الا ان المساحة وحدها قد لا تكفي مقياساً فاصلاً في تقرير القوة الكامنة للدولة ، فقد يكون الجزء الاكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن ارض صحراوية او استوائية غير منتجة .

ان الاتساع الكبير للدولة من الناحية العسكرية ومن وجهة النظر الجيوبولتيكية قد يكون عنصراً حيوياً في قدرتها على مقاومتها للعدوان من حيث انه يوفر ميزة الدفاع في العمق of depth defense اذ يصبح للمساحة الكبيرة فوائد استراتيجية تمكنها من استدراج العدو لتكسب الوقت لمعاودة تنظيم نفسها وقوتها في الهجوم والدفاع ، وقد استفادت روسيا من كبر مساحتها اثناء حربها مع نابليون واثناء الحرب العالمية الثانية واستفادت ليبيا من اتساع رقعتها حتى ان الغزو الايطالي لها عام ١٩١١ لم يتمكن من احتلال البلاد كلها الا في عام ١٩٣٩ .

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً اخر، فإذا هزمت دولة كبيرة المساحة فان من الصعب احتلال اقليمها الواسع والسيطرة عليه لاسيما اذا كانت كثيفة السكان ، كما تتيح المساحة الكبيرة الفرصة لإرساء المراكز الحيوية للصناعة والمنشآت الاقتصادية بعيداً عن حدود الدولة ويكفل هذا ميزة استراتيجية هامة، اذ يمكن وضعها بعيداً عن مرمى ضربات العدو وتأمين الدفاع عنها، كما يستطيع ان يرد القوات

أ.د. الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الغازية عند الحدود قبل الوصول اليها، كما تكفل المساحة الكبيرة وسائل الاقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس، عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع ان تدافع عن نفسها امام الاعداء، كما ان الدولة ذات المساحة الصغيرة والعدد الكبير من السكان ، يعني كثافة سكانية عالية مما يجعلها من الدول المصدرة للأيدي العاملة الى الدول المجاورة بصورة خاصة، الى درجة تصبح تحت تبعية هذه الدول من الناحية السياسية الاقتصادية .

ومع ذلك فان المساحة وحدها لا توهل الدول لان تكون دولة عظمى او حتى دولة قوية ، ففي الحالات التي تتوفر فيها المساحة لا يتوفر العدد الكافي من السكان لاستغلال الموارد الطبيعية او ان الموارد لا توجد بالكمية الكافية ، اذ نجد ان الدولة تبقى تحت مستوى التنمية المفروض ان تصل اليه والذي يؤهلها ان تكون دولة قوية.

وبناءا على عامل المساحة تم تقسيم الدول الى عدت فئات هي :-

١-دول عملاقة giant states تزيد مساحتها عن ٦ مليون كم٢ وهي ستة دول : (روسيا، الولايات المتحدة ، البرازيل ، كندا-استراليا ، الصين).

٢-دول ضخمة outsize states تتراوح مساحتها ٢.٥ – ٦ مليون كم٢ وتشمل: (الجزائر- السودان- الهند- الارجنتين).

٣-دول كبيرة جدا very large states تتراوح مساحتها بين ١.٢٥ -٢.٥ مليون كم٢ وتشمل: (اندنوسيا، ايران، السعودية ، منغوليا، تشاد، زائير، ليبيا، النيجر، المكسيك، بيرو).

٤-دول كبيرة الحجم large states تتراوح مساحتها بين ٦٥٠.٠٠٠- ١.٢٥٠.٠٠٠ كم٢ ويبلغ عددها (١٨) دولة منها: (باكستان، تركيا، مص، جنوب افريقيا، زامبيا، .... الخ).

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

٥-دول متوسطة medium states ويتراوح مساحتها بين ٢٥٠.٠٠٠-٦٥٠.٠٠٠كم٢ وعددها (٢٩) دولة منها: (العراق، افغانستان، فيتنام، اليمن، الصومال، السويد، فرنسا، النرويج، اسبانيا، ايطاليا .... الخ) .

٦-دول صغيرة small states تتراوح مساحتها بين ١٢٥ ألف – ٢٥٠ ألف كم٢ وعددها (١٩) دولة ومنها (اليونان، المانيا الاتحادية، رومانيا، بريطانيا، تونس، عمان، سوريا، ...الخ) .

٧-دول صغيرة جدا very small states تتراوح مساحتها بين ١٢.٥ – ٢٥ ألف كم٢ وعددها(٣٧) دولة ومنها: (كوبا، النمسا، هولندا، البرتغال، الدنمارك، سويسرا، الامارات، الاردن، بلجيكا، تايوان، تايلند، ... الخ)

٨-دولة قزميةMicro states : تقل مساحتها عن ٢٥ الف كم٢ وعددها ٢٧ دولة منها: (موناكو، جزر القمر، فلسطين، قبرص، قطر، الكويت، لبنان، هونك كونك، البحرين، يونان، .... الخ) .

مما تقدم نرى ان المساحة لا تتفق دائما مع قوة الدولة ووزنها السياسي في المحافل الدولية ، فعلى سبيل المثال تعد البرازيل من الدول العملاقة ذات المساحة الكبيرة جداً (اكثر من ٦ مليون كم٢) فضلاً عن تمتعها بحجم سكاني كبير ، الا انها لا تعد من الدول العظمى في العالم.

ثالثاً : شكل الدولة

عند النظر الى خريطة العالم السياسية نرى ان مساحات الدول تختلف عن بعضها من حيث الشكل، لان تلك المساحات تتخذ اشكالا معينة نتيجة تعين الحدود السياسية بين الدول وبين جيرانها، وعلى الرغم من تطور الاسلحة والفنون الحربية التي اثرت الى درجة كبيرة في التقليل من اهمية شكل الدولة في الدفاع عنها، فان

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الشكل لايزال يحتسب من العوامل التي تؤثر في العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية وفي التطور الداخلي للوحدات السياسية وفي كيفية ادائها، ومع تعدد هذه الاشكال فمن الممكن ان نميز الاصناف العامة الاتية على اساس تأثيرها على سلوك الدولة الداخلي وعلاقاتها الخارجية :

١-الشكل المنتظم

كما يسمى ايضا بالشكل الهندسي او الشكل الملتئم Compact والذي يتخذ شكلا دائرياً او شبه دائري او مربعاً او معيناً، ويعد بالنسبة للدولة شكلاً مثالياً من الناحية النظرية خاصة اذا كانت العاصمة فيها تحتل موقعاً مركزياً، اما من الناحية الفعلية فانه لم يعد للشكل او الحجم اهميته الاستراتيجية السابقة امام التفوق المذهل في القوة الجوية والاسلحة النووية ولكن قبل ان ترتقي وسائل واساليب الحرب الحديثة كان جل اعتماد الدولة في دفاعها على شكلها وحجمها، وعلى الرغم من ذلك فلا يزال شكل الدولة له قيمته واثره في النمو الداخلي وفي اداء الدولة لوظيفتها، ويترتب على الشكل المندمج او الشكل المنتظم للدولة ان يكون طول حدود الدولة اقصر مقارنةً بمساحتها وهي الميزة التي يتمتع بها الشكل المنتظم عن غيره من الاشكال الاخرى ، حيث تكون النقط التي تتعرض منها الدولة للغزو الخارجي قليلة، والشكل المنتظم يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية التي يمكن ان تتقهقر فيها اذا استدعت الظروف ذلك، ويعمل هذا الشكل ايضا على تسهيل انشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة داخل الدولة ، اذا لم يكن بها اشباه جزر او جزر، وفي وقت السلم تسهل حركة النقل والتجارة في الدولة ذات الشكل المثالي، كما انه يمكن الحكومة من ان تتحكم في كل اجزاء الدولة، اما في حالة الدفاع فان الشكل المثالي هذا يساعد على سرعة ومرونة في نقل الجيوش والمعدات الى اي مكان بالدولة يتعرض للغزو الخارجي.

اعداد الدكتور حسن عبد الحميد الزيدي

٢-الشكل المستطيل:-

يوجد نوعان من الدول المستطيلة الشكل احدهما دول تمتد على طول الساحل مثل فيتنام وشيلي والارجنتين والنرويج وهذا النوع من الدول وخاصة النرويج وشيلي تعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطي الدولة من اقصاها الى اقصاها، كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحروب اذ يؤدي الى اطالة خطوط النقل والمواصلات كما يجعل من العسير الدفاع عن كل اطراف الدولة ويصعب عملية التحكم فيها من ادارة مركزية واحدة، وان الافتقار الى الاندماج ذو مغزى سياسي، وله ابعاد في زيادة التباينات بين المجموعات الاجتماعية في البيئات الطبيعية المتعددة، وهذا ناجم عن المشكلات في طرق المواصلات والاتصال كما انها قد تعاني من مشكلات سياسية وتقسيمات ادارية مختلفة .

٣-الشكل المجزأ او المشتت :-

ليس هناك شك في ان اتصال رقعة الدولة وعدم تمزقها يعتبر عاملاً مهماً في تمكين الدولة من تأدية وظيفتها بكفاءة عالية، ذلك ان تجزئة مساحة الدولة قد يخلق الكثير من المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية ، اذ تعد تجزئة الدولة ضعفاً (ستراتيجياً) يصعب التحكم بكافة اجزاء الدولة في وقت السلم كما يصعب الدفاع عنها وقت الحرب ، ويقل احتكاك الناس في بعضهم في الدول المجزئة وبالتالي يضعف تماسكهم الامر الذي يؤدي الى ضعف روح الوحدة الاجتماعية اللازمة لنشأة الدولة وبقائها وقد تكون التجزئة برية او بحرية ، فعلى سبيل المثال باكستان تمثل اوضح صور التجزئة البرية ، اذ كان يفصل بين كل من باكستان الشرقية والغربية حوالي ٩٠٠ ميلاً في ارضي الهند كما لم يكن التماسك قويا بين شطري باكستان مما ترك اثره في عدم قدرة البلاد الفاعلة في الدفاع عن امنها واستقلالها، او قد تكون

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الدولة المجزئة عبارة عن مجموعة من الجزر مثل اليابان والفلبين واندونيسيا والمملكة المتحدة، حيث يصعب الدفاع عن كل الجزر التابعة للدولة في وقت الحرب.

٤-الشكل غير المنتظم:-

يلاحظ ان بعض الدول تتصف بشكل غير منتظم او غير مألوف فقد تكون حدودها كثيرة الالتواء والتعريج فتبدو متشعبة مثل المانيا، وقد تكون الدولة في وضع من الصعب تعيين مركزها الهندسي كما هي الحالة قي اشكال بعض الدول الافريقية ولاشك ان وجود هذا النمط يؤدي الى عرقلة الحركة والاتصال ويقلل ويعوق التفاعل بين اقاليم الدولة وتماسكها، وهذا الشكل ينطبق على جمهورية مالي، والصومال اذ من شأنه أن يترك العاصمة بعيدة عن أقصى الشمال والجنوب.

وهناك حالات من أشكال أخرى يكون فيها التطرف في شكل الدولة وبخاصة عندما يكون للدولة جيوب ارضية ، ويقصد بالجيب الداخلي أو المكتَنَف هو جزء من دولة محاط من جميع الجهات بجزء من دولة أخرى ، وإذا كان الجزء المكتنف ملكاً لبلد لا يحده مطلقاً ومحاطا ببلد آخر فإنه يسمى الجيب الداخلي للبلد الذي يحيط به ، ويسمى بالجيب الخارجي للبلد الذي يملكه ، اما الجيب شبه المنفصل هو ذلك الجزء من البلد الذي لا يمكن بلوغه براً إلا بعبور بلد آخر ، ومن اشهر الجيوب الداخلية ولاية مدحاء العمانية التابعة لمحافظة مسندم (وهي اول مدينة في الوطن العربي تشرق عليها الشمس) والتي تعد جيباً داخلياً اذا تحيط بها الامارات العربية المتحدة من كل الجهات اذ تحيط بها إمارات الشارقة والفجيرة وراس الخيمة ، كذلك ولاية ألاسكا وهي اكبر جيب خارجي تابع الى الولايات المتحدة الامريكية وتعد اكبر ولاياتها وتفصلها كندا عن الكتلة الرئيسية لأراضي الولايات المتحدة الامريكية ، اذ تقع شمال غرب كندا اشترتها الولايات المتحدة الامريكية من روسيا في عام ١٨٦٧م بسبعة ملايين ومائتين الف دولار ، وتم اعتمادها رسميا كولاية في عام ١٩٥٩م .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ب-مظاهر اللاندسكيب الطبيعي(المظهر الخارجي الطبيعي) : وتتضمن

١-التضاريس

لأشكال سطح الارض دور كبير في تقدير قيمة الدولة فهي والمناخ يحددان الخصائص التي قد تتمتع بها الدولة وتكون عاملاً لنهوضها وتقدمها ، ولهذا فهي تحظى باهتمام وعناية الباحث في الجغرافية السياسية، ولا شك ان الفرصة يمكن ان تكون متهيأة اكثر امام الدول ذات الاراضي السهلية من غيرها، فالسهول توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للدولة، حيث يسهل الاشراف السياسي وتحقيق الامن من قبل الحكومة المركزية القوية .

اما الجبال فهي الاخرى لها مزايا وعيوب ففي الجبال كثيراً ما تتوفر فيها مواد عظيمة القيمة من الثروة المعدنية والاخشاب والقوة المائية التي يمكن استغلالها في تنمية قوة الدولة سياسياً واقتصادياً، كما تعتبر الجبال عامل طبيعي لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية الى حد ما ، ولا يمكن ان نغفل دور الجبال في زيادة كمية الامطار الساقطة والتي تغذي بدورها المياه السطحية والجوفية معاً ، وباستطاعة الدولة ايضا ان تشغل المناطق الجبلية في الزراعة، كما تشغل الجبال مراكز سياحية سواء للاصطياف او لممارسة رياضة التزحلق على الجليد، وبذلك تعد مورد اقتصادي هام للدولة، وعلى الرغم من هذه الاهمية للجبال فأن هناك عيوب او سلبيات تضيفها الى كاهل الدولة لان كثرة الجبال معناه ضيق في مساحة سهولها وبالتالي ضعف امكانياتها في الانتاج الزراعي اضافة الى ان الجبال تعمل على عرقلة وسائل النقل والمواصلات والحركة مما يؤثر على قدرة الدولة في السيطرة والتحكم في اجزائها، كما تؤثر الجبال أيضا في توزيع السكان حيث ينتشر فيها انتشاراً غير منتظم في مجموعات موزعة لا يسهل الاتصال بينها ، كما يمكن ان تكون المناطق الجبلية ملاذاً آمناً يتحصن فيه الخارجين عن القانون وذلك لسهولة اختبائهم وتنقلهم .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

واخيراً تعتبر الاشكال التضاريسية عاملاً له خطورته في تنظيم استراتيجية دفاع وهجوم الدولة ولكن التأثير المستمر للتطورات الهائلة التي حدثت في مجال الهندسة والتكنلوجيا كان ولايزال عظيماً على العوامل الجغرافية كالتضاريس ولهذا التأثير اهميته كبيرة بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية وبالنسبة للحركات العسكرية .

٢-المناخ

للمناخ اثره الواضح على حيوية الانسان ونشاطه ، ولا شك ان تنوع المناخ ينعكس على تنوع الانتاج النباتي والحيواني والغابي ، الامر الذي يساعد الدولة على الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، فالأحوال المناخية الملائمة تزيد الطاقة الانتاجية للدولة على ما عليه في الدول ذات المناخ الاقل ملائمة ، حيث تتمكن من توفير الغذاء للسكان بقدر كافي ومتوازن ، اذ يعد الامن الغذائي من اهم الاهداف الاساسية للتنظيم الداخلي للدولة في الوقت الحاضر والذي ينعكس بالتالي على استقلال الدولة اقتصاديا وسياسيا وبناء قوتها بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرارات .

ولكن تنوع المناخ من ناحية اخرى قد تكون له نتائج سلبية ، فظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها وظاهرة الجفاف مثلا من الظواهر المناخية التي تعيق الى حد ما النشاط البشري ومن ثم تطوره كقوة سياسية، اما المناطق الحارة الرطبة والجهات المنخفضة من المناطق الاستوائية هي الاخرى غير ملائمة لسكن الانسان لان الهواء الحار الرطب يسلب الحيوية ، كما ان تربة هذه المناطق فقيرة جدا أذ ان الامطار الغزيرة تعمل دائماً على تجريفها وسلبها عناصر الخصوبة اللازمة لنمو النبات لذا فأن هذه المناطق قليلة السكان بحيث لا يمكن ان تكون نواة لدولة مهمة ، اما الجفاف فهو ظاهرة مناخية معوقة للتطور السياسي ، فالمناطق الصحراوية لا تظهر فيها مراكز للسكان الا اذا توفرت فيها المياه بكميات كافية لمزاولة الانسان

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

نشاطه الاقتصادي، وكلما كانت مساحة المنطقة المروية كبيرة فأنها قد تصبح مكانا لقيام وحدة سياسية مهمة ، ان التقدم الحضاري والتكنلوجي الذي شهده العالم اليوم لم يعد يسمح لظواهر المناخ السلبية ان تفعل فعلتها كما كانت في الماضي تفرض سيطرتها التامة على الانسان فالتقدم في مجال الطيران والاسلحة العسكرية الحديثة والمواصلات وطرق التعدين وغيرها من انجازات الانسان مكنته من ان يفرض ارادته في تذليل الصعوبات واجتياز العقبات واعمار ما عجز سلفه من اعماره لذلك فانه يستطيع ان يبني قوة سياسية في المناطق القطبية والحارة جاعلا منها مواقع للتطور السياسي السريع وعلى نمط جديد من مراكز القوة في العالم .

ويؤثر المناخ في اوقات الحروب تأثيرا مزدوجاً في الجبهة الداخلية وفي جبهة القتال ، ففي الاولى يؤثر في قوة الدولة على اعلان الحرب وفي البنية الاقتصادية ، فالحروب الحديثة تثقل كاهل اقتصاد الدولة لكثرة ما تتطلبه من معدات والآلات حربية واسلحة ومواد غذائية ومنسوجات ودعم لوجستي متنوع ، ولذا فان كفاية القوة العاملة وقدرتها على زيادة الانتاج يعتمد الى حد كبير على طاقة السكان في الانتاج وهذا له ارتباط وثيق بالظروف المناخية ، وخاصة ما يتعلق بالإنتاج الزراعي .

اما من ناحية جبهة القتال فان المناخ اكثر اهمية من ذلك ، لان صحة وراحة المقاتلين وكفاية قتالهم تعتمد الى حد كبير على الظروف المناخية التي تسود في مناطق القتال ، اذ نجد ان المناطق المدارية الرطبة تشهد انتشار امراض الفطريات والتعفن بين الجنود ، فضلا عن صدأ وتآكل المعدات والاعتدة والآلات الحربية ، كما ان مثل هكذا اقاليم مناخية تتصف بتعطيل او اعاقة حركة المزنجرات العسكرية بسبب كثرة النباتات والاوحال والمستنقعات وانخفاض وضوح الرؤيا بسبب الامطار والضباب والاشجار ، كما ان المناطق التي تشهد تساقط كثيف للثلوج تعد من المناطق الصعبة للقطعات العسكرية وبخاصة في عمليات الانتقال والاشتباك والتقدم .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الربيعي

٣-الموارد الطبيعية

تشمل الموارد الطبيعية كافة المواد الخام التي توجد أو تدخل في تركيب الأرض (قشرتها وباطنها) كالتربة التي توجد على سطحها والمعادن المخزونة في باطنها ، كما تشمل مياه البحار والمحيطات وكافة الأجسام المائية (الموارد المائية) وما تحتويه من ثروات عضوية وغير عضوية ، كما أن الغطاء النباتي والغلاف الجوي بكافة محتوياتهما وعناصرهما يعتبران من الموارد الطبيعية وكذلك كل مصدر من مصادر الطاقة المعروفة حالياً والتي يمكن استخدامها مستقبلاً كالطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر والجاذبية الأرضية وغيرها من بدائل مصادر الطاقة المعروفة في الوقت الحاضر.

ونظراً لأهمية هذه الموارد وارتباطها بحياة الكيانات السياسية وأمنها القومي، لذا يتوجب على الدول وشعوبها استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل لندرتها ومحدوديتها ودخولها في سير عجلة حياة الدولة ومواطنيها، فعملية المحافظة على احتياطيها والتكامل الحكيم مع ما ينتج منها ويستغل لهو أمر يتطلّب إعداد خطط اقتصادية سليمة ومتكاملة الجوانب تقوم على خطوات أساسية وضرورية ، فمسح ودراسة الموجود والممكن وجوده من ثروات طبيعية واتّباع مخطط سياسي اقتصادي يؤدي إلى تحكّم سليم في الاستهلاك من دون التبذير في المستثمر من هذه الموارد، وإن من أهداف هذه المخططات السير في عملية الاستهلاك الحالي وربطه بتوقعات التطور والزيادة بشكل واقعي رصين، وإن عملية المحافظة على الموارد تتطلب بنفس الوقت استمرارية المتابعة في تنفيذ العمليات وتقنين الاستثمار بشكل يتماشى مع واقع الاحتياجات المطلوبة للسير بالدولة ومواطنيها بالشكل الصحيح، لأن القيمة الفعلية لأي مورد من الموارد الطبيعية ترتبط بفترة زمنية معينة ولها تأثير بالغ في عملية بناء القوة النسبية لتلك الدولة .

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزيدي

ويتماشى مع الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة عناصر مهمة في بناء القوة والهيمنة الدولية، وتلك هي عناصر المساحة وعدد السكان والمستوى الثقافي والعلمي اذ يمتلك الوطن العربي كافة المقومات الاقتصادية لبناء القوة والظهور ككيان سياسي له أثر فعال في المسرح الدولي وتوازن القوى، فالموارد الطبيعية موجودة فيه وبكميات كبيرة وأنواع متعددة، خاصة النفط الذي هو عصب الحياة لكافة المصانع والآلات والحياة الاجتماعية إلى جانب المساحة الشاسعة والتي تبلغ (٥) ملايين ميل مربع أو ما يعادل ١٣مليون كم٢ وعدد النفوس يقدر بحوالي ١٩٢ مليون نسمة وموقع جيوستراتيجي فريد وإطلالات على أجسام مائية هامة في التجارة الدولية، فعند توحد الوطن العربي سياسياً، بالإضافة إلى وحدته الجغرافية والبشرية والتاريخية وغيرها، فإن عملاقاً عربياً سيحتل مكانة جديرة على مسرح الأحداث العالمية وفي كافة مجالاتها.

خامات المعادن :

نستطيع القول أن كافة دول العالم تستطيع أن تنتج كل أو بعض احتياجاتها من المواد الغذائية بل أن بعضها ينتج أكثر مما يحتاج أو يستهلك، أما في مجال الثروة المعدنية فهي موجودة بشكل أقل انتظاماً من الثروة الزراعية وإنها موزعة في الطبقات الأرضية بطريقة عشوائية، فهناك أقاليم ومناطق غنية ببعض هذه المواد بينما هناك مناطق أخرى تكاد تكفي نفسها ذاتياً أو إنها تفتقر كلياً إلى بعض المواد المعدنية. فمثلاً نجد خامات الحديد والسليكا منتشرة في معظم بقاع الأرض بينما نجد بعض المعادن الأخرى كاليورانيوم والذهب والنفط والمنغنيز والقصدير موجودة في أقاليم أو دول قليلة، وقد أدى هذا التوزيع الجغرافي غير المتعادل أو غير المتوازن للمواد المعدنية إلى قيام نشاط تجاري عالمي واسع خاصة في الظروف الطبيعية.

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

إن إنتاج المواد المعدنية يختلف في طبيعته وأسلوبه عن إنتاج المواد الزراعية، ففي الزراعة نجد أن التربة دائمة ومتواصلة الإنتاج ولربما تحتاج إلى بعض العناية والتخصيب وإذا ما استغلت فإنها تستمر في الإنتاج، أما المعادن فهي محدودة الكمية بشكل عام لذلك فهي نافذة مع الزمن، وان هذه الصفة تضعها في حالة عدم الاستقرار أو التوازن عندما ترتبط بمقومات القوة للدولة، لذلك يجب أتباع الحكمة في إنتاجها والحفاظ على مخزونها واحتياطها بشكل رصين، وإن المعادن تختلف عن المحاصيل الزراعية في كونها قابلة للخزن دون الخوف عليها من الفساد أو التلف اللذين يصيبان المواد الغذائية إذا لم تخزّن أو تعالج بشكل مناسب ، أي أن المواد المعدنية لديها طبيعة المرونة وطول العمر كما إنها من الممكن استعمال معظمها ثانية بل واستخدامها مرات عديدة عكس المحاصيل الزراعية التي تستخدم فتستهلك مرة واحدة

فالمعادن الفلزية تتحكم بقوة وحياة الدول واقتصادياتها ومسيرتها الصناعية ومن ثم تطورها ومكانتها الدولية، خاصة تلك المعادن الهامة التي تدخل في إنتاج العديد من المصنعات الأساسية والحساسة، فالحديد وخاماته هو المعدن الذي تقوم عليه الصناعات الثقيلة والخفيفة لذا فهو يعتبر كالعضل للدولة مقارنةً بالإنسان. فوجوده وسهولة الحصول عليه يعتبر من المقومات الأساسية للقوة الصناعية وكذلك لبعض المعادن الفلزية الأخرى ولكن كل حسب مكانته ونسبة دخوله في الإنتاج. والبوكسايت هو خام الألمنيوم له مكانة عالية في التصنيع وإنتاج المواد الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وكذلك النحاس والقصدير والنيكل والمنغنيز والكبريت والكروم كلها تدخل في صناعات مهمة بعضها عسكرية وبعضها للاستهلاك الحضاري.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

أما الذهب والفضة والماس فهي معادن ذات قيمة اقتصادية مالية أو نقدية يعبر عنها بالغنى المالي والتي تستعمل بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، في مجال التعامل المالي والتجاري والاقتصادي حيث تضيف هيبة للدول التي تمتلكها بكثرة، لذلك فالمعادن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، معادن إستراتيجية ومعادن أساسية ومعادن ضرورية كل حسب ارتباطها بمسيرة الدولة ودخولها في الصناعات الهامة والحساسة، كما نستطيع تقسيم الثروة المعدنية إلى معادن مصادر الطاقة وأخرى إلى مواد أولية خام تستخدم للصناعة وإنتاج المصنوعات التي تحتاج إليها الحياة ومتطلباتها، ويقسم الباحثون الموارد المعدنية الى ثلاث انواع :

أولاً: المعادن الإستراتيجية

هي المعادن التي لا غنى عنها للدفاع عن الدولة، ويشتد الطلب عليها للاستخدامات الضرورية وقت الطوارئ والحرب لدخولها في صناعة معدات القتال ، لذلك يجب ان تتوفر بالانواع والكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب ، سواء كان ذلك داخلياً او عن طريق الاستيراد وتضم هذه المعادن كل من (النتمون، الكروم ، المنغنيز ، الزئبق ، النيكل ، القصدير .. الخ) ، وتتميز هذا المعادن بعدم وجود بدائل لها في الاستخدام الصناعي .

ثانياً: المعادن الضرورية

تشمل المعادن الضرورية الحديد والصلب والنحاس والرصاص والمغنسيوم والفوسفات والبوتاس واليورانيوم والزنك وغيرها ، ويتميز الحديد عن بقية المعادن بكثرة الطلب عليه ، كونه يدخل في صناعة العديد من الادوات والمعدات والمكائن والآلات العسكرية والمدنية .

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

ثالثاً: المعادن النادرة أو الأساسية

وهي المعادن التي لا غنى عنها في الدفاع عن الوطن ، إلاّ أن الحصول عليها يعد اقل خطورة من المعادن الإستراتيجية مثل الألمنيوم والأسبيتوس والجرافيت واليود والفانديوم .

وهكذا كما مرّ معنا فإن توزيع الثروات المعدنية في العالم بأنواعها الثلاث بعضها يوجد في دول نامية وبعضها في دول كبرى والبعض الآخر في دول عظمى مما يؤيد الرأي القائل بأن توفر الموارد المعدنية للدول عامل مهم لقوتها، لكنه ليس بالعامل الحاسم لوحده بحد ذاته، لأنه ليس مجرد امتلاك الموارد المعدنية هو الذي يجعل الدولة قوية ، فمع أن الدول قد اغتنت بسبب مواردها مثل الدول النفطية، لكنها لم تصبح قوية اعتماداً على هذه المعادن، ومع ذلك فإن الدول التي تتوفر لديها مقومات القوة الأخرى إضافة إلى تنوّع في المعادن وبكميات كثيرة، فإن هذا يعد عنصراً مهماً في زيادة قوتها وامتلاك عناصر هذه القوة .

النبات الطبيعي :

اثرت النباتات في الازمنة القديمة تأثيراً كبيراً في حياة الدول ، فالغابات الكثيفة التي لم تكن قد امتدت لها يد الانسان كانت درعاً يقي الجماعات والشعوب من الهجمات التي كان الاعداء يوجهونها اليهم .

اما في الوقت الحاضر فلم يعد للغابات القيمة الدفاعية التي كانت لها من قبل ، لان الجيوش لم تعد تعتصم بها لكي توفر لها الحماية (باستثناء حرب العصابات) بسبب تطور الاسلحة من الصواريخ والقنابل الحارقة او الاسلحة الكيمياوية والذرية ، كما تعد الغابات التي تحتوي على انواع معينة ومتشابهة من الاشجار وبخاصة التي تحتوي على الاخشاب اللينة الممون الرئيسي لاستهلاك

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزبيري

الاخشاب في العالم ، اذ تنتج الاخشاب التي يتم استخدامها في صناعة الاثاث والسفن ، فضلا عن استخدامها كوقود ولصناعة الورق .

كما تعد المراعي الطبيعية ذات اثر كبير في دعم اقتصاد الدولة عن طريق توفير المراعي الواسعة لقطعان الاغنام والابقار والماعز وبالتالي المساهمة في دعم الثروة الحيوانية داخل الدولة الامر الذي يعود بالنفع لاقتصادها .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الفصل الثالث

المقومات البشرية واثرها على وزن الدولة السياسي وقوتها في المحافل الدولية

تتمتع المقومات البشرية بأهمية كبيرة من حيث التأثير في تقدير الوزن السياسي للدولة ، وهي تشارك كلاً من المقومات الطبيعية والاقتصادية في اعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة ، بل يمكن القول بان المقومات البشرية تعد من اهمها لان السكان هم الذين يسكنون الارض ويستثمرون جميع ما تحويه من موارد طبيعية لصالحهم ، كما ان الدول وجدت اصلا لخدمتهم يضاف الى ذلك ان الانسان يقوم بجميع العمليات الاقتصادية من انتاج وتوزيع و استهلاك .

واذا وجدت مشاكل سياسية او اقتصادية بين الدول او نشبت حروب فهي بسبب البشر ومن صنع ايديهم ، اذ ان البعض يدافع عن حقوقه وسيادة ارضه ويحاول صيانه موارده ، والبعض الاخر يعتدي محاولاً استلاب اراضي الغير والاعتداء على حقوقهم ، والاسباب كثيرة ومتشابكة ، وبهذا فان دراسة المقومات البشرية للدولة تعد من الامور المهمة التي لها علاقة ببنائها وتحديد مدى قوتها وضعفها بين دول العالم .

وتتضمن المقومات البشرية دراسة كل من :

١- العوامل السكانية population factors التي تتضمن دراسة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم وتركيبهم .

٢-التركيب الانثوغرافي ethnographic structure الذي يتضمن على القومية والجنس والدين .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

العوامل السكانية :

لا يقل العامل السكاني اهمية في قوة الدولة عن اي عامل اخر ، فالسكان هم الثروة البشرية التي تقيم صرح الدولة ، ويكونون اعلى قيمة فيها ، وهم الايدي العاملة التي تحرث الارض وتبذرها ، وتعمل في المناجم والمصانع وتستغل الثروة الطبيعية في البلاد ، وتبني الحضارة والمدينة ، وتنشرها خارج الحدود ، والتي يمتد اليها نشاطها الاقتصادي والثقافي ، وهم القوة الضاربة في الحرب ، والدرع الذي يقي البلاد ، ويواجه هجمات الاعداء ، فلا يمكن تصور دولة بلا سكان ولا نتصور دولة ضئيلة السكان بحيث لا توجد في ابنائها من يستغل ثروتها ويحميها .

عدد السكان :

يزيد عدد سكان العالم الان (اواخر عام ٢٠٢٠) على ٧ مليار نسمة ، وقد كان عددهم قبل ستين عاما اقل من ٥ مليار ، ويتوزعون بطريقة غير متوازنة على اجزاء العالم ، فهناك ٦٠ % منهم متمركزون في ثلاث مناطق هي الصين واليابان وجنوب اسيا واوربا والتي تشكل ١٥ % من مساحة اليابس من الكرة الارضية . وحتى في داخل تلك المناطق الثلاث لا يتوزع السكان بعدالة (شأنهم شان اي دولة من دول العالم) فشدة الكثافة السكانية في سهل هندستان لاتوازي الكثافة القليلة نسبياً في هضبة الدكن ، وكذا الحال في سهل الصين والسهل الاوربي اللذان لايتوازيان مع غيرهما من المناطق .

والى جانب هذه المناطق الثلاث نجد تجمعات كثيفة للسكان في مناطق محدودة بقية العالم ، منها جزيرة جاوة ، ووادي النيل ، وفي شمال شرقي الولايات المتحدة وكاليفورنيا او جنوب غربي نيجيريا وشواطئ البرازيل وسهل البمباس في

أ.د. الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الارجنتين ، وهناك ٦٤ % من مساحة الارض تضم كثافات اقل من شخصين في الكيلو متر المربع ، كما ان ٣٥ – ٤٠ % يمكن ان تعتبر اجزاء غير مسكونة .

وهناك نقطة مهمة ينبغي التأكيد عليها وهي ان كبر حجم السكان في الدولة ليس ضماناً في كل الاحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة ، فهناك حالات تبرهن على ذلك ، فالهند رغم ضخامة سكانها الا ان جيشها لا يمثل الا نسبة ضئيلة من هذا التعداد لكون التجنيد لديهم غير الزامي ، في حين ان دولة الكيان الصهيوني تحتفظ بجيش يمثل حوالي عشرة في المائة من مجموع سكانها وهو ما يمكن اعتباره من اعلى المعدلات التعبئة العسكرية في العالم ، مما يدل على عدوانيتها ورغبتها في التوسع .

وفي حالات اخرى نجد ان هناك دولاً تحتفظ بجيوش كبيرة غير ان القوة الحقيقة لهذه الجيوش اقل بكثير مما تفصح عنه هذه الارقام الظاهرية ، ويرجع ذلك الى عوامل ومتغيرات اخرى غير الحجم ، منها القدرات القتالية ونوعية التدريب والتسلح والاستعداد للتضحية .

ان مجرد القوة العددية للسكان ليس في حد ذاته من العوامل الاساسية التي لها قوة جيوبولتيكية، ففي الهند مثلا ٨٠٠ مليون نسمة ، ولكن لا يمكن اعتبارها من الدول العظمى ، ويبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٣٥٠ مليون نسمة ، وسكان الاتحاد السوفيتي السابق حوالي ٢٧٠ مليون نسمة ، فالجيوش الحديثة مازالت تحتاج الى اعداد غفيرة من القوى البشرية للعمل في جهات القتال براً وبحراً وجواً وبالمثل ايضا تحتاج الحروب الى قوى بشرية ضخمة للعمل في الجبهة الخلفية من اجل اعداد التموين ومعدات القتال من نقلها الى الجبهة الامامية ، وكذلك استمرار عمليات الانتاج التي يحتاجها بقية السكان ، ويجعل قطاعات النشاط الاقتصادي مستمرة .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

وقد اثبتت العمليات العسكرية الحديثة ان القوى البشرية ضرورية لاقتحام المواقع وتطهيرها ثم احتلال المناطق الارضية ، ولم يتم التوصل بعد لشيء بديل للجنود المشاة في تأدية عملهم ، وذلك على الرغم مما توصل اليه الانسان في التقنيات الحديثة الخاصة بالتصنيع العسكري .

وتبدو القيمة العملية الواضحة لكبر حجم السكان من الناحية الاقتصادية وفي مجال الانتاج على وجه الخصوص، فعلى الرغم من ان ضخامة الانتاج الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة الا انه من بين العوامل الهامة في هذا الصدد ، توفير القوة البشرية اللازمة لأغراض الانتاج المدني ، وقد يجادل البعض في ان التقدم التقني يؤدي الى توفير جانب كبير من القوة البشرية العاملة في مجالات الانتاج ، غير ان الشواهد تدل على انه برغم هذا التقدم فان الحاجة الى العنصر الانساني في الانتاج لم تقل .

ولا تتوقف قيمة حجم السكان على عملية الانتاج وحدها ، بل نتعداها ايضا الى عملية الاستهلاك ، ووجود منافذ ضخمة لاستهلاك انتاج الدولة من السلع والخدمات ، وهو بلا شك من عوامل قوتها لان انخفاض حجم الاستهلاك لابد وان ينعكس بالضرورة على حجم الانتاج ويؤثر فيه بالنقص ، وتبدو اهميته وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي ، وفي المراحل الاولى لإنشاء صناعات وطنية ، لان بعد ان ترسخ الصناعات اقدامها ، يمكن التحول الى السوق الخارجي والاعتماد عليها في عملية التوسع الصناعي والانتاجي .

وليس غريبا ان يقرر (راتزل) ان عدم ملائمة العدد السكاني للاقليم السياسي هو في حد ذاته شيء عديم القيمة " Adead thing " ، بل ان الاعداد الضخمة لشعب اية دولة قد تكون عائقاً لخلق قوة سياسية ، فالدول ذات الكثافة السكانية العالية تواجه غالباً نوعين من المشكلات : مشكلة توفير الغذاء والضروريات الاخرى

لسكانها ، ومشكلة حمايتهم من العدوان ، وبالرجوع الى التحليل العلمي ، **نجد ان تزايد عدد السكان له اثار جيوبولتيكية من ناحيتين هما :-**

١- ان نمو السكان لا يكون متماثلاً في اي بلدين ، وعليه فان القواعد البشرية للقوة السياسية في تغير مستمر .

٢- ان نمو السكان وتزايدهم يخلق منافسة متزايدة للحصول على مصادر ثروة سطح الارض ، وعلى اساس هاتين الفكرتين يبرز لنا رأيان احدهما يرى السكان مصدراً للقوة والانتاج والثاني ينظر اليهم مستهلكين ولابد من اطعامهم، وهذان الرأيان غالباً ما يعملان الواحد عكس الاخر ، فكثرة العدد قد تكون مفيدة باعتبارها مصدراً متزايداً للقوة العاملة ، ولكن وجود عدد اكبر من السكان يعني في الوقت نفسه تنافساً اكثر للحصول على مصادر الثروة ، كما ان تزايد السكان قد يسبب انخفاضاً في المستوى المعيشي بالنسبة لما يمكن بلوغه بعدد اقل منهم .

واهم ما يؤثر في السكان ويجعلهم قوة بشرية مؤثرة ، الخبرة الفنية ودرجة التقدم العلمي للشعب وقدرة الخبرات العلمية على مواصلة الركب الحضاري العالمي ومتابعة ما يحدث في العالم علمياً وتقنياً ، وان للخبرات خاصة فائدة قصوى وقت الحروب لأنها تساعد الدولة على ان تتفوق على غيرها علمياً وبالتالي عسكرياً وسياسياً ، ومن الامور المهمة الاخرى المؤثرة في السكان ، البناء السياسي الداخلي للدولة الذي هو الاساس في القوة الانسانية والسياسية لأي دولة في المحافل العالمية، وان اي تصدع او شرخ في البناء الداخلي لها تؤدي الى زعزعة مكانة تلك الدولة خارجياً وعالمياً ، ولذلك تحرص الدول دائماً على الاستقرار واستتباب الامن والنظام والقانون في الداخل باعتباره امراً له اولوية قصوى .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

يمكن ان نستخلص العديد من الحقائق بشأن تأثير عدد السكان في قوة الدولة ووزنها السياسي في المحافل العالمية وهي :

١- ان سكان الدولة وعددهم الكبير يعد من العوامل الهامة في تكوين قوتها ويصدق هذا على نحو خاص كلما كبرت نسبة فئة العمر المنتجة من التركيب السكاني للدولة .

٢- ان ضخامة السكان تخلق ، مع توافر ظروف وعوامل اخرى ، قوة عسكرية للدولة ، كما تجعل من الصعب على اية قوة اجنبية ان تحتلها او تحاول السيطرة على اجزاء من اراضيها .

٣- يتولد لدى مواطني الدولة احساساً بالأمن والثقة بالنفس عندما يكون عدد سكانها ضخماً والعكس عندما يكون عدد السكان قليلاً اذ يتولد لديهم شعوراً بالخوف وعدم الطمأنينة .

توزيع السكان :

ينبغي عدم تقبل رأي الحتمية المطلقة التي تعتقد بأن العوامل الطبيعية هي العوامل المتحكمة في توزيع السكان، فالعوامل الطبيعية لوحدها لا يمكن ان تفسر التوزيع السكاني فيما لوكان في زائير او الارجنتين او الولايات المتحدة او السعودية لان تأثيرها يزيد في بعض المناطق عن مناطق اخرى ولكن الانسان يمارس في كل مكان نوعاً من التحكم في سكنه، كما انه يجب الاخذ بالاعتبار العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والسياسية والتاريخية ، ليس عوامل منفصلة وانما كمؤثرات متداخلة في توزيع السكان .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ويؤثر توزيع السكان في الدولة وصفها الداخلي وبالتالي على مدى استثمار مواردها الطبيعية ، فاذا كان التوزيع السكاني متوازناً فيها ادى ذلك الى استثمارها لمواردها بشكل جيد ، اما اذا كان توزيع السكان يتم بطريقة غير عادلة بحيث يتركز معظمه في جزء او اكثر من الدولة ، فان هذا سيؤدي الى حرمان مناطق عديدة في تلك الدولة من الاستثمار الامثل لمواردها الاقتصادية وهذا بدون شك له اثر بالغ في قوة الدولة ووزنها السياسي .

ويعود السبب في توزيع السكان الى العديد من العوامل التي قد يتعذر على الدولة السيطرة عليها او التقليل من تأثيرها في توجيه توزيع سكانها وتركزهم في مناطق محددة او انتشارهم وفق توزيع عادل ومن هذه العوامل ما يلي :-

التضاريس :

عند مقارنة خارطتي توزيع السكان في العالم مع خريطة التضاريس ، نلاحظ ان المناطق الجبلية العالية تتميز بقلة السكان ، ومعنى هذا ان هناك علاقة عكسية بين الارتفاع وكثافة السكان ويقدر بيير جورج ان تسعة اعشار سكان العالم يعيشون على منسوب يقل عن ٤٠٠ متر .

وتعاني كثير من الجبال سواء في الدول المتقدمة او النامية من التسرب الكبير لسكانها بسبب التحولات في الاقتصاد والتركيب والامن والنمو الديموغرافي في النطاقات المعتدلة على الاقل تعتبر الارض الجبلية غالباً ارضاً هامشية زراعياً ولها قيم تجارية اقل من الاراضي المنخفضة، وهذا يعتبر عاملاً هاماً في خلق مشكلة تسرب سكان الارض المرتفعة .

وعادة ما تكون السهول اكثر فائدة للاستغلال البشري من الجبال ، ومع هذا فهناك الكثير من سهول العالم الكبيرة لاتزال لسبب او لآخر قليلة السكان : الامزون

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيدي

واحواض الكونغو وسهول الصحارى وسيبيريا وحوض بحيرة ايرلندة ، ويمكن ان نستكشف من قراءة سريعة لخارطة طوبوغرافية ، ان شكل الارض له تأثير هام في توزيع السكان ، كما ان الخرائط المختلفة يمكن ان تبرهن على ان اشكالاً معينة للأرض ليس لها تأثير ثابت ، اذا ان التأثير يعتمد على النمط العام للتضاريس والعوامل البيئية والبشرية الاخرى ، واقل ما يمكن ان يذكر منها تحول القدرة التقنية للإنسان لاستخدام اشكال الارض حوله .

من امثلة السهول الساحلية التي ترتفع فيها كثافة السكان السهول الساحلية لشيه جزيرة الهند والصين والهند الصينية ، وفي امريكا الجنوبية يكاد يتركز معظم السكان في سهولها الساحلية .

كما يتركز السكان في وديان الانهار وسهولها الفيضية ، اذا يسكن معظم سكان مصر فوق اقل من ٤ % من جملة مساحة البلاد ، ومن وديان الانهار التي ترتفع فيها كثافة السكان، وادي سنت لورانس ، وادي النيجر الادنى ، وادي الراين وادي الرون ، وادي السند ، وادي الايراوادي ، ولاترتفع الكثافة السكانية في هذه الوديان بسبب استواء سطح الارض ، بل اسهمت عوامل اخرى في هذا السبيل اهمها خصوبة التربة ، ووفرة موارد المياه السطحية وسهولة المواصلات .

ويلاحظ ان التركزات الاساسية للمكان غالباً ما تكون على اطراف القارات ، بينما يشيع التناثر السكاني في الداخل ، فهناك نحو ثلاثة ارباع سكان العالم يعيشون على مدى الف كم من البحر ، ونحو الثلثين على مدى ٥٠٠ كم ، وهكذا نجد انه بالإمكان الاشارة الى ان الشواطئ التي تجذب السكان ، وهذا يعود الى امكانية الوصول الى للإقليم بسبب توفر خطوط المواصلات .

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

تأثير المناخ :

يؤثر المناخ في توزيع السكان بصورة مباشرة وكذلك بصورة غير مباشرة وله تأثيره في التنظيم البشري من خلال تأثيره في التربة والحياة النباتية والزراعية ، فالإقامة البشرية الطويلة للسكان وليس للافراد ممكنة فقط في اطار محدود من الحرارة والمطر والرطوبة والضوء والشحنات الكهربائية . وبالتأكيد فأن المحددات التي يفرضها المناخ هي السبب وراء بقاء الكثير من المناطق على سطح الارض غير مسكونة او متنافرة السكان .

ومن الصعب تحديد المناخ الامثل نظراً لتعدد المتغيرات المناخية واختلاف مفهوم الافضل بالنسبة لأساليب الحياة المختلفة وانواع العمل وقدرة الانسان المتزايدة لخلق مناخ محلي ملائم مثل التدفئة المركزية ، بينما لا تتطابق التركزات السكانية مع المناخ الامثل فأن المناخات المتطرفة تتجه لطرد السكان .

وللحرارة المرتفعة اثارها في توزيع السكان واختلاف كثافتهم من منطقة الى اخرى، غير ان استقرار الناس بأعداد كبيرة منذ وقت بعيد في بعض الجهات المرتفعة الحرارة يدل على ان الحرارى المرتفعة وحدها لا تحول دون العمران البشري، اما اذا اقترنت الحرارة المرتفعة بالرطوبة الشديدة فان ذلك يضر بالحياة البشرية والنشاط البشري ضرراً بالغاً .

وتقوم التجمعات السكانية في بعض المناطق القليلة المطر اذا توفر الماء بغير طريق المطر ، كالمياه الجوفية والانهار التي تنبع من خارج المناطق الجافة مثل مصر والعراق ، ولا يتجمع السكان على اساس المياه الجوفية الا في الواحات وهي في الجملة مساحات صغيرة .

اعداد الدكتور حسن عبد الحميد الزهيري

اثر التربة :

عند محاولتنا ان نقارن بين توزيع التربة وتوزيع السكان في العالم ، نلاحظ وجود علاقة واضحة بين التوزيعين ، فالتربة الصحراوية وتربة التندر والتربة الجبلية يتفق توزيعها مع حدود اللامعمور ، وذلك ان التربة من اهم عوامل الانتاج الزراعي ، والتربات الثلاث المذكورة اقل خصوبة من غيرها ، وتنخفض كثافة السكان بصفة عامة في مناطق تربة اللانزيت المدارية الحمراء ، وهي تربة فقيرة لا تصلح كثيراً للانتاج الزراعي مع انها موطئ الغابات الاستوائية الكثيفة .

غير ان مناطق تربة اللاثريت تتخللها جزر تنتمي الى التربة البركانية او التربة الفيضية ، وتضم هذه الجزر اكثف الجهات سكاناً في العروض المدارية .

وفي نطاق تربة البودزول podzol التي تغطي اقليم الغابات المخروطية والتي تشغل مساحة كبيرة في الاتحاد السوفيتي وكندا ، تنخفض كثافة السكان بدرجة ملحوظة ، وذلك لكونها من افقر انواع الترب في العالم .

وامكن للتربة الطينية الخصبة في دلتاوات جنوب شرقي اسيا والنيل امكن لها اعالة مجموعات سكانية زراعية كثيفة ، وبالمثل تعمل تربات الشرنوزم في مناطق اعشاب الاسبتس والترب البركانية العميقة ، كما ظهرت قابلية تربات الغابات البينية لإنتاج محاصيل مختلفة ولهذا اصبحت جذابة للسكان .

المؤثرات التاريخية والاجتماعية :

بالرغم من التأثيرات الطبيعية والاقتصادية المتنوعة على توزيع السكان ، الا ان للمؤثرات التاريخية والاجتماعية اثر اخر في ذلك التوزيع ، فقدم الحضارات في اسيا اسهم في تشكيل انماط توزيعات السكان الحالية ، كما ان سلاسل الجبال في

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الربيعي

جنوب غرب اسيا جذبت الافراد المطاردين من قبل جماعات اقوى منهم حتى اصبحت كثيفة السكان ، اما الانماط السكانية في الامريكتين فترجع لعمليات الاستعمار نحو الغرب وقد ساعد على ذلك نمو الخطوط الحدودية وتحتفظ التوزيعات في غرب وشرق افريقيا بأثار اختطاف الرقيق والحاجة الى اقامة مواضع حماية ، وفي اوربا لايزال التوزيع السكاني يحتفظ بطابع المستوطنات المبكرة بسياجاتها وقصورها وتأثير الحروب العالمية .

وعلى العموم فأن التوزيعات السكانية لايمكن ان تعزى لوقت محدود من الزمن لأنها متحولة بأستمرار نتيجة التغير في المؤشرات والقيم البشرية .

كثافة السكان :

وتعبر كثافة السكان عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة ، وهذا ما يعرف بالكثافة العامة ، وهي تعبر عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد حالية واحتمالات مستقبلية ، ولكن الكثافة ليست عنصراً ثابتاً بل هي عنصر متغير باختلاف نسبة الزيادة الطبيعية سنة بعد اخرى وجيلا بعد جيل ، ولهذا فان التغير السكاني هو عنصر متغير يجب ان يحسب له حسابه في دراسة القوى السكانية للدولة وعلاقة ذلك بالموارد المتاحة .

ولقد اصبح من الضروري تهذيب مفهوم الكثافة بتعديل البسط او المقام او كليهما في معادلة الكثافة التي تعني الربط بين عدد الناس والمكان الذي يشغلونه لان تجمع السكان اصبح يتجه اكثر فأكثر نحو مناطق صغيرة تاركين مساحات واسعة من سطح الارض مبعثرة السكان وقليلة الاستخدام ، فالبسط يمكن ان يمثل اما مجموع السكان او صنف معين مثل السكان الريفيين او الزراعيين او العاملين

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

بينما يمثل المقام المناطق المسكونة الريفية او القابلة للزراعة او المزروعة ، او انها قد تقيم تبعاً لاستخدام الارض فيها .

لقد وضع رايت Wright وسيلة لحساب الكثافات للمناطق المسكونة فقط ، بينما تركت المناطق الاخرى خالية على خرائط السكان ، كما حسبت الكثافات للمناطق القابلة للزراعة والتي تعرف بـ(الكثافة الفيزيولوجية) وهي تفضل على الكثافات العامة للدولة ، خاصة تلك الدول التي يتركز سكانها في نسبة قليلة من مساحتها مثل مصر وليبيا والسعودية ، بالإضافة الى ان الاحصاءات عن الارض المزروعة لا تتوفر في بعض الدول ، وفي البعض الاخر لا يفرق بين الارض المزروعة والارض القابلة للزراعة .

وحينما يؤخذ السكان الزراعيون فقط في الاعتبار فان هذه الكثافة تسمى (بالكثافة الزراعية) ففي بريطانيا حيث تشغل في الزراعة اقل من ٥ % من السكان العاملين فأن الكثافة الزراعية تعتبر منخفضة جداً وتشبه الى حد ما الكثافة في كندا.

ومن جهة اخرى فأنه من غير السهل تحديد السكان الزراعيين، فهل نعتبر الذكور النشطين العاملين في الزراعة فقط ، او يجب ان نقيم ايضا عمل النساء والاطفال وكبار السن والذين قد يلعبون دوراً هاماً في بعض الدول .

واذا كانت الكثافة تعبر عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة او مساحة اي ارض اخرى ضمن تلك الدولة ، فأنها تعبر عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد حالية و احتمالات مستقبلية ، ولذا لا توجد اجابة محددة على السؤال التالي : كم من السكان يشترط وجوده في الكيلو متر المربع الواحد حتى تعتبر الدولة مكتظة بالسكان؟ او انها وصلت الى الحد الاقصى للسكان ، وذلك لان الحد الاقصى للسكان هو ذلك العدد الذي تصل اليه الدولة بحيث لا تستطيع ان

اعداد الدكتور حسن عبد الحميد الزهيري

تمده بالإنتاج دون ان ينخفض المستوى المعاشي للسكان في الدولة والتي يبذل سكانها كل جهودهم في استغلال مواردها ، ومع ذلك لا تتيسر لهم الحياة على مستوى معقول .

فإذا كانت الدولة في منطقة استوائية او صحراوية او متجمدة ، ولا يستطيع الكيلومتر المربع الواحد ان يعول اكثر من اربعة اشخاص من الرعاة او الزراعيين او الصيادين ، فأن اضافة اخر غيرهم يعتبر اكثر مما تحمله موارد تلك المنطقة في الدولة ، وعلى العكس من ذلك الدول الصناعية او الزراعية التي تصل كثافة الكيلومتر المربع الواحد فيها الى اكثر من ١٥٠٠ نسمة .

وتوجد بعض العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان بالدولة وقوتها السياسية فكلما كان السكان ينتشرون بانتظام في جميع أرجاء الدولة ، مع وجود قطب واحد لتركزهم يتمثل في اقليم العاصمة (الذي ينبغي ان تكون غير متضخمة) كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية، اذ لو كان سكان الدولة يتركزون مثلا في منطقتين تفصل بينهما صعوبات طبيعية كالصحاري والجبال لكان ذلك خطراً قد يعزى احد التركزات السكان على الانفصال عن الدولة .

وليس هناك شك في ان شدة تركز السكان في المدن الكبرى تعتبر خطراً على استقرار وامن الدولة . ويعود ذلك الى أن شدة تركز السكان بالمدن الكبرى يساعد الدولة المعادية على توجبه ضربات عسكرية أو تدميرها عن طريق استخدام القنابل النووية وغيرها ، بهدف تحطيم الجبهة الداخلية لتلك الدولة والتأثير في معنوياتها .

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

تركيب السكان :

إن اعتبارات عدد السكان وحدها لا تصلح اساساً في جميع الاحوال لتقدير الفعالية السياسية للدولة ، انما يقدر السكان أيضا بمقدار حيويتهم ونسبة العناصر الشابة فيهم والعاملين من رجالهم ونسائهم ومتوسط اعمارهم ، ويرى البعض أن متوسط العمر أو أمد الحياة للفرد ، هو أحد المقاييس المهمة لحيوية الامة ونشاطها.

ولذا لابد لدراسة اثر تركيب السكان على قوة الدولة من تصنيف السكان الى فئات تبعا لأعمارهم ، وتصور هذه الحالة عادة بشكل هرمي يتدرج من الاعمار الصغيرة في الاسفل حتى الشيوخ والمعمرين في قمة الهرم . وعادة ما يقسم سكان أي دولة الى ثلاث فئات هي :-

(فئة صغار السن دون ١٥ سنة ، وفئة من هم في سن العمل (النشطين اقتصادياً) من سن ١٥ – ٦٤ سنة ، وفئة كبار السن اكثر من ٦٥ سنة) .

فاذا كانت قاعدة الهرم عريضة ونسبة الفئة الاولى عالية فهذا يعني ارتفاع في نسبة المواليد ، ووجود عدد كبير من الاحتياطي لقوة العمل والقوات المسلحة ، وان تلك الدولة تعد من الدول الشابة ، ومثل هذه الظاهرة متوفرة في الدول النامية . وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها ، فهي تجد امامها فرصة واسعة لتجهيز جيوشها بأعداد كبيرة من المقاتلين ، وكذلك لتشغيل ايدي عاملة ، اذ تبلغ نسبتهم في تلك الاقطار بين ٤٠ – ٤٥ % واحيانا تصل الى اكثر من ٥٠ % كما هو الحال في الدول الافريقية واميركا اللاتينية وجنوب شرقي اسيا ، على العكس من الدول المتقدمة التي تتراوح نسبة هذه الفئة فيها ما بين ٢٥-٣٠% من مجموع سكانها .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الربيعي

ويعول على السكان من هذه الفئة الكثير، اذ هم الفئة العاملة والمقاتلة وكذلك التي تعيل الفئتين الاولى والثانية ، ومن وجهة نظر الانتاج فان نسبة هذه المجموعة العمرية لبقية السكان يجب ان تكون عالية كما في اوربا وبلدان الهجرة الدولية الداخلة ، وتقسم هذه الفئة احياناً لغرض التحليل الى البالغين الشباب (١٥-٣٤سنة) ، والبالغين الكبار(٣٥-٦٤سنة) ، ويلاحظ في هذه المجموعة وجود اغلبية من الاناث هم غالباً غير منتجين ويشملون نسبة عالية من الارامل .

التركيب الاثنوغرافي

للتركيب الاثنوغرافي اهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة ، ويقصد به دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل اطار الوحدة السياسية اذا ان بعض الدول يتكون سكانها من قومية واحدة وبعضها الاخر من قوميتين او اكثر ، ويتناول دراسة هذا الموضوع كل ما يتعلق بهذا التكوين وله اثر في قوة الدولة ومنها القومية والجنس والدين .

القومية :

هي شعور متبادل بين الافراد يجعلهم متأثرين بعواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء لوطن ما لانهم نبت ارض واحدة ويتكلمون لغة واحدة ، ومصالحهم السياسية والاقتصادية والحضارية واحدة وامنياتهم وامالهم واحدة ، يتأثرون بمؤثرات واحدة (سواء في النكبات او الافراح) بصرف النظر عن ميولهم الدينية او مصالحهم الفردية ، فالقومية العربية التي تسود بين ابناء الوطن العربي الذين يؤمنون بانها منطلقات انسانية تشجب المفاهيم العرقية والعنصرية والنزعات التعصبية والقبلية .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الربيعي

وتعد اللغة من ابرز مقومات القومية ، واذ تربط ابناء المجتمع بروابط متينة تتصل بالحياة اتصال الروح بها ، لأنها تعد مجرد وسيلة لإيصال الافكار بل اصبحت جزء من السلوك الانساني .

اذن فاللغة هي من اهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس من ابناء قوميته ، لأنها اولاً واسطة التفاهم بين الافراد ، فضلاً عن ذلك هي الة التفكير (لان التفكير حسب تعبير العديد من الباحثين هو عبارة عن تكلم باطني) ، والتكلم ما هو الا نوع من التفكير الجهدي .

ثم تأتي **الوحدة التاريخية** كعامل ثاني في الاهمية بعد اللغة في تكوين القومية ، ويضاف الى ذلك بعض العناصر التي لابد من تواجدها لكي تتكون الامة، ومن المستحيل قياس المكونات غير المحسوسة فيها ، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول ان عناصر الامة او مكوناتها هي (اللغة المشتركة ، ووحدة الاصل ، والوحدة الجغرافية واتصالها ، والتاريخ المشترك ، والولاء السياسي ، والمصالح المادية المشتركة ، واحيانا العدو المشترك) .

وقد تضم الدولة مجموعة من القوميات او الاقليات ، وهنا اذا ارادة الدولة استمرار حيويتها ومكانتها واستقرارها لابد ان تتمتع هذه الاقليات بحرية ، واولها الحكم الذاتي ، كما هو الحال مع القومية الكردية في العراق ، وتعامل فرنسا مع العناصر الكلتية والنوردية ، وتعامل سويسرا مع القوميات الرئيسة الثلاث الموجودة على اراضيها (الالمانية ، الفرنسية ، الايطالية) .

اما اذا افتقرت الدولة الى مبدأ البقاء او القوى الموحدة ، فإنها بلا شك يتهدد امنها وسلامتها ببروز قوى تعرف (القوى المفككة) وهي التي تحدد امن وسلامة العديد من

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

الدول ، فمثلاً الامبروطورية العثمانية وامبروطورية النمسا والمجر ، لكونها تضم قوميات متعددة .

كما توجد العديد من الدول الان التي تضم مجموعة من القوميات غير المنسجمة ومثال ذلك كندا التي يتجمع فيها الفرنسيون في اقليم كيوبك ، وبلجيكا المتكونة من مجموعتين الوالون والفلمنك ، والدنمارك التي يوجد فيها الالمان في اقليم شلزفيج ، وقبرص التي تتكون من مجموعتين متضادتين هم القبارصة اليونان والقبارصة الاتراك ، كذلك الحال مع مجموعة الباسك في اسبانيا.

وتتميز كل اسيا وافريقيا بتركيب معقد من حيث عدد اللغات التي تتخاطب فيها شعوب هذه القارات ، ففي الهند لوحدها يوجد نحو ٢٠٠ لغة ، عدا اللهجات المحلية لكل لغة من هذه اللغات ، وفي افريقيا يتعقد التركيب اللغوي لان المستعمرات كانت تتكلم بلغة المستعمر لها ، فضلا عن ان الوطنيون من تلك المستعمرات التزم بالتحدث بلغتهم الاصلية ، لذلك تعد مشكلة اللغة من اعقد المشاكل التي تتعرض لها الدول الافريقية لان المستعمرين عملوا على اضعاف اللغات الوطنية ونشر لغتهم ، وهذا ما وجدناه واضحاً في تحدث اعداد كبيرة من الدول الافريقية بلغة المستعمر حتى بعد استقلالها السياسي .

ويمكن تقسيم الدول حسب الوجود القومي فيها الى ثلاثة انواع هي :

١. النوع البسيط :

وهو الاكثر شيوعاً ويقسط بذلك البساطة النسبية ، لان الدولة تتكون من عناصر متعددة فعلاً ، ولكن عملية المزج والتمثيل للعناصر المختلفة تمت منذ زمن طويل ويعتبر الفرنسيون مثالاً على ذلك ، اذا لا يجد اي من العناصر التي يتكون منها الشعب الفرنسي ان هناك تنافراً فيما بينها .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

٢. النوع الملتئم

وهي الدول التي يتكون سكانها من عدت شعوب ، وقد يكون لكل منها لغة وحضارة خاصة به ، ولكن لا يناوئ اي منها للدولة ، كما لا يفكر بالانفصال الكامل عنها ، ويرجع ذلك الى ان وحدة اللغة الرسمية والتاريخ الواحد والمصالح المادية المشتركة والفرص المتكافئة امام هذه القوميات تجعل منها جميعها وحدة متكاملة .

٣. النوع المركب

وهي الدول التي لم تنضج قومياً بعد ولم تمتزج ، اذ ان كل عنصر من عناصرها يسعى للانفصال عن الدولة ، ويدعم هذا الانفصال حواجز اقتصادية واجتماعية ، على الرغم من ان الشعوب المكونة للدول يجب ان تكون في مستوى اقتصادي واحد ، الا ان هذا لا يتوفر في جميع الدول .

الجنس (السلالة)

الجنس اصطلاح علمي يمكن اطلاقه على مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الاخرى ، وينظر الى الجنس من الناحية العلمية من عدة نواحٍ منها (طبيعة الشعر، ومقاييس الرأس ، ولون البشرة ، وشكل العيون ، وشكل الانف ومعدل طول القامة) وغيرها من الاسس التي يتخذها علم الاجناس اساسا لتصنيف المجموعات البشرية الى اجناس وسلالات واهمها (الجنس القوقازي ، والجنس المغولي ، والجنس الزنجي) .

ولابد من الاشارة هنا بأن وجود سلالة نقية يعتبره العلماء ضرباً من الخيال ، ذلك لان هذه السلالة غير موجودة على الاطلاق نتيجة الهجرات البشرية التي استمرت عبر العصور التاريخية وما رافقها من تزاوج واختلاط بين الانسان .

ورغم ذلك فقد ظهرت في عالمنا المعاصر فكرة الاستعلاء العنصري ، فهتلر مثلاً كان من المؤمنين بأسطورة الجنس الاري النوردي (جسمياً وعقلياً) ، لذا كان حسب اعتقاده هم المتفوقون ، وكان لهذا الاعتقاد نتائجه الخطيرة في نظرته الدنيا للاجناس الاخرى وسيعيه لحكم العالم والسيطرة عليه .

كما نجد اليهود ايضا لهم نظرة عنصرية واستعلائية عن باقي الشعوب الاخرين ، اذ اعتقدوا بانهم (شعب الله المختار) وانهم مفضلون على غيرهم من البشر ، كما نجد بين الحين والاخر تظهر حالات فردية في الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول العالم الاخرى للتمييز بين العنصر الابيض وذوي البشرة السمراء والتي تعد واحد من اشكال التعصب العنصري التي يرفضها المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان .

وتعد قارة امريكا الجنوبية والوسطى (امريكا اللاتينية) من افضل القارات التي تختلط فيها السلالات البشرية ببعضها اختلاطاً عجيباً ، اذ تشكلت سلالة (المستيزو) نتيجة الاختلاط بين الهنود الحمر والاوربيون، ونشأة سلالة (الملاتو) نتيجة الاختلاط بين الاوربيون والزنوج .

الدين :

لقد خلق الدين لكي يهدي الانسان ويسمو بهم في الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، لكن الحوادث التاريخية تشير الى انه كان الدين من العوامل الرئيسة التي اشعلت الحروب في العصور الماضية بسبب اساءة فهمه واستخدامه في غير اهدافه السامية ، اذ كان العام الديني هو المسؤول عن اكثر الحروب التي عرفها العالم ، الا انه لم يعد في العصور الحديثة ذلك السبب القوي ، لان روح التعصب قد قلت بسبب ارتفاع مستوى الثقافة ، وبسبب انتشار روح الاخاء والمساواة بين الناس .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ان معظم الاديان الرئيسة في العالم والتي هي (المسيحية، الاسلام، الهندوسية ، البوذية) تضم تقسيمات فرعية ، فالمسيحية لها عدة كنائس كبيرة هي كنائس الكاثوليك والرومان والارثوذكس والاقباط والبرتستانت ، كذلك تجزأت البوذية الى عدت اقسام ، كما يوجد في الاسلام مذهبين رئيسين (السني والجعفري) واللذين يعنيان اجتهاداً في الحياة او اجتهاد في تفسير بعض الآيات القرآنية .

ولابد من ان نلقي نظرة على الدول في العالم من حيث تكوينها الديني ، واثر ذلك في كيانها السياسي ، لذا سنقسم هذه الدول من ناحية الدين الى ثلاثة اقسام :

اولا : الدول التي يسود فيها دين واحد :

وهي الدول التي يعتنق اكثر من ٩٠% من سكانها دين واحد ، ولا ينتظر ان يكون الدين في هذه الدول سبب من اسباب الاضطرابات والحوادث بين السكان والتي تؤدي الى انحلالها وضعفها ، ومن امثلة تلك الدول معظم دول امريكا الجنوبية وهي في جملتها كاثوليكية ، وليس فيها الا اقليات بروتستانتية محدودة يمثلها العنصر الالماني الذي هاجر الى هناك ، وكذلك دول اوربا الشمالية الغربية وهي بروتستانتية ايضا ، ودول اوربا الغربية والجنوبية وهي دول كاثوليكية عموماً ، ودول اوربا الشرقية وهي دول ارثوذكسية وليس فيها اي تعقيد ديني ، فضلا على الدول العربية التي يسود فيها الدين الاسلامي .

ثانياً : الدول التي يغلب فيها دين على باقي الاديان

وهي التي يعتنق ذلك الدين فيها من ٦٠-٨٠% من سكانها ، وتنتمي الى هذا النوع الولايات المتحدة الامريكية التي يسود فيها المذهب البروتستانتي الذي يؤمن فيه اكثر من ٦٥% من السكان والباقي من الكاثوليك واليهود ، وينطبق الحال ايضا على بريطانيا ، وكذلك المجر وايرلندا الكاثوليكيتان وفيها اقلية بروتستنتية ،

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

ولبنان التي فيها ٦٠% من المسلمين و٤٠% من المسيحيين ، وقد استغلت الدول الاستعمارية هذا التباين في الدين في خلق الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥ .

ثالثاً : الدول التي تتعدد فيها الاديان ولا يظهر فيها الغلبة على واحد منها على الاخرين

وتنتمي لذلك دولة يوغسلافيا (سابقاً) الذي كان يتألف تكونها الديني من الكروات الكاثوليكيين ، والصرب الارثوذكسية ، فضلاً عن الاقلية الاسلامية ، وهنا دول اخرى على شاكلة هذه الحالة .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الفصل الرابع

المقومات الاقتصادية واثرها في قوة الدولة

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية ، وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها Have and Have not حيث إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها ، أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العُدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل للقوة ، وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية، وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها، وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، وإذا لم يتوفر له عنصر اليورانيوم محلياً فإنه يتوجب عليه استيراده من المصادر العالمية، إذا استطاع تأمين طرق المواصلات وتوفرت له القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه، لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عالٍ، وتسمى بعض المواد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بناء مجتمعها وتطويره وسلامة مواطنيها وأمنهم ، وقد ثبت أن السيطرة الاقتصادية والسياسية اللازمة للحفاظ على تدفّق هذه المواد من مصادر إنتاجها إلى مناطق استهلاكها من المهمات العسكرية

إعداد الدكتور حيدر عبد المجيد الزهيري

والأساسية الحساسة، وهذا لا يمكن الحصول عليه إذا غابت هذه السيطرة، لذا فقد ترتّب على معرفة هذه الحقيقة ظهور فكرة (شرايين الحياة) التي تمد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشرايين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي.

وقد قال بعض المعنيين في مجال علاقة الموارد الأولية الاقتصادية بالقوة الوطنية (لقد كانت القوة الاقتصادية دائماً أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية E.H. Carr.)، كما قالAlexander Hamilton (ليست الثروة فقط بل واستقلال الدولة وأمنها أيضاً، ذو ارتباط مادي وثيق بتقدمها، وأن كل دولة لكي تحقق أهدافها الكبرى ينبغي عليها أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودها) .

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلّت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية، كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النذر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعود هنا ونقول إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط، وإنما الذي يحدد ذلك القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفني لاستثمار هذه الموارد.

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قيامها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية.

ويصنف الأستاذ **جونز Jones** الموارد إلى خمسة أصناف وكما يلي:

١. موارد متاحة فوراً وذات أثر فعّال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة.

٢. موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقاتها.

٣. موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحوير.

٤. موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروف وجودها.

٥. الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ومهما كان هذا التصنيف فإن التعريف العام **للموارد الطبيعية** هي (الهبات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى رقعة جغرافية وليس للإنسان دخل في وجودها فيه، وأنه من الممكن أن تتحول هذه الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تزيد الدولة استغلال واستثمار تلك الموارد لمنفعة مواطنيها ولمسيرتها في بناء القوة) .

ولذلك نجد أن **أريك زمرمان** E. Zemmermann في كتابه World and Resources and Ind يعرف الموارد بأنها: "الوظيفة العملية التي يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية أو لإشباع حاجة معينة".

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيري

كما تعرف الموارد كذلك بأنها: "كل شيء يملكه الشعب أو يستطيع الحصول عليه أو إنتاجه لتعزيز مركزه وقوته أو إنها أي شيء تملكه الدولة أو تستطيع الحصول عليه لتعزيز مكانتها الدولية".

وبناءً على ما جاء في هذه التعريفات من آراء حول ماهيّة الموارد وأهميتها فإننا نجد المقومات الاقتصادية للكيانات السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وكمية الموارد الطبيعية وواسطة الحصول عليها وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وديمومتها وصيانتها وتطويرها وأنها ذات علاقة وثيقة في هذا المجال بمسيرة تطور الدولة وبناء قوتها الذاتية، لذا لا بدّ لنا من الكلام عن أنواع هذه الموارد الموجودة في دول العالم وأدوارها سلباً أو إيجاباً كمقومات اقتصادية تلعب هذا الدور أو ذاك في حياة ومسيرة دول العالم وشعوبها واستقلاليتها وقوتها.

الزراعة والمواد الغذائية ودورها في بناء القوة

يجب على كل دولة أن توفر متطلبات الحياة الأساسية لشعبها وبشكل يوفر الأمن والاستقرار والتطور إلى الأحسن ، لذلك كان الأمن الغذائي والمتعلقات الاقتصادية بالزراعة ومنتجاتها المتنوعة تحتل المكانة الأولى في مخططات تلك الدول لاستغلال واستخدام الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي، ذلك أن شعب أي دولة لا بد له من أرض يعيش عليها وينتج منها غذاءه وإن هذا الغذاء يستمد بشكل مباشر أو غير مباشر من التربة ويعتمد من حيث الحجم والنوع على سعة الرقعة الجغرافية وطبيعتها البيئية، لذا فإن الأرض الصالحة للزراعة يجب أن ينظر لها على اعتبارها مورداً أساسياً عند تقدير القوة الوطنية والقومية، إضافة إلى الجهد البشري والتخطيط المحكم لأنها توفر الكميات الكافية من الغذاء نوعاً وكماً، حيث يقاس مدى تقدم الدول بمقدار ما يستهلكه الفرد منها يومياً من السعرات الحرارية ونوعية الغذاء

أعداد الدكتور حسن عبد الحميد الزبيدي

المنتج لها، وقد قدر الخبراء في حلقي الزراعة والأغذية بأن الفرد يحتاج في المتوسط إلى (٣٠٠٠) سعرة حرارية يومياً من أجل أن يستمر في الحياة بصحة جيدة، وأن هذا المتوسط من السعرات الحرارية كان قد أخذ تبعاً لنوعية المناخ والأعمال التي يقوم بها الفرد، حيث إن المناطق والأقاليم ذات المناخ المتدني في درجات الحرارة يتطلب كميات غذائية ونوعية أكبر مما يتطلب في المناخ الحار، وأن نوعية الفرد ذكراً كان أم أنثى والعمر والمواصفات الجسمانية من حيث الطول والوزن ونوعية النشاط الذي يقوم به الفرد يأخذ بالاعتبار عند أخذ عدد السعرات الحرارية المشار إليها أعلاه، كما ينبغي أن يحوي غذاؤه على ما لا يقل عن ٨٠ ملغم من البروتين نصفه مستمد من مصدر حيواني ونصفه الآخر من مصدر نباتي ، وبناءً على قابلية استهلاك المواد الغذائية بما تنتجه دول العالم يمكن تصنيف الدول من حيث إنتاجها للغذاء إلى ما يلي:

١. دول تكفي نفسها وليس لها أي نصيب يُذكر في تجارة الغذاء في العالم.

٢. دول يفيض فيها الإنتاج الزراعي عن حاجة سكانها.

٣. دول يقل إنتاجها الزراعي عن حاجة سكانها الاستهلاكية وهي الأكثرية في العالم ومنها الدول النامية أو دول عالم الجنوب.

وطبيعي أن نعرف أن دول المجموعتين الثانية والثالثة هي التي تهمها تجارة المواد الغذائية العالمية، وهي التي تتأثر بشكل أو بآخر إذا ما تعرّض السلام العالمي للخطر أو التأزم أو حصل تأزم اقتصادي أو صعوبة في تصدير أو استيراد المواد الغذائية، وتؤثر عدّة عوامل طبيعية وبشرية في تحديد عدد كل الدول المنتجة إلى أحد الفئات الثلاث أعلاه، كما أن التغيير قد يحصل من عام لآخر أو من دولة

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

لأخرى إلاّ أننا نجد بعض الدول متميزة في فئتها نظراً لقابليتها الطبيعية أو تطورها التقني وخبراتها الزمنية.

وليس بالإمكان أن نصف أيّة دولة في العالم بأنها تتمتع بالاكتفاء الذاتي الكامل وذلك لفقدان بعض عناصر المقومات الاقتصادية خاصة المناخية ونوع التربة وبالتالي لا يمكن إنتاج كافة المحاصيل الزراعية التي يحتاجها شعب تلك الدولة، خاصة إذا كان شعب تلك الدولة يتمتع بمستوى اقتصادي متطور، لأنه كلما تطور المجتمع كلما كثرت أو تعقدت متطلبات الحياة خاصة العادات الغذائية، وفي دول العالم النامي يكون التركيز في الاستهلاك على المواد الأساسية وخاصة الغذائية، وأن نوعية المواد الأساسية تختلف هنا عنه في العالم المتطور.

وبناءً على ذلك تنقسم دول العالم المستوردة للمواد الغذائية إلى متقدمة ونامية، فبريطانيا وألمانيا واليابان وإيطالياً على الرغم من أنها دول متطورة إلاّ أن حاجتها إلى أنواع عديدة من الغذاء يجعلها يعتمد على التجارة الدولية لتوفير احتياجات سكانها، ويدخل طبعاً عدد السكان كعامل قوي في مجال استيراد الغذاء بالإضافة إلى المكانة الرفيعة في المستوى الاقتصادي أو المعيشة والقوة الشرائية التي يتمتع بها سكان هذه الدول.

كما أننا نجد دولاً نامية كثيرة السكان لا يكفي إنتاجها البدائي من الغذاء لمواجهة الاستهلاك الكبير داخلياً، وأن عدم استغلال الأرض إلى أبعد حد ممكن أو لقلة مساحة الأرض الصالحة للزراعة يجعل الضغط شديداً على الاستهلاك الغذائي فيؤثر هذا في الحالة العامة والقابلية الإنتاجية والأمن الوطني والتدهور الاجتماعي كما هو الحال في الهند وباكستان ومصر وغيرهم.

أعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

واقع الغذاء ومستقبله في العالم

لقد تضاعف سكان العالم خلال مائتي عام بين ١٦٥٠-١٨٥٠، إذ بلغ مليار نسمة، ثم تضاعف مرة ثانية خلال ثمانين عاماً ليصبح مليارين عام ١٩٣٠م، وتضاعف مرة ثالثة خلال خمسة وأربعين عاماً فبلغ ٤ مليارات عام ١٩٧٥، ثم بلغ عام ١٩٩٣ (٥,٥٧) مليار نسمة وبهذا العدد يكون عدد سكان العالم قد تزايد بين ١٦٧٠-١٩٩٣ بنحو ٥١,٦% ، كما تقدر الأمم المتحدة زيادة عدد سكان الأرض بمعدل ٧٩ مليون نسمة سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ ، اذ وصل تعداد سكان العالم نهاية ٢٠٠٩ إلى نحو ٦.٩ مليار نسمة، وتشير تقديرات مكتب تعداد الولايات المتحدة أن عدد سكان العالم تجاوز ٧ مليار في ١٢ مارس عام ٢٠١٢. ووفقًا لتقديرات مستقلة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد تجاوز عدد سكان العالم ٧ مليار في ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

أما عدد السكان العاملون في الزراعة فقد تزايد خلال المدة (١٩٧٠-١٩٩٣) بنسبة ٢٩% ليصل عددهم إلى ٥,٢ مليار نسمة يمثلون ٤٤% من جملة سكان العالم، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد العاملين في الزراعة في جميع دول العالم ما نسبته (٢٦,٨٦%) من اجمالي المشتغلين في العالم .

وتناقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من ٥١% إلى ٤٤% بينما شهدت الدول المتقدمة تناقصاً في نسبتهم من مجموع القوى العاملة فهم في بريطانيا تبلغ نسبتهم ١,٨% وفي فرنسا ٤,٥% والولايات المتحدة ٢,١%، إلاّ أنها مازالت مرتفعة في الدول النامية فهي ٦٥% من مجموع العاملين في الهند ، و٦٤% في نيجيريا و٤٨% في الباكستان و٤٦% في تركيا و٥٥% في مصر و٦١% في المغرب و ٨١% في السودان.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

وخلال المدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٣ زادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم زيادة طفيفة بلغت ٢%، فقد كانت ١١١٥ مليون هكتار أصبحت ١٣١٦ مليون هكتار، إلاّ أن نصيب الفرد في العالم قد نقص بنسبة ٣٢% بسبب الزيادة في عدد السكان، وعلى الرغم من محدودية مورد الأرض الزراعية وضآلة المساحات الجديدة التي أمكن إضافتها في القرن الماضي ، استطاع العالم من خلال تكثيف استخدام موردي الماء والأرض سواء بتحويل مساحات أكبر إلى الري الصناعي أو الاستخدام الموسع للتقنية من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الكلي للغذاء.

ففي عام ١٩٩٣ بلغت الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء نحو ٦٣% بالمقارنة مع الإنتاج لعام ١٩٧١، إلاّ أن الزيادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة ، وعلى مدى العقدين اللذين سبقا الألفية الجديدة، ازداد الطلب العالمي على المواد الغذائية ازدياداً مطرداً مع تزايد النمو في عدد سكان عالم، وتنوع المحاصيل وتحسن المداخيل وتنويع الأنظمة الغذائية، ونتيجة لذلك واصلت أسعار المواد الغذائية الانخفاض خلال عام ٢٠٠٠ ، ولكن ابتداء من عام ٢٠٠٤ بدأت أسعار معظم الحبوب في الارتفاع ، وعلى الرغم من وجود زيادة في الإنتاج، إلا أن زيادة في الطلب كان أكبر واستنزفت المخزونات الغذائية ، ففي عام ٢٠٠٥ تأثر الإنتاج الغذائي تأثراً كبيراً بسبب الأعراض الجوية الشديدة في الدول الرئيسية المنتجة للغذاء، وبحلول عام ٢٠٠٦ كان إنتاج الحبوب في العالم قد انخفض بنسبة ٢.١ في المائة، وفي عام ٢٠٠٧ أدت الزيادات المتلاحقة في أسعار النفط إلى زيادة أسعار الأسمدة وغيرها من تكاليف انتاجات المواد الغذائية ، وبوصول أسعار المواد الغذائية الدولية إلى مستويات غير مسبوقة، سعت البلدان إلى طرق لحماية نفسها من إمكانية النقص في الأغذية وصدمات الأسعار وفرض العديد من البلدان المصدرة للمواد

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الغذائية قيوداً على الصادرات ، وبدأ بعض المستوردين الرئيسيين بشراء الحبوب بأي ثمن للحفاظ على الإمدادات المحلية.

وعلى الصعيد العالمي فإن ثمانية محاصيل نجيلية هي: القمح والرز والذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة والدخن والشليم والشوفان وخمسة محاصيل درنية هي: البطاطس والكسافا واليام والقلقاس، تعتبر محاصيل الغذاء الأساسية للإنسان سواء بتناولها مباشرة أو غير مباشرة بعد تحويلها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتاج الحيواني.

ويمثل القمح والرز معاً نحو ٥٨% من الإنتاج الكلي للحبوب ، وتأتي الحبوب الخشنة الذرة الشامية والرفيعة والدخن في المرتبة الثانية، بينما تأتي المحاصيل الدرنية بالمرتبة الثالثة ومن اهمها البطاطس، ونظراً لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي الغذائي خاصة في الدولة النامية، لذا فإن التغيير في إنتاجها يعد من الجوانب التي تسعى الحكومة القائمة على ادارة البلدان في توجيهها نحو الزيادة او توفير ما تحتاج اليه من الحبوب عن طريق الاستيراد .

أن حالة الإنتاج العالمي من الحبوب وخاصة القمح خلال عقدين من الزمن ١٩٧١-١٩٨١ زاد بنحو ٢٦% بمتوسط سنوي بلغ ٢.٦%. إلاّ أن هذا المعدل خلال المدة الثانية ١٩٨١-١٩٩٣ قد انخفض ليصبح ١.٥% سنوياً، وقد جاءت هذه الزيادة بسبب الزيادة في الإنتاجية للوحدة المساحية التي ارتفعت بنسبة ٤٩% وذلك لأن المساحة المزروعة بالحبوب رغم زيادتها للمدة الأولى بنسبة ٦% نراها تنخفض في المدة الثانية بنسبة ٤%.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

أما عن مستقبل الغذاء في العالم حتى عام ٢٠١٨ وخاصة في الدول النامية فإن الاتجاه يشير إلى أن احتمالات تحقيق زيادة في قاعدة الموارد الطبيعية محدودة، فتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن معدل النمو في الإنتاج الزراعي العالمي سوف ينخفض إلى ١,٨% بعدما كان النمو في العشرين سنة الماضية ٢,٣% سنوياً ، وإن متوسط ما يخص الفرد من الحبوب سيشهد زيادة من ٣٠٥ كغم/سنة للمدة ١٩٦٩-١٩٧١ ليصبح ٣٢٧ كغم في السنة للمدة ١٩٨٩-١٩٩١ ومن المتوقع أن يكون ٣٢٥ كغم عام ٢٠١٨، وإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الزراعة في الثلاثين سنة القادمة هو مضاعفة الإنتاج الزراعي وعلى نفس قاعدة الأرض الزراعية الحالية مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك .

وليس هناك شك في أن الدول المستوردة للمواد الغذائية تحمل في كيانها عاملاً من عوامل الضعف الاقتصادي والسياسي لأن هذه الدول قد تحاصر اقتصادياً وبذلك تحرم من أساسيات الحياة لمواطنيها ، ويعتبر الحصار الاقتصادي هدفاً استراتيجياً من أهداف الحروب الحديثة حيث يلعب دوراً خطيراً في الحصار الجغرافي العسكري مما يجعل صعوبة تغذية المواطنين عبئاً ثقيلاً على الدولة، كما هو الحال في الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣ والذي أدى إلى موت أكثر من مليون إنسان من جراء نقص الغذاء وكذلك الدواء .

والتبادل التجاري بين الدول وخاصة في مجال الغذاء ينبغي اعتباره عاملاً سلبياً في مكونات قوة الدولة وفي مسيرتها واستقلالها الاقتصادي والسياسي، وهذا يقتضي من المواطنين كافة أن يعملوا لزيادة الإنتاج وتحقيق إمكانية الاعتماد على النفس لتفادي المخاطر والصعوبات وتوفير الأمن وحفظ الاستقلال والسيادة، فالتخطيط الزراعي الغذائي الحكيم واستغلال كافة الظروف الجغرافية وغير الجغرافية

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

يجعل الطريق إلى الرفاهية والاستقلال والأمان أكثر سهولة ويحقق العزة والكرامة والقوة، ولا بد من إلقاء الضوء على واقع الغذاء ومستقبله في العالم لما له من أهمية في توضيح ما تتمتع به الدول من مقومات اقتصادية .

مصادر الطاقة المعدنية

عندما نتكلم عن مصادر الطاقة المعدنية نعني النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري بأنواعه واليورانيوم والتي في مجموعها نجدها تنتشر جغرافياً بشكل واسع في العالم إذا ما قورنت بالتوزيع الجغرافي للمعادن الأخرى ، ومع هذا التوزيع الجغرافي الواسع لمصادر الطاقة فإننا نجد أكثر من ٧٠ دولة بالإضافة إلى بعض الأقاليم غير المستقلة، تكاد تخلو من الفحم مثلاً، كما أن ٦٩ دولة في العالم ليس فيها نفط، وإن (٦) دول في العالم تنتج حوالي ٨٢% من إجمالي إنتاج العالم للفحم الحجري وإن ٥ دول تنتج حوالي ٧٦% من النفط المنتج في العالم سنوياً.

إن نظرة فاحصة لخريطة توزيع إنتاج مصادر الطاقة وتركيزها في العالم (وتركز الاحتياطي والإنتاج معاً) تشكل خطورة كبيرة تنشأ عنها مشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية بالنسبة للدول التي تفتقر لمثل هكذا مصادر للطاقة ، وقد اضطرت دول عديدة للبحث عن بدائل تلك المصادر حيث كلفها ذلك الكثير خاصة في مجال إنتاج الطاقة الذرية النووية أو الشمسية أو المساقط المائية والتي تحتاج إلى تقنية عالية وإلى رؤوس أموال كبيرة، كما أن افتقارها لتلك المصادر أدى إلى اعتمادها على الاستيراد وهذا بدوره يؤدي إلى الاعتماد على دول الإنتاج أو التصدير

ولا بد لنا هنا أن نستعرض بعض من مصادر الطاقة وآثارها أو ارتباطها بمسيرة حياة الكيانات السياسية في العالم والمقومات الاقتصادية التي تؤثر في بناء

إعداد الدكتور حسين عبد الجبار الزهيري

القوة الوطنية والجدول التالي يوضح نسب الاستهلاك لمصادر الطاقة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٩٦.

الفحم الحجري كمصدر من مصادر الطاقة

برز الفحم الحجري كمصدر مثالي لإنتاج الطاقة والوقود في القرن السابع عشر وأخذت أهميته تزداد بعد تطور الآلة البخارية في استخدامه في توليد البخار كقوة أو طاقة محركة للبواخر والمكائن والقطارات ولا يزال يشكل نسبة من بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم، علماً بأن توقع نضوب النفط والغاز الطبيعي وتحديد سني عمرها لمدة قرن قادم وكذلك لوجود الاحتياطي الهائل للفحم الحجري في العالم (خاصة لما تتملكه روسيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المهمة)، فإن من المتوقع ان الفحم الحجري سيبرز ثانية كمصدر رئيسي للطاقة لعمر ما بعد النفط إضافة إلى الطاقة الشمسية ، ولذلك بدأت دول وشركات كثيرة تتهيأ لأن تطور استعماله لإعادة مكانته وهيبته في عصر ما بعد النفط وذلك لرخصه إذا ما قورن بالكلفة الاقتصادية التي تصاحب إنتاج الطاقة من البدائل الجديدة وللمتطلبات التقنية العالية التي تفتقر لها دول كثيرة والتي تدخل في إنتاج الطاقة من تلك البدائل.

علماُ بأن الفحم الحجري كان حتى مطلع الستينيات يشكل أهم مصدر للطاقة في العالم حيث كانت نسبته ٥٢% من مجموع مصادر الطاقة المستهلكة ، كما أنه أصبح يستعمل مادة خاماً لإنتاج عدد كبير من المصنعات الكيمياوية التي بدأت تدخل الحياة العامة مواد ضرورية تحتاجها الحضارة المعاصرة.

وتبلغ الكمية المنتجة منه في العالم بما يقرب من ثلاثة آلاف مليون طن سنوياً وإن الدول التي تترأس قائمة الإنتاج هي كل من الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية) حيث ينتج ما يقرب من ٢٧%، والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي٣٣%

إعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

والصين الشعبية بحوالي ٢٠% أما بولندا وألمانيا وبريطانيا فتنتج كل منهما على التوالي ٨%، ٧%، ٤%.

أما من حيث الاحتياطي فيمتلك الاتحاد السوفييتي (روسيا الاتحادية) حوالي ثلثي مجموع الاحتياطي العالمي وبعده تأتي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٧%، ثم تليها الصين فبريطانيا والهند واستراليا، علماً أن دولاً كثيرة ما زالت غير ممسوحة بشكل جيد من أجل أن تدخل في مجال الاحتياطي المؤكد خاصة الوطن العربي حيث يعتقد أنه يمتلك ثروة فحمية جيدة، والشيء المهم هنا هو أن الفحم في الدول الكبرى المنتجة ما زال يلعب دوراً كبيراً في بناء القوة خاصة القوة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسية لدخوله في التجارة الدولية وتأثيره في العلاقات الدولية، لأن بعض الدول ما زالت تعتمد عليه في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية وكذلك في التدفئة وإدارة عجلات المصانع والمعامل، خاصة جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) والصين والهند وبعض دول أوربا ورومانيا وهنغاريا .

ثم أن الاتجاه الجديد الذي يدعو إلى تحويل الفحم في مناجمه أما إلى غاز ونقله عبر خطوط أنابيب إلى مناطق الاستهلاك وإما حرقه في المنجم وتحويله إلى طاقة كهربائية ونقله بالأسلاك إلى الأقاليم المستهلكة، وأن عمليات كهذه سوف تعطي قابلية جديدة من المرونة للفحم وعندئذ سيلعب دوراً كبيراً منافساً للنفط والغاز الطبيعي وذلك لعظم كميات الاحتياطي ورخص أسعاره وخاصة لعصر ما بعد النفط ، لذا فإن التوقعات لأهمية الفحم ورخص أسعاره تدخل أفاقاً واسعة ستعيد للفحم موقعه الذي كان لفترة طويلة من الزمن يعتليه ويتربع على عرش إنتاج الطاقة في العالم من جديد. وبناء على ذلك فإنه يعتبر العامل المحرك لبناء القوة خاصة الصناعية والاجتماعية والتي تعكس مسيرة الدول وتطورها فالكيان السياسي الذي يمتلكه أو يحصل عليه بسهولة وبالكميات التي يحتاج إليها سيعيش مرفهاً وستشمل السعادة مواطنيه وعناصر قوته وحياته

وعليه فالفحم كان مهماً ولا يزال له أهمية وستكون أهميته كبيرة في مستقبل تقرير القوة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشة المرفهة للدولة وسكانها .

النفط مصدر من مصادر الطاقة والقوة للدول

النفط معدن عضوي استراتيجي هام سواء في الاقتصاد والصناعة العالميين أو في الناحية الاجتماعية والعسكرية للكيانات السياسية، وتترتب على تلك الأهمية الاستراتيجية في حالات كثيرة سياسة الدولة ومجال حياتها وتطورها بل وحتى في أحيان كثيرة استقلالها وكينونتها وقوتها أو ضعفها .

وتزداد أهمية النفط في عالمنا يوماً بعد يوم تبعاً لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته والاعتماد عليه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، هذا ناهيك عن تصاعد أهميته واستراتيجيته العسكرية حتى بعد انتشار استعمال الطاقة النووية لذا فهو من الممكن تشبيهه بالدم الذي يجري في جسم الإنسان بالنسبة للدول والوحدات السياسية ، وعند عدم وجوده أو إمكانية وسهولة الحصول عليه بالكميات الكثيرة التي تحتاجها دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات يمكن أن تشخص تلك الدولة أو ذلك المجتمع سياسياً واقتصادياً بأنها مصابة بمرض فقر الدم ، وتبعاً لذلك تترتب عادة مخالطات اقتصادية واجتماعية وسياسية في تلك الدول، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إنهاكها أو انهيار كيانها السياسي ومجتمعها ومن ثم التسلط عليها وعلى مقدراتها من قبل قوى خارجية .

ففي المجال الصناعي يمكن القول بأن النفط في الوقت الحاضر يشكل نسبة عالية في مضمار تقدم أو توفير الطاقة لاستمرار حركة أو دوران دواليب الآلات في المصانع والمعامل، كما أنه الممول الفعال في تقديم مختلف المنتوجات والمشتقات التي تدخل في عملية التشحيم والدهونات التي تحافظ على استمرار القدرة في الإنتاج

إعداد الدكتور حسين عبد الجبار الزهيري

ومواصلة العمل في المصانع والمعامل والآلات الأخرى، ثم أن دخول النفط والغاز الطبيعي مادة خام لإنتاج المواد الاستهلاكية والمنتجات الأخرى البتروكيماوية التي تخدم الحضارة البشرية وتطورها وتسهل للإنسان سبل عيشه ومسيرة حياته وانتشار حضارته.

ودور النفط في الزراعة سواء أكان ذلك على صعيد إنتاج الطاقة والدهون للآلات والمكائن الزراعية أو على صعيد استعمال مشتقاته في الأسمدة ومكافحة الآفات والحشرات جعله يعتبر أحد الدعائم التي تهيئ وتكمل الإنتاج الزراعي في عصرنا الحاضر.

كما أن حياتنا الاجتماعية أصبحت معتمدة على النفط ومشتقاته إلى درجة لا يمكن لمجتمع متطور أو غير متطور أن يعيش بدونه، فالسيارات والقطارات والبواخر والطائرات وأغلب الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم وكذلك التدفئة والتبريد وتهيئة الطعام وما شابه ذلك من متطلبات الحياة الحديثة أصبحت لا يمكن لها أن تستغني عن النفط ومشتقاته حتى ولو لمدة قصيرة من الزمن.

أما إذا استعرضنا أهمية النفط ومشتقاته من الناحية العسكرية خاصة في زمن الحروب، فإننا نجد أنه ليس في المقدور أو الممكن لأية دولة أن تربح حرباً ما لم يتوفر لها ما يكفي لجيوشها وقواتها العسكرية من القيام بعمليات حربية، خاصة الميكانيكية منها والقوة الجوية.

وللتأكيد على دور النفط الفعال في الحروب نورد هنا ما أورده (كليمنصو) رئيس وزراء فرنسا أبان الحرب العالمية الأولى، في برقيته التي بعثت بها إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة آنذاك يطلب فيها بأن تسرع الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم النفط إلى فرنسا لمواصلة الحرب حيث قال: (في اللحظة الحاسمة من هذه الحرب

إعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

حيث نتوقع أن تفتح في سنة ١٩١٨ جبهة جديدة في فرنسا يجب أن لا يعوزنا في أية لحظة النفط الضروري للآلة العسكرية، إذ أن نقص هذه المادة سيؤدي إلى شل حركة جيوشنا ويضطرنا إلى قبول السلام مع أعدائنا حتى ولو كانت شروطهم غير عادلة) ، ويستطرد **كليمنصو** فيقول: (إذا كان الحلفاء يريدون أن تصمد فرنسا أمام الهجمات الألمانية في اللحظات الحاسمة من الحرب يجب أن لا يعوزنا النفط الذي كل قطرة منه هي قطرة من الدم) .

ولمواصلة التدليل على أهمية النفط السياسية والعسكرية فقد قال **اللورد كوزون** رئيس مؤتمر النفط الذي أنعقد في لندن بين الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى لأقسام مناطق النفط في العالم ما نصه: (أجل لقد كانت مشتقات النفط متساوية في أهميتها الحيوية في سنوات النضال، وسيأتي يوم يقال فيه أن الحلفاء طفوا إلى النصر على أمواج النفط) .

وما زلنا في استطراد الأمثلة على أهمية النفط ومشتقاته في الحروب ونتائجها فقد قال قائد الجيش الألماني **لوندروف** يعترف صراحة: (لو لم يكن النفط في حوزة الحلفاء لما استطاعوا الانتصار... وحاجتنا إلى النفط ومشتقاته وموارده كانت من أهم العوامل في خسارتنا للحرب).

كما أن اندحار ألمانية الهتلرية واندثار النازية تعزى معظم أسبابه إلى قلة الموجود من النفط ومشتقاته لدى الجيوش النازية وجيوش دول المحور آنذاك، وما كان من قتال مرير بين جيوش الحلفاء وجيوش دول المحور في شمال أفريقيا إلاّ للوصول أو المحافظة على نفط الشرق الأوسط، وكذلك الحال عندما أراد هتلر أن يستولي على نفط حقول القوقاز وحقول نفط باكو في الاتحاد السوفييتي ، ويحلل بعض المعنيين بالأمر نتائج الحرب العالمية الثانية ويقولون أنه لو قدر لهتلر أن

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيدي

يضع يديه على حقول نفط الشرق الأوسط أو حقول باكو لكانت نتيجة تلك الحرب غير ما هي عليه الآن ولتغير وجه التاريخ.

كما أن أزمة الطاقة العالمية في السبعينيات وبداية الثمانينيات التي شلت الحياة الاجتماعية وعرقلت التطور الاقتصادي لدول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وضحت لنا مدى خطورة وأهمية النفط الإستراتيجية في مسيرة المدنية الحاضرة والاقتصاد العالمي.

من كل ما تقدم نجد مدى شمول وأتساع حقل الانتفاع من النفط ومشتقاته ثم تبعاً لذلك تهالك الدول التي بحاجة ماسة أو المفتقرة إليه للحصول عليه بأي وسيلة كانت وبأي ثمن، كما أننا نلاحظ السياسة الاقتصادية والسياسية الخارجية لعدد كبير من الدول في يومنا هذا تخطط مستقبل علاقاتها وارتباطاتها على أساس تأمين الحصول على النفط ومشتقاته للمدى الطويل، حتى لو تطلب ذلك استعمال الطرق والوسائل غير المشروعة أحياناً.

ولذلك فحكومات الولايات المتحدة وأوربا الغربية بل حتى بعض الدول النامية تعمل جاهدة في تسيير سياستها مع إمكانية الحصول على النفط وأتباع أي وسيلة ممكنة للسيطرة على تجارته وإنتاجه حتى ولو كانت تلك الوسيلة هي التهديد أو التدخل العسكري، وعليه نرى أن النفط باعتباره مادة سوقية ومهمة تتهالك عليها جميع الفعاليات الاقتصادية وتلهف إليها كافة متطلبات شعاب الحياة الاجتماعية والحضارية في العالم، لذا تدخلت السياسة لتلعب دورها في تحديد السيطرة على تلك المادة وتسييرها الوجهة التي تربطها بمصالح الدول المستهلكة والمفتقرة لها خاصة الدول الكبرى ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتطور والمطامع العسكرية والاقتصادية في العالم.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

من هذا الاستعراض المقتضب لأهمية النفط وخطورته وإستراتيجيته في مختلف المجالات تتوضح لنا دقة تأثيره على سلامة الدول وشعوبها أو بالعكس في مجال بناء قوتها الوطنية، وما ذكرنا عن النفط وأهميته ينطبق كذلك على الغاز الطبيعي لأننا نعتبره احد مشتقات النفط الطبيعية والتي تلعب دوراً خطيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية ويرتبط كذلك بالسياسة الدولية وعلاقتها ببناء كيانات الدول لقوتها ومسيرة تطورها، لذلك فالإشارة إليه كانت ضمنية عند ذكر النفط ومشتقاته في سيرة الكلام عن أهميتها ودخولهما في معترك الحياة والحضارة الإنسانية ومما يجعل أهميته النفط والغاز وأثرهما أو ارتباطهما بمستقبل الوطن العربي هو الكميات الهائلة التي تحتويها الأرض العربية احتياطاً مؤكداً ومحتملاً وكذلك نسبة الإنتاج بمقارنته بإجمالي الإنتاج العالمي ودخول النفط العربي في التجارة الدولية وأهمية عوائده المالية على تطور حاضر ومستقبل الأقطار العربية فتحتوي الأرض العربية على ما يقرب من الـ٦٠% من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي وهي نسبة لا يدانيها كل العالم أجمع ، كما أن قابليات الإنتاج العربية هي عظيمة للغاية ولو أنها في الوقت الحاضر تصل إلى حوالي ٢٨% من مجموع إنتاج العالم لأن ظروف التجارة الدولية وأسلوب المحافظة على هذا المورد الخطير والارتباطات بالأوبك والاقتصاد العالمي تحدد هذه الكمية وعدم التفريط بالمخزون المهم منها، لذا فإننا في حالة سياسية عربية من أجل توظيف هذه المادة الإستراتيجية لخدمة الأمة العربية سوف نرى عظم المستقبل للوطن العربي ووزنه الدولي في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي والعسكري وانعكاس ذلك على مسيرة الأمة العربية بالخير الذي يبشر ببناء قوة ذاتية جبارة ، وعندها يصبح الوطن العربي في مصاف الدول العملاقة والتي تؤثر تأثيراً خطيراً في تقدم الإنسانية والحضارة البشرية على المسرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

مصادر الطاقة الأخرى وأثرها في تطور الدول

توجد عدة مصادر للطاقة في العالم بالإضافة إلى ما سلف ذكره وأهم هذه المصادر هما الطاقة المائية والطاقة الذرية ، علماً بأن العالم خاصة المتطور منه تقنياً، يحاول إيجاد بدائل لمصادر الطاقة النابضة، من الطاقة الشمسية والرياح والمد والجزر وحرارة باطن الأرض وغيرها، إلاّ أن الطاقة الذرية والطاقة المائية هما اللتان تحتلان الآن نسبة أكبر في مجال استغلالهما واستخدامها في الصناعة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والفعاليات العسكرية (خاصة النووية)، وإن هاتين الطاقتين تتمثلان باحتياجاتهما إلى تقنية متطورة ورؤوس أموال ضخمة (أو مواد خام طبيعية مهيأة) محدودة معينة، وإنهما حيثما أنتجت القوة (بمعناها الشمولي) وأدى ذلك إلى تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي وعسكري ومن ثم الرفاه في المستويات المعيشية والحضارة العالمية.

الطاقة المائية

إن استغلال أو استثمار المصادر المائية في توليد الطاقة الكهربائية يختلف في الوقت الحاضر من دولة إلى أخرى بل وحتى من قارة إلى أخرى، وذلك نظراً لتوفر المؤهلات الطبيعية والتقنية وفي أحيان كثيرة الحاجة الماسة التي يراد لها توفير استيراد مصادر الطاقة الأخرى وكذلك الحفاظ على السلامة والأمن القومي والسيادة الوطنية والاقتصاد المحلي، فإنتاج الطاقة الكهرومائية يحتاج إلى طبوغرافية خاصة واستمرارية في جريان المساقط المائية وأمطار وثلوج تتساقط بشكل منتظم وعلى مساحات واسعة وحرارة معتدلة لا تعمل على التبخر ومن ثم ضياع كميات المياه التي تجمع في سدود أو خزانات من أجل استعمالها عند الحاجة في إنتاج الطاقة

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الكهرومائية، وتعد هذه السدود أو مناطق إنتاج الطاقة الكهرومائية هدفاً ساكناً يجب المحافظة عليه من التخريب أو من الهجوم خاصة في أوقات الحروب.

وتمتاز هذه الطاقة المنتجة بمرونتها وسهولة التحكم فيها وتوجيهها حسب الحاجة كما إنها صالحة للتصدير والانتقال عبر شبكات من الأسلاك والمكثفات إلى مسافة غير قليلة ولهذه الطاقة كذلك صفة النظافة المطلقة إذ أنها على العكس من مصادر الطاقة الأخرى لا تترك شوائب ولا تلوث الهواء والحياة العامة بل على العكس تقدم طاقة خطيرة مهمة ونظيفة للمواطنين والفعاليات الاقتصادية خاصة الصناعية منها.

ويعتبر العاملان المهمان في إنتاج واستعمال مصادر هذه الطاقة هما الكلفة المالية العالية والتقنية المتطورة وهي الصفات التي تمتاز بهما الدول المتقدمة والمتطورة ، فدول أوربا الغربية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة واليابان نظراً لتوفر متطلبات الإنتاج فيها بالإضافة إلى الحاجة الكبيرة والناحية الأمنية، نجد هذه الدول تمتاز بأنها من أكثر مناطق العالم إنتاجاً واستهلاكاً للطاقة الكهرومائية وتقدماً في سبيل الاستثمار.

ولكننا إذا ما أردنا معرفة قابليات أقاليم أو دول قارات العالم في إمكانية إنتاج هذه الطاقة اعتماداً على الهيئات الطبيعية لها، فإن الجدول التالي يوضح مناطق ودول وقارات العالم ونسب احتوائها على الإمكانيات الطبيعة التي سبق ذكرها من تضاريس ومساقط مائية الخ.

فإذا ما وفر الكيان السياسي إمكانيات إنتاج هذه الطاقة وبكميات تسد كافة احتياجاته فإنه وضع قدميه على الطريق الصحيح في بناء قوة وطنية واستقلالية اقتصادية تغنيه عن الاعتماد على الآخرين في مجال الحصول على الطاقة، ولا بد

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

لنا ذكره هو أن الوطن العربي على الرغم من عدم وجود المؤهلات الطبيعية كافة كالطوبوغرافية وكميات التساقط إلاّ أن بعض أقطاره بدأت تنتج الطاقة الكهرومائية من السدود التي أقيمت من أجل السيطرة على كميات الماء اللازمة وإنشاء مراكز الطاقة كما هو الحال في مصر والعراق ولبنان والجزائر وسورية والمغرب، فقد استثمرت المؤهلات بالإضافة إلى رؤوس الأموال لإنتاج هذه الطاقة لتساعد في توفير مجالات التقدم بالاعتماد على الرغبة في توفير هذه الطاقة والإمكانيات المالية المتاحة والأنهار الكبيرة كالنيل ودجلة والفرات والمساقط المائية حيثما وجدت في أرجاء الوطن العربي.

الطاقة النووية واثرها في قوة الدولة :

للطاقة النووية مزايا تفوق مزايا مصادر الطاقة الأخرى إلاّ أن لها مخاطر وسلبيات وتعقيدات لا توجد في إنتاج الطاقة من مصادرها التقليدية، ويعتبر معدن اليورانيوم المصدر الرئيس لتوليد الطاقة حالياً بالإضافة إلى الثوريوم والبلوتونيوم والنيترون، وأن الاحتياطي المعروف لليورانيوم في العالم محدود جداً حيث يقدر بحوالي ١,٨١ مليون طن باستثناء الاتحاد الروسي ودول أوروبا الشرقية والصين .

وأن نسبة ٧٩% من إجمالي الاحتياطي العالمي لليورانيوم تسيطر عليه خمس دول هي الولايات المتحدة ٢٥% والسويد ١٦,٥% وجنوب أفريقيا ١٥% وأستراليا ١٣,٤% وكندا ٩% والباقي يوجد في دول العالم الأخرى.

ويتميز اليورانيوم بطاقة حرارية كامنة عالية جداً إذا ما قورن ببقية المصادر الأخرى للطاقة، حيث إن تفجير غرام من اليورانيوم يعطي طاقة تعادل الطاقة الناتجة من ١٣,٤ برميل من النفط، وينتج من اليورانيوم حالياً في العالم ما يقرب من ٣٠

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

ألف طن سنوياً تستأثر الولايات المتحدة بحوالي ٥٤% من مجموع الإنتاج ثم كندا ١٨% وجنوب أفريقيا ١١% وفرنسا ٧% ونيجيريا ٥% والغابون ٣%.

ومن المرجح أن تكون الطاقة النووية هي القوة الصناعية الرئيسية في المستقبل ولكن استخدامها للأغراض السلمية لا يزال محدوداً في الوقت الحاضر وعلى نطاق دولي ضيق، وإن التقنية المتطورة العالية ورؤوس الأموال الكبيرة التي تتطلبها المفاعلات الذرية في إنشائها وإدامتها وإنتاجها والمخاطر المحيطة بها والنفايات الذرية التي لا بد من التخلص منها والحظر العالمي على الإنتاج ومراقبته كل هذه وأمور أخرى تجعل محدودية انتشار استعمال هذه الطاقة وارتباطها بدول كبرى معروفة، ومع ذلك فلا يمكن القول إن الطاقة النووية لها أهمية أكثر من مجرد تأكيد درجات القوة الحالية بين بعض دول العالم، علماً بأن استخدام هذه الطاقة سلمياً أخذ يتسع بشكل متزايد.

لذا فإن دور هذه الطاقة خطير ومهم في دول محدودة إلاّ أنه سابق لأوانه حالياً من الاستعاضة بالتأثير الكامل والواضح والشامل في عمومية هذه الطاقة أو خصوصيتها في مسيرة الكيانات السياسية لبناء قوتها الوطنية، إذ إن القوى النووية في العالم كل حسب مصالحها، تحاول أن تجعل هذه الطاقة محصورة بنادي نووي محدود عدد أعضائه ، كما أن القوة التدميرية للقنابل النووية أجبرت القوتين العملاقتين في احترام كل منهما وبنفس الوقت ردع الطرف هذا للطرف الآخر والتركيز على الاستعمالات النووية السلمية ، ويجب أن لا ننسى الرأي العام العالمي المعارض لاستخدام هذه الطاقة عسكرياً، لأنها كما قال عالمها الأول اينشتاين إذا ما حدثت حرب نووية شاملة وكبيرة فإن هذا الكوكب الأرض ستفنى فيه الحياة المتطورة كلياً ويبقى أثر الإشعاع الذري فعالاً لمدة لا تقل عن عشرة آلاف سنة قادمة أي إن الأرض ستبقى بلا حياة لتلك الفترة من السنين ولربما لمدة أطول من ذلك بكثير.

وقد تمكنت الولايات المتحدة من صنع القنبلة النووية عام ١٩٤٥ ثم لحق بها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٦ وبعدها بريطانيا عام ١٩٥٢ ثم فرنسا عام ١٩٦٠ وبعدها الصين عام ١٩٦٤، ومع أن ولوج النادي النووي يتطلب شروطاً معينة منها توفر التقنية العالية الخاصة بهذه الصناعة، والحصول على اليورانيوم والقدرة على تخصيبه، ثم وجود الأموال اللازمة لذلك وهذه جميعها ليس من السهولة توفرها لدى جميع الدول وخاصة النامية، فإن الدولة لا تصبح قوة نووية ضاربة لمجرد امتلاكها القنابل النووية إذا لم يكن لديها وسائل لنقلها وإيصالها إلى الأهداف المطلوب ضربها والمتمثل هذا بالصواريخ المتوسطة المدى والعابرة للقارات او الطائرات الحربية المخصصة لمثل هذه الضربات الجوية .

ولذا فإن الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبإصرار وتحريض من الولايات المتحدة تمانع أن تمتلك أية دولة أخرى خارج هذه المجموعة الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين الشعبية وبريطانيا وفرنسا مع أنها تتسامح بل وتتغافل عن امتلاك دول أخرى لهذا السلاح النووي ومنها اسرائيل والتي لم تعرض الدول العظمى على امتلاكها لهذا السلاح ، على العكس مما واجهته الهند والباكستان من ردة فعل معارضة والمطالبة بالتوقف عن تجاربها النووية التي أجرتها في منتصف عام ١٩٩٨، مع أن هناك دول أخرى تحتمل أن تكون قد صنعت السلاح النووي مثل جنوب أفريقيا والبرازيل وكوريا الشمالية وغيرها.

ومما يجدر ذكره أن القوة التدميرية للقنابل النووية وصلت في الوقت الحاضر إلى مقدرة رهيبة، بحيث وصلت قدرتها التفجيرية إلى ثلاثة آلاف مرة بقدر القنبلة التي ألقتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية وأدت إلى مقتل ١٢٠,٠٠٠٠ شخص ، مما يجعل استخدام السلاح النووي ليس بالأمر السهل لأن الضحايا ستكون كبيرة من الجانبين البادئ بالضرب والمتلقي للضربة، خاصة من

الدول العظمى، ولذا فإن السلاح النووي يعد في القوت الحاضر من أسلحة الردع والتهديد ليس إلاّ .

دور النظام الاقتصادي في بناء القوة

تعمل الدول على استثمار ثرواتها الطبيعية على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتتوضح جدية العمل وفلسفة النظام الاقتصادي للدولة خاصة بعد انحسار المؤثرات الخارجية (كالمطامع الاستعمارية ومصالحها) في تطبيق النية المخلصة وتعميم خيرات البلد وتوفيرها لمصلحة المواطنين في جميع المجالات والخدمات التي تقدمها الدولة لأبناء شعبها، كما لا يغيب عن البال أن نوعية تلك الثروات الطبيعية تؤثر في مجال تطور الدولة ومسيرة علاقتها الخارجية ومدى الانتفاع منها، فبعض المواد ذات طابع إستراتيجي كما ورد ذكره ، خاصة لما تتميز به تلك المواد من أهمية في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية ، فالنظام الاقتصادي أو الدولة تحدد أو توضح خطوات الانتفاع وتعمل جاهدة على تحرير وإسراع مسيرة الحياة الاقتصادية وقوتها سواء للأفراد المواطنين أو لوزن الدولة العالمي، وبمعنى آخر إن فلسفة الدولة ونظامها الاقتصادي تنعكس في الإستراتيجية الاقتصادية سواء في مجال التطبيق الداخلي، كأن توضح طبيعة العلاقات بين الأفراد المواطنين ودرب التطور، وكذلك في المجالات التجارية الخارجية مع دول العالم.

فتخطيط الفلسفة الاقتصادية للدولة كيفية التعامل مع المواد الإستراتيجية وجعلها تسير ضمن إطار استثماري موحد للتطبيق في الوصول إلى الهدف، كما أن نوعية فلسفة النظام الاقتصادي تعمل من جانب آخر على استثمار إمكانيات الدولة المتاحة في مجالات القطاعين الزراعي والصناعي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ومن

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ثم التصدير (إن كان ذلك ممكناً) أو لتوجيه عمليات التجارة الخارجية لتوفير احتياجات ومتطلبات أفراد الشعب وضمان سلامة الأمن القومي للدولة في جميع المجالات، كالعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ففي الدول التي تتبع فلسفة الاشتراكية تخطط الدولة لنوعية العمل والإنتاج وكميته حسب ما ترتأيه في صالح فلسفتها لإسعاد الشعب وبنفس الوقت تخطط لنوعية لعلاقات التجارية والسياسية وما يتفق ومصلحة الشعب والنظام الاقتصادي، وإن أغلب دول العالم تتبع في فلسفتها الاقتصادية النظام الاشتراكي ولكن أبعاد التطبيق والتخطيط تختلف من دولة لأخرى حسب قابليتها وظروفها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية وإخلاص السلطة فيها.

الصناعة وأثرها في بناء القوة الوطنية

تعتبر الصناعة والقدرة على إنتاج مواد صناعية متعددة وجيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث إن ملكية المواد الخام أو سهولة الحصول عليها وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك المواطنين أو تصدير الفائض منها لهو قوة اقتصادية واجتماعية في حد ذاتها، لأن الصناعة هي من أهم الركائز الأساسية لقوة أيّة مجتمع أو دولة في العالم، حتى أن بعض المعنيين بدراسة الدول وأسس قوتها يعتبرون وجود الصناعة المتطورة برهاناً أكيداً على قوة الدولة وتطورها في مسيرة حياتها ومن ثم خروجها من عالم الدول النامية إلى عالم الدول المتطورة القوية، لأن أيّة قوة سياسية في العالم الآن هي في نفس الوقت قوة صناعية كبرى ذات قاعدة متينة وكفاية عالية في الإنتاج نوعاً وكماً، خاصة الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والكيمياويات والكهرباء وصناعة وسائل الاتصال والإلكترونيات إلى جانب الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بأنواعها المتعددة، لأن الصناعة في الدولة تعطيها مزايا عديدة ومهمة منها احتواء نسبة معينة من الأيادي

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزيدي

العاملة وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وإقامة المصانع واستغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية، لأن تطوراً كهذا يحقق مستوى معيشياً عالياً وقدرة شرائية قوية قد تقود إلى كفاية إنتاجية عالية في النوع والكم تغطي احتياجات المواطنين ويسهم الفائض في التجارة الخارجية حيث يعتبر هذان المظهران من مظاهر قوة الدولة واستقلاليتها وهيبتها الاقتصادية، كما أن من مكملات قوة الدولة هو امتلاكها لمصانع المعدات والأسلحة والعتاد لقواتها المسلحة حتى تعتمد في تسليح جيوشها بما تراه مناسباً لخدمة سيادتها وأمنها الوطني، وعند وصول الدولة إلى هذا المستوى أو ما يشابهه أو يوازيه فإنها تكون قد عملت على رفع مستوى مواطنيها المعيشي ودخلت بفائض مصنعاتها السوق التجارية العالمية وكذلك وفرت متطلبات واحتياجات قواتها العسكرية القتالية وغير القتالية كالملابس والغذاء والمواصلات والأدوية وغيرها

وفي ضوء ما ذكرناه أعلاه نجد أقطار العالم الثالث تحاول جاهدة إلى تصنيع نفسها، لأنها بعملها هذا تحدد سيادتها من التخلف والتبعية، لأن الاقتصاد الزراعي لوحده لا يمكن الاعتماد عليه كلياً في بناء قوة الدولة، لأن الزيادة في السكان في العالم وخاصة الدول النامية تكتسح في تيارها معظم إن لم يكن كل قدرات وإمكانات الدول الزراعية.

وقد اتفق معظم الباحثين في أصناف الصناعات الرئيسية وذات الصفة الإستراتيجية إلى تمييز عدة أنواع من الصناعات الخطيرة في الدولة هي: صناعة التعدين بمراحلها المتعددة وصناعة المعدات العسكرية والصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والصناعات الكيمياوية ويدخل فيها صناعة الإسمنت والمتفجرات والصناعات الاستهلاكية كالمنسوجات والمواد الغذائية على اختلاف أنواعها.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

وعلى الدولة أن تتصف بالتوازن في مسيرتها الصناعية وأن يدخل الفائض إلى الإنتاج في التجارة الدولية لتقوية الاقتصاد الوطني ومواجهة الظروف الطارئة والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأن الصناعة الحديثة تعمل على زيادة الخبرة الفنية وقدرة الأيدي العاملة على الابتكار والاختراع والتنظيم التقني والإداري من أجل زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين النوعية وتقليل الكلفة المالية والمخاطر المترتبة على نوعية بعض الصناعات وحساسيتها.

وقد توضحت لدول العالم الثالث حقيقة أن سر القوة السياسية هو القوة الصناعية ولكننا نجد أن معظم دول العالم الثالث هذه تقع في خطأ سوء اختيارها لأنسب الصناعات التي يتماشى تأسيسها أو قيامها مع ظروف الدولة ومقوماتها الجغرافية التي توفر لها النجاح والاستمرارية والتطور، كما أن الإنتاج في الوقت الحاضر لا يتماشى مع عدد السكان فقط، بل أيضاً باستخدام الآلات والمكائن ذات الصفة التقنية المتطورة لأن هذه الأمور مجتمعة تزيد في كمية ونوعية المصنعات، لذلك فإن القدرة الصناعية والطاقة الإنتاجية في الدول تمثل معياراً لقياس قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تنعكس ككل على القوة الوطنية.

وللمواقع الصناعية والإستراتيجية أثر كبير في مفاهيم الجغرافية السياسية وعملية بناء القوة الوطنية خاصة في حالة الدفاع أو الهجوم، فالتوزيع الجغرافي للمصانع الأساسية له ارتباط كبير بالإستراتيجية العسكرية واستخدام التضاريس والطوبوغرافية الملائمة لذلك، إذ إن توفير الحماية والمحافظة على القدرة الإنتاجية لهو عامل مهم في استمرارية قوة الدولة ومواصلتها على الحرب للوصول إلى هدفها النهائي ألا وهو النصر.

ومن السياسات الإستراتيجية في اختيار مواقع الصناعات هو اتّباع اللامركزية أو عدم تجميع المصانع في إقليم واحد أو في مدن كبيرة العدد، كما أن المناطق

الصناعية لا بدّ لها أن تبتعد عن بعضها وكذلك عن المدن المكتظة بالسكان أو المنشآت العسكرية الهامة حتى تكون في مأمن من التدمير أو التعطيل.

التجارة ودورها في بناء القوة الوطنية

تعد التجارة من الفعاليات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في عملية بناء قوة الدولة السياسية، لأنها تحدد أو تبني نوعاً من العلاقات الإيجابية ذات المردود الجيد بين دول العالم ، وهذا يؤثر في البناء الاجتماعي والاقتصادي للكيانات السياسية، علماً بأن دولاً كثيرة تحاول اتّباع سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، إلاّ أن تعقد الحياة المدنية الحاضرة يضطر دول العالم إلى الاعتماد على بعضها البعض في تبادل السلع والمنتجات الزراعية والمصنعة ، كما أن العوامل والظواهر الجغرافية لها دور كبير في عملية التبادل التجاري ، لأن المنتجات الاستهلاكية وغيرها تنتج تبعاً لتواجد موادها الخام وكثرتها وكذلك للظروف المناخية المواتية والتربة وغيرها ، لذا تبرز دول أو أقاليم ذات تخصص وتركز في إنتاج مادة أو مواد تحتاج إليها دول وأقاليم أخرى فتتم عملية التبادل التجاري أو التعامل الاقتصادي للحصول على الاحتياجات، لذلك لا بدّ لإتمام عملية التجارة (الخارجية منها والداخلية) من وجود العناصر أو الظواهر التي تحرك عملية الاتجار، تتلخص هذه العناصر أو المؤشرات بالتالي: (وفرة الإنتاج وزيادته عن الاستهلاك المحلي يضاف إلى ذلك تعدد أنواع المنتجات وجودتها لتصبح ذات صفة جاذبة ومطلوبة وتنافسية مع وجود وسائل لنقل البضائع والمنتجات من أماكن إنتاجها إلى أسواقها الاستهلاكية) ، وفي العرف الاقتصادي عند التجارة الخارجية بشكل خاص هو إيجاد سوق استهلاكية ذات صفات جيدة وهذه الصفات هي الحجم الاستهلاكي الكبير المتزايد والعملة الجيدة او الصعبة إن أمكن واستمرارية الاستهلاك بشكله المطلوب وقوة شرائية جيدة وقرب من مناطق الإنتاج وسهولة الوصول إلى السوق والابتعاد

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزيدي

عن المعوقات السياسية والاقتصادية في عملية النقل والمواصلات ووسائل نقل جيدة ومؤهلة لكافة الاحتمالات وعند توافر هذه المواصفات فإن نتائج التبادل التجاري تكون إيجابية وذات مردود اقتصادي جيد يعود بالنفع على الدولة فتحصل على احتياجاتها من المنتجات وكذلك من الأموال التي تساعدها على بناء القوة الوطنية، وهناك دول كثيرة تعتمد على التجارة الخارجية وسيلة للحصول على احتياجاتها من المواد الخام والأغذية، وإذا لم يحصل التوازن بين فائض الإنتاج الداخلي وبين ما تستورده الدولة من الخارج فإن ذلك يهدد أمن الدولة الوطني خاصة في أوقات الأزمات والحروب.

فالتجارة إذاً هي عنصر مهم من العناصر أو المقومات الاقتصادية التي تعمل وتساعد على بناء القوة الوطنية، فهي تنشط العمل الاستثمارات وتقوي القدرة الشرائية وتجلب المواد الخام الإستراتيجية والعملات الصعبة وتعود بمردود التطور المعيشي ومستواه الجيد على المواطنين وجهاز الدولة، وهي باختصار العملية المصاحبة في مجال استمرارية العمل والإنتاج والربح الوطني المالي والمادي والاجتماعي وهي في أحوال كثيرة هدف من أهداف المجتمع للوصول إلى حياة أفضل وإمكانيات أكبر وأمن أعم وعلاقات جيدة تنعكس بشكل إيجابي على مسيرة الدولة في عملية بناء قوتها الذاتية الوطنية وأخذ مكانتها اللائقة بها على مسرح الحياة والفعالية الدولية والحضارة البشرية.

وإذا كان الميزان التجاري لدولة ما في غير صالحها أي إن وارداتها أكثر من صادراتها فإن هذا مدعاة إلى إحداث ضعف في بنية اقتصادها الوطني، مما يؤثر على التنمية الاقتصادية والبشرية فيها، خاصة إذا كانت من الدول التي لا تستطيع أن تعوض هذا النقص في فترة مناسبة.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيري

وإن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لدولة ما يعني أن هذه الدولة تعاني من حالة التبعية للخارج، والتبعية كما عبّر عنها (Santos): "هي حالة ما تكشف عن أن اقتصاد تلك الدولة يرتبط مع اقتصاد دولة واحدة أو عدد من الدول بحيث يهيمن على اقتصاد تلك الدولة، مما ينعكس سلباً على درجة النمو والتنمية فيها. وهذا يمكن أن يؤدي إلى استغلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية أو أدواتها المتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت اليوم لها اليد الطولى في ابتزاز الدول وفي إضعاف اقتصادها الوطني، كما أن للبنك الدولي تأثيراً سلبياً هو الآخر على اقتصاد الدول النامية من خلال القروض التي يقدمها إليها بفوائد عالية تنأى الدول عن دفعها، مما أدى إلى ارتفاع حجم مديونية هذه الدول، وكذلك كبر حجم المبالغ التي تدفع لخدمة ذلك الدين العام مما شكّل نسبة قد تصل إلى ما بين ٤٠ إلى ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من تلك الدول النامية، وبمعدل ٢٨% من صادرات السلع والخدمات حيث بلغ مجموع البلدان النامية عام ١٩٩٤ (١٤٤٤) مليار دولار، تمثل ٣٨% من الناتج القومي لجميع هذه البلدان.

ورغم أن الدول المتقدمة بدأت تسعى إلى التعامل بما يسمى بالتجارة الإلكترونية Electronic Commerce التي تتم إلكترونياً عبر شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وتتم هذه التعاملات بين الشركات بعضها مع البعض الآخر أو بين الشركات وعملائها، وبهذا يمكن للتجارة الإلكترونية أن تقوم بوظائف عديدة في ميدان التبادل التجاري من بينها الإعلان والتسويق والمفاوضات وتسوية المدفوعات والحسابات، نجد أن الدول النامية لا يمكنها التعامل التجاري إلاّ وفق ما تفرضه عليها الدول المتقدمة من شروط مجحفة.

إعداد الدكتور حسين عبد المطلب الأسرى

الفصل الخامس

الحدود السياسية

الحدود السياسية:

منذ بدء الخليقة والإنسان في صراع مرير مع نفسه وبني جنسه والظروف المحيطة بهِ ، وما تاريخه إلا سجل لهذا الصراع من أجل بقائه وإستمراره ووجوده على سطح الأرض ، وقد كانت الإمبراطوريات والدول قديماً تنمو وتتوسع في مساحات من الأراضي ، وتبقى هناك أراضي واسعة تفصل بينها ، وقد سميت تلك الأراضي بالتخوم ، فضلاً عن أن الإمبراطوريات والدول كانت تتصل بجيرانها عن طريق فتحات سميت في عهد الدول العربية الإسلامية بالثغور، ونظراً لزيادة عدد السكان حديثاً وحاجتهم لاستغلال الموارد سواء كانت في البر والبحر أو في الصحاري والغابات ، ونظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي أصبح من اليسير استغلال موارد تلك المناطق التي كانت تسمى بالتخوم ، مما أدى إلى زيادة التنافس بين الدول المتجاورة على أمتلاك تلك المناطق حيث تزداد الأطماع حسب قوة الدولة ودرجة مصلحتها في ذلك .

نتيجة لذلك فقد تغيرت مناطق الحدود إلى نوع آخر وهو (خط الحدود) الذي يبين الأراضي التي تمارس فيه كل دولة سيادتها وسيطرتها وملكيتها وقانونها ولها– وحدها– الحق في استغلال مواردها والانتفاع بها ، وعلى الرغم من السلبيات أو بعض المشاكل الحدودية بين الدول فإن خطوط الحدود السياسية لها دوراً كبيراً في الاستقرار النسبي (بوجه عام) بين دول العالم ، إذ لو انتفت هذه الحدود أو تم رفعها على مستوى العالم (ومعها تلغى القيود التي تمثلها) لحدث اندفاع وتنافس وصراع مرير بين الدول وشعوبها بحيث يعتمد على مبدأ القوة ، وتهمل جميع القيم التاريخية

والإنسانية والروحية ، ويصبح الأساس الذي يستند إليه العالم هو مبدأ البقاء للأصلح أو الأقوى ، ولا مكان فيه للضعفاء ، ومن ثم تظهر في كل مكان طبقات جديدة قد تسخر لخدمتها شعوباً راسخة في أوطانها .

أن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها بنية النظام العالمي قد غيرت من المفهوم التقليدي للحدود ، إذ شهدت جميع مواقع الكرة الأرضية تحولات جذرية في العلاقات الدولية تميزت بالسرعة والشمولية ، وأن جوهر هذه التحولات تتمثل بسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي ، أي تذويب الحدود القومية للدول ، كما إن التطورات في البيئة الدولية الجديدة قد عملت على أحداث تحولات في مفاهيم الحدود والسيادة التي ستفرض على الكثير من الدول القومية تقديم تنازلات عن اعتبارات السيادة (لصالح سيادة إقليمية) والتزامات اقتصادية تفرض عليها اللجوء والانضمام إلى التكتلات التجارية والتي بدأت تظهر بشكل واضح على الخريطة الجغرافية لعالمنا المعاصر ، بحيث تعطي مؤشرات أعادة توزيع مصادر القوة والثروة دون اعتبار للحدود السياسية .

التخوم والحدود الدولية

توضع خريطة العالم السياسية مجموعة من الخطوط تمثل الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة ، وتجري هذه الحدود على اليابس في شتى الاتجاهات ترتبط أحياناً بظاهرة طبيعية كالجبال والأنهار والغابات والمستنقعات ومتعارضة في أحيان أخرى مع هذه الظواهر الطبيعية لكي تحدد ظواهر بشرية مختلفة أو توضع مجهودات القوة العسكرية للدول في تخطيط حدودها ، اذ تعد الحدود السياسية جزءاً مهماً من الكيان السياسي للدولة القائمة حديثاً ، فمنذ أن دخل الإقليم (وهو أحد عناصر الدولة الثلاثة : إقليم وشعب وسيادة) عنصراً أساسياً في تكوين الدولة في

نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة ، أخذت الدول تسلك سلوكاً جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق هذا الإقليم ، وعلى هذا الأساس أصبح إقليم الدولة لا يخضع إلا لدولة واحدة فقط ، أما حدود الإقليم تعد جزءاً متمماً للدولة لأنها تحدد مساحتها ومجال سيادتها وسيطرتها .

إن حدود الدولة ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط لتفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر ، وإنما لها أهميتها من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وفي العصر الحديث ظهرت صناعة وتطور الطيران حيث لم تعد الحدود مقتصرة على المنطقة الملامسة لليابسة وسطوح الماء ، بل أصبحت هناك حدود للدول ترتفع رأسياً في الغلاف الغازي الواقع على رقعة أو مساحة الدول المختلفة ، وعلى هذا الأساس يتضح لنا أن الحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة ، بل تطورت هذه الأبعاد وتعددت تبعاً للتطور الذي شهده العالم منذ الثورة الصناعية وما تبع ذلك من تطور تقني وتكنولوجي في مختلف المجالات المدنية والعسكرية خاصة في مجال الطيران ومختلف وسائل النقل البرية والبحرية ، لذلك تعددت أبعاد الحدود إلى مسطحات الماء وأعماقها ، كما امتدت إلى أعلى الفضاء .

ويمكن التنويه إلى المفاهيم التي تنطوي عليها عبارتي التخوم والحدود إذ أن كثيراً ما يتم الخلط بين المصطلحين ليقصد بها الحدود ، ويرجع ذلك لحداثة الحدود السياسية كما نفهمها في الوقت الحاضر .

أ.د. نادر الأطرش حسين عبد المجيد الزعبي

أولاً – التخوم :

ظهر عبر تاريخ العالم السياسي مصطلح أخر قُصِدَ به الحدود وهو مصطلح (Frontiers) والذي يعني في اللغة العربية التخوم ، وهي عبارة عن مناطق أرضية تقع بين دولتين أو أكثر ، وقد تكون منطقة التخوم عبارة عن جبال أو غابات أو صحاري أو أنهار أو مستنقعات ، ونجد أن مناطق التخوم غالباً ما تصبح موضوع صراع وتنافس بين الدول المتجاورة بسبب رغبة كل منها بضم منطقة التخوم إليها .

وتقسم مناطق التخوم إلى :.

١– **المنطقة الحدية** : وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود .

٢– **نطاق الحدود** : وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود .

٣– **الجوار** : وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين .

ولمفهوم التخوم معانٍ أخرى إضافة إلى معناها السياسي ، ومن بين هذه المعاني :

- **التخوم الأستيطانية** : وهي مناطق غير مسكونة تقع ضمن حدود الدولة أو خارجها وقد ميز (بريسكوت) بين قسمين منها :.
  ١– **تخوم رئيسة** : وهي المناطق المعمورة والمأهولة بالسكان والمتطورة اقتصادياً وتمتاز بكثافة سكانية متوسطة أو عالية وقد تم أعمارها بصورة سريعة .
  ٢– **تخوم ثانوية** : وهي المناطق والأقاليم التي يمكن تحويلها إلى مناطق سكنية أو عمرانية بوساطة تطويرها ، ويكون أساكنها بصورة بطيئة .
- **التخوم التاريخية:** وقد أستعمل بعض الباحثين هذا المصطلح ليعني عملية حركة السكان من منطقة إلى أخرى غير مأهولة خلال الأدوار التاريخية كنزوح السكان من أوربا إلى شرقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية .

أ.د. الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

- **التخوم العقائدية** :. وتتمثل بمناطق الارتطام الفكرية أو العقائدية بوصفها مناطق التصادم بين الأيدولوجيات ، مثلما كان التصادم بين الرأسمالية والاشتراكية التي كانت تمتد من بحر البلطيق شمالاً إلى بحر الادرياتيك في الجنوب ، وأن الدول الواقعة في هذا الامتداد تسمى بالدول الحاجزة (Buffer states) وترجع نشأة الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الاحتكاك بين قوتين متنافستين أو أكثر ، ومن أمثلة ذلك سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا .
- **التخوم السياسية** :. هذا الموضوع يحظى باهتمام الجغرافية السياسية ، ولقد أتفق أعضاء لجنة المصطلحات الجغرافية التابعة للجمعية الجغرافية البريطانية على أن أحد تعريفات التخوم السياسية أنها (إقليم خارجي أو منطقة أو شريط من الأرض تفصل أو توصل أو تكون منطقة انتقالية بين الوحدات السياسية) وقد تصبح مناطق التخوم محل منافسة وصراع بين دولتين أو أكثر لأن كل منها ترغب في ضم المنطقة إليها وفي هذه الحالة تُحل المشكلة بتحويل التخوم إلى خط الحدود .

ثانياً – تعريف الحدود :

الحدود تعني (Boundaries) في معاجم اللغة العربية ، جمع الحد وهو الحاجز بين شيئين ، ومنتهى الشيء هو حده ، والحد يعني الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر و يتعدى أحدهما على الآخر ، فنقول حديد فلان إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه ، وحدده معناه ميزه .

أما المفهوم التقليدي للحدود السياسية فهي خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها ، ويدخل ضمنها المسطحات المائية التي تقع داخلها من أنهار وبحيرات وقنوات ، والطبقات السفلى منها وأجزاء البحار التي تجاور شواطئها

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزيدي

والتي يطلق عليها أسم المياه الإقليمية وطبقات الجو التي تعلوها ، وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ونظمها وقوانينها .

ويتضح لنا من ذلك أن الحدود التي تظهر على خارطة العالم الجغرافية على شكل خطوط مرسومة على الورق هي عبارة عن مقطع عمودي يمتد من الفضاء الجوي إلى سطح الأرض ويتوغل في باطنها إلى المركز ، وأن لهذا المقطع العمودي معاني قانونية وسياسية وعسكرية وتاريخية وجغرافية .

فالحدود بالمعنى القانوني : هي عبارة عن مناطق أتصال سيادات الدول وأنظمتها الشرعية، ويعني المفهوم العسكري للحدود على أنها المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب أن تحمى ، والبداية التي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وجميع عناصرها الأخرى .

ويدل **اعتبارها السياسي** على وجوب احترامها وأدامتها أو توسعها ، لأن لها مكانة مقدسة في نفوس المواطنين ، ويمكن للسياسي أن يستفيد من هذه العلاقة في توليد وتنمية الولاء الوطني لصالح الدولة ومجتمعها .

أما من **الناحية التاريخية** فأن الحدود تعد أنعكاساً لتكامل الدولة وتوسعها أو أنكماشها أو تجزئتها ، وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها في مراحل زمنية متعاقبة ، والجغرافية لها علاقة وثيقة بموضوع الحدود ، حيث يدرس الجغرافي الحدود لأنها أحد العناصر التي تدخل في تشكيل المظهر الحضاري للمنطقة ، كما أنها أحد الطرق المهمة في تحديد الأقاليم الجغرافية .

ثالثاً : وظائف الحدود :

إن للحدود السياسية وظائف عديدة ، وقد حدد بوجز (Boggs) بعض هذه الوظائف التي يمكن تلخيصها بما يأتي :

١- الوظيفة الدفاعية أو الأمنية :

يعد (هولدش) أول من أطر لهذه الوظيفة تأطيراً نظرياً إذ قال (إن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود ، وإن الإنسان حيوان مقاتل يقتضي أعاقته عن الإتصال والإحتكاك بوسائل طبيعية ، وكان يرى أن الحدود ينبغي أن تتماشى مع مناطق الجبال بوصفها فواصل طبيعية) ، أما (راتزل) فيرى أن أفضل أنواع الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية مثل الجبال والأنهار والصحاري ، فضلاً عن أتفاق الباحثين على أفضل أنواع الحدود من الناحية العسكرية هي التي تبرز أهميتها الاستراتيجية على غيرها من الوظائف ، أي إنها تسهل عملية الدفاع وتعرقل الهجوم .

٢- الوظيفة الاقتصادية :

أن الحدود بهذا الوصف تدخل ضمن التنظيم الاقتصادي للدولة ، ومن الناحية التجارية والصناعية ، قد تلجأ الدولة إلى إقامة حواجز جمركية لمنع منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية وحمايتها ، كما إن إختلاف أسعار البضائع عبر الحدود يؤثر على مواقع الصناعات التي تتأثر بالتعرفة الجمركية ، فالصناعات المتأثرة بالتعرفة الجمركية عادة ما تتوطن بالقرب من مناطق الحدود ، خاصة تلك الصناعات التي تتجه نحو مناطق أو مواقع المواد الأولية أو بالقرب منها في حالة استيرادها من خارج الحدود السياسية بهدف التقليل من كلفة النقل ، أما بالنسبة للزراعة فيظهر تأثير الحدود عليها أكثر من الصناعة ، ومثال على ذلك هو حرمان كثير من منتجي الألبان في المناطق الريفية في شرق كندا القريبة من مدينة نيويورك من تسويق إنتاجهم من الحليب إلى مدينة نيويورك وضواحيها بسبب التعريفة الجمركية العالية .

أعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

٣- الوظيفة الدستورية والقانونية :.

تبرز أهمية الحدود في هذه الوظيفة في سيادة مفعول القوانين الخاصة بالدولة على جميع مساحتها ضمن حدودها السياسية ، بحيث تستطيع الدولة أن تسري القوانين الخاصة بالضرائب والتجنيد والعقوبات على جميع أفراد السكان ، كما أن مسألة الحدود السياسية تساعد الدولة على فرض القوانين على جميع أشكال التنظيمات الإدارية والاقتصادية والثقافية .

ونالت مناطق الحدود أهمية من الدول لأنها تمثل نقاط الدفاع عن السيادة الإقليمية ، فأقامت عليها الاستحكامات العسكرية لمنع الغزو الخارجي ويتجلى ذلك بوضوح في العصور السابقة ، فسور الصين العظيم كان قد أقيم بهدف صد هجمات المغول الرعاة وسور تراجان كان يفصل رومانيا عن أراضي روسيا ، وقد أقيم ليحمي سهول رومانيا من هجمات الأقوام السلاف ، وهناك العديد من الأمثلة مثل **خط ماجينو** الذي أقامته فرنسا على الحدود الشرقية ، **وخط بارليف** الذي أقامته اسرائيل على الضفة الشرقية لقناة السويس أثر حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

إن التقدم التكنولوجي خاصة ما يتعلق بأساليب الحرب والأسلحة الحربية قد قلل من وظيفة الحدود الدفاعية بحيث لم تعد الدول تعتمد على تحصين حدودها لضمان أمنها خاصة بالنسبة للدول العظمى التي تمتلك معدات عسكرية متطورة ، أما أقامة مخافر للشرطة على نقاط معينة من الحدود فتعد بديلاً للحصون الدفاعية ولا يتعدى كونها تعزيزاً لسيادة الدولة وسيطرتها على إقليمها ، ولا تقتصر وظيفة الحدود على الناحية الدفاعية بمعناها العسكري فحسب بل الدفاع بمعناه الواسع عن سكان الوحدة السياسية عسكرياً أو من الأمراض المعدية والأوبئة الوافدة أو تسلل المخربين من وحدات سياسية مجاورة ، لذلك انتشرت نقاط الدفاع والمحاجر الصحية ونقاط الحراسة لتحقيق هذهِ الأهداف .

اعداد الدكتور حسن عبد المجيد الزهيري

إلا إن التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم قد غيرت من المفهوم التقليدي للحدود ، إذ شهدت جميع مواقع الكرة الأرضية تحولات جذرية في العلاقات الدولية تميزت بالسرعة والشمولية لصالح العامل الاقتصادي ، وتمكنت التطورات التكنولوجية من التغلب على عقبات جغرافية وفكرية وسياسية لخلق معاملات تجارية عبر الحدود ، وإن هذه التحولات تتمثل بسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق العالمي ، أي تذويب الحدود القومية للدول .

ان التطورات الحديثة في البيئة الدولية الجديدة قد عملت على أحداث تحولات في مفاهيم الحدود والسيادة التي ستفرض على الكثير من الدول القومية تنازلات عن اعتبارات السيادة لصالح سيادة إقليمية والتزامات اقتصادية تفرض عليها اللجوء والانضمام إلى التكتلات التجارية والتي بدأت تظهر على الخريطة الجغرافية لعالمنا المعاصر ، وتؤشر بشكل واضح إلى إعادة توزيع مصادر الثروة والقوة دون اعتبار للحدود السياسية مؤدية إلى أنواع جديدة من السيادة ، كالسيادة الناقصة في مواجهة السيادة المطلقة ، والسيادة المرنة في مواجهة السيادة القسرية والسيادة الاقتصادية في مواجهة السيادة القانونية .

- **انواع الحدود السياسية**

الحدود بين الدول هي ظاهره سياسية يتفق عليها بين دولتين او اكثر من اجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة وقوانين دولة بالنسبة للدول التي تجاورها او تحاددها ، اي بعبارة اخرى انها النقاط التي تبدا منها وتنتهي عندها سيادة وسلطة وملكية وقوانين دولة بالنسبة لجيرانها ، وهي لذلك توضح فقط على الخرائط الجغرافية السياسية بشكل خطوط تتبع ما اتفق عليه بين الدول من تعيين وفصل اراضي واقاليم كل دول عن الاخرى .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

وتشمل الحدود بالإضافة الى سطح المساحة الارضية الغلاف الجوي والمياه الاقليمية حسب الاعراف الدولية التي عادة ما تكون باتفاقية جماعية او رغبة انفرادية ودولية، تتماشى مع متطلبات الامن القومي والمصلح الاقتصادية في ملكية واستثمار الثروات الطبيعية الموجودة ضمن تلك المياه او الاقاليم او المدى الجوي، لذا فان مصطلح حدود Boundary هو مصطلح او ظاهرة قانونية او تأخذ شكل ظاهرة قانونية شرعية تعترف بها الدول صاحبة العلاقة بالإضافة الى المجتمع الدولي ولكننا نجد في احيان كثيره ظهور الاطماع لدولة مجاورة في جيوستراتيجية اقليم او ثرواته الطبيعية وعندئذ تحاول عدم الاعتراف بشرعيه الخط او الحد الفاصل بينها وبين جيرانها وعندها تظهر المشاكل والازمات التي قد تودي في احيان كثيرة الى نزاع مسلح بين الدولتين المتجاورتين ، وعليه يمكن القول بان الحدود السياسية بين دول العالم هي ظاهرة بشرية بشكل اساسي وليست ظاهرة طبيعية وذلك لان الانسان نفسه هو الذي يقوم بتخطيطها تبعا لمصالح اقتصادية او عسكرية .

وقد ظهر عبر تاريخ العالم السياسي مصطلح اخر عني به الحدود وهو مصطلح frontlers والذي يعني في اللغة العربية التخوم وهي مناطق جغرافية لأنها ذات مساحة اي ان لها طولاً وعرضاً جغرافياً وهندسياً وكثير ما يخلط بين المصطلحين ليقصد بها الحدود لأننا كما ذكرنا فأن للحدود صفة قانونية وثقافية بينما لا نجد هاتين الصفتين في كلمة تخوم التي لها صفة طبيعية ثابتة لا تتغير مع الظروف السياسية الا انها قد تفقد اهميتها ووظيفتها التي كانت تميزها.

والحدود السياسية على الرغم من انها ظاهرة بشرية الانها قد تتماشى مع الظواهر الطبيعية والتضاريس الارضية كالجبال والانهار وسواحل الاجسام المائية وغيرها.

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

لذا فالحدود السياسية يمكن تغيرها او زحزحتها عما هي عليه تبعا لحالة الدول قوةً وضعفاً وقد تتغير او تنتقل ملكية مساحة من الارض من دولة الى اخرى وان فارقاً اخر بين التخوم والحدود هو ان التخوم بسبب طبيعتها المساحية الجغرافية قد تضم موارد طبيعية اقتصادية وبشرية بينما خطوط الحدود السياسية لا تضم موارد طبيعية اقتصادية وبشرية ، لأنها مجرد نقاط او خطوط ليس لها مساحة وتحصل عندها انتقال ملكية ظاهرات طبيعية وبشرية ولغات ولهجات ، كما ان انتماء السكان السياسي ينقسم فيها احيانا وقد يقوم فيها نظام اقتصادي معين ، وان هذا التغير في الحدود السياسي ينتهي معه واقع السيادة وممارسة السلطة كذلك يعتقد الجغرافيون السياسيون ان خير وسيلة لتخطيط الحدود بين الدول المتباينة في نظمها وحضارتها وتركيبها الانثروبولوجي يجب ان يتماشى مع الواقع الطبوغرافي والتضاريس الذي يشكل حداً فاصلاً في احيان كثيرة ، ولكن تعقد الحياة وزيادة السكان وهجرتهم وراء الكسب المادي او لغرض سياسي لم تبقي على تلك الصورة الحديثة، حيث ان هذه الهجرة ادت الى معظم المشاكل والمنازعات بين الدول المجاورة بشكل خاص.

والحدود السياسية تنقسم الى قسمين هما **الحدود الطبيعية والحدود المصطنعة او الاصطناعية** وتنضوي تحت كل صنف او قسم من هذه الحدود انواع فرعية بمسمياتها ، اما مع التضاريس الارضية او التركيب الاثنروبولوجي (الحضارة) او اوجدتها ظروف سياسية او عسكرية خاصة ، واحياناً مصالح اقتصادية لذلك لابد لنا من التطرق الى كل تفاصل هذه الانواع من الحدود السياسية ومنها الفروع كما اننا سنحاول دراسة المياه الاقليمية واسس ودواعي تنوعها وطرق رسمها او اتخاذها كحد يفصل بين المياه الاقليمية للدول المطلة على الاجسام المائية .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيدي

اولاً : الحدود الطبيعية :

وهي الحدود الفاصلة بين الدول والتي تتماشى مع طبوغرافية وتضاريس المنطقة المتعددة الانواع ، وقد اتخذ الانسان في اول الامر هذه الظواهر الطبيعية لسطح الارض التي يعيش عليها كالجبال والفواصل والحافات تفصل بين ارضيه وارضي او اقليم جيرانه لأنها كانت حواجز تحول دون تقدم الجماعات البشرية، ولكن نجد ان قيمت هذه الظواهر الطبيعية كحد فاصل اخذت تقل بالتدريج نتيجة لتطور النقل وتقنية السلاح وتعقد الحياة البشرية واكتشاف موارد وثروات طبيعية ذات اهمية سوقية اثارت انتباه ومطامع الدول المجاورة والبعيدة على السواء، لذا فان هذه الحدود السياسية مع الظاهرات كانت ذات اهمية دفاعية الانها فقدت بعض من تلك القيم ان لم تكن جميعها نظراً لتتطور تقنية السلاح والتي لم تعد تقف في طريقها عوالق طبيعية في الدفاع والهجوم ولكن تبقى هذه الحدود مثالية طالما احتفظت بصفتها عائقاً على اساس انها تفصل وتعرقل اتصال السكان بين الدول المجاورة ، ولابد لنا من ذكر التفاصيل على انواع هذه الحدود الطبوغرافية او التضاريسية واعطاء امثلة عنها بين دول العالم والتي تتخذها حدوداً فاصلة بين كياناتها وسيادتها.

الحدود التي تتبع الحواجز الجبلية :

وهي الحدود التي تتماشى مع السلاسل الجبلية اما على اساس قممها او مع اجزاء منها ومن امثلة هذه الحدود الجبلية حدود العراق مع إيران والتي تمتد مع جبال زاجروس لمسافة طويلة وكذلك الحدود التي تمتد مع امتدادات جبال الالب وسلاسلها بين ايطاليا وسويسرا وفرنسا والنمسا وكذلك سلاسل جبال البرانس التي تكون حد فاصل بين فرنسا واسبانيا وجبال الانديز التي تكون خط الحدود بين تشيلي الارجنتين وبوليفيا ، وكذلك الحدود التي تتماشى مع جبال الهملايا وامتداداتها بين الصين من

إعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

جهة وبين الهند ونيبال وبوتان وسكيم وباكستان (في اقليم كشمير)من جهة اخرى ، وعلى الرغم من ان الجبال هي حدود مثالية فاصلة ، الا نها لا تخلو من مشاكل بين الدول المتحاددة خاصة ما يتعلق بخط تقسيم المياه والانتفاع بها او بأهمية موقع استراتيجي يطل على طرق مواصلات وممرات جبلية او لأسباب اقتصادية تتعلق بالرعي او الزراعة او المعادن، وتختلف الجبال من حيث عرقلتها للحركة والانتقال كلياً، كما ان شدة ارتفاع جبال عن جبال لا تعني ان حركة الانتقال به اكثر صعوبة من جبال اقل انخفاضا .

ان تخطيط الحدود في المناطق الجبلية يواجه مشاكل كثيرة مثال ذلك هل يتماشى خط الحدود مع القمم او مع خط تقسيم المياه، ألا ان الحالتين لا تتماشيان في كثير من الاحوال ولا تطابقان لان خط تقسم المياه هو خط على الخريطة فقط ، اما على الطبيعة فانه منطقة ذات مساحة وتتغير تبعاً للارتفاع ودرجة الانحدار ونوع الصخور ، وعلى كل حال فان خط الحدود الذي يتفق عليه مع خط تقسيم المياه هو اكثر الحدود الجبيلية دواما في الاحوال الطبيعية التي تتماشى مع النيات الحسنة لحسن الجوار والتي تخلو من المطامع ، ولكن مع ذلك فانه في بعض الاحوال تتغير العلاقات وتحدث المشاكل ، وتصاحب عمليات تخطيط الحدود الجبلية عدة صعوبات بشرية وهندسية وطبيعية وزمنية ، حيث يستدعي ذلك من لجان الحدود ان تبذل عناية فائقة لان خط تقسيم المياه واعالي القمم وسفوح الجبال لا تكون غالباً خطاً مستقيماً بل هي خطوط متعددة منفصلة ومتباعدة ، وتتميز الجبال عندما تتماشى مع الحدود بين دولتين بالصفات التالية :

١-التضاريس الوعرة وهذه تجعل الانتقال أمراً شاقاً وعسيراً وبذلك تمنع الاتصال وحتى في الجهات التي شقتها السكك الحديدية فان إنشائها فيه صعوبة كبيرة تجعل أمرها مكلفاً بالنسبة لدول النامية .

٢-تخلخل الهواء في المناطق العليا مما يقلل من النشاط والقوى عند الانسان وهذه ما يسمونه تخلخل ضغط الجبال وهي ظاهرة موجودة في جبال أواسط أسيا وفوق جبال الانديز في أمريكا الجنوبية .

٣-انخفاض درجات الحرارة في الجهات المرتفعة وهذا ما يحدد السفر ولانتقال ويقصر على الأشهر التي تخلو فيها الممرات الجبلية من الثلوج ، وهذه العوالق تختلف من مكان الى اخر من حيث أثرها على حركة وانتقال الاشخاص .

الحدود التي تتماشى مع الأنهار:

تقدم الأنهار الكثير من المعطيات الحياة للإنسان بالإضافة الى كونها مظهراً مهماً من مظاهر سطح الارض الا انها تتعرض للتغير سواء بفعل الطبيعة او الانسان، وان للأنهار جوانب سلبية كالفيضانات المدمرة والتآكل ولها جوانب ايجابية كترسباتها الطينية الغنية ومياه الري للزراعة والشرب للإنسان واضافة الى الثروة السمكية وطرق لموصلات والنقل وكل هذه الامور لها علاقة بالجغرافية السياسية ، اذ ان تغيير مجرى النهر وظهور الجزر والتآكل الذي يحدث نتيجة لعامل التعرية المائية ومع كل هذه فأنها تستعمل (اما ضفافها او اواسط مجاريها) حدود فاصلة ضمن اتفاقيات ثنائية او جماعية لتلافي الخلافات والنزاعات ، وعلى الرغم من ذلك فان النزاع بسبب الانتفاع من الأنهار يحدث على الدوام بين الدول التي تتحادد وتتشابك في تلك الأنهار ومع كل هذا فان معظم الحدود السياسية التي ظهرت في أوربا بين الدول كانت حدوداً نهرية وبناء على كل ما يتقدم فان للأنهار اهمية كبيرة في حقل الجغرافية السياسية ، ونظراً لما للملاحة النهرية مزايا او اهمية تفوق الطرق البرية في بعض الأحيان فقد عقدت لذلك عدة اتفاقيات دولية تتعلق بالملاحة في الأنهر المشتركة وقوانين استعمالها من النواحي الاقتصادية، ومن بينها هي اتفاقيات نهر الراين ونهر الدانوب في أوربا ونهر تشاد في إفريقيا ونهر لسانت لورانس

والبحيرات الخمسة في أمريكا الشمالية ونهر شط العرب بين إيران والعراق ومن الأمثلة التي تتماشى فيها الحدود السياسية مع الأنهار (شواطئها او مجاريها) هي حدود الولايات المتحدة في المكسيك في نهر ريوكراند، وكذلك حدود كندا مع الولايات المتحدة في نهر السنت وكذلك نهر الكونغو بين جمهوريتي زائير والكونغو ، ونهر لابلاتا بين كل من الارجنتين والبرازيل واوروغواي، ونهر امور بين الاتحاد السوفييتي والصين ، ونهر الميكونك الذي يكون في بعض اجزائه خط الحدود بين فيتنام ولاؤوس وكمبوديا في شبه جزيرة الهند الصينية .

فكما سبق ذكر ان خط تقسيم المياه في المناطق الجبلية وغيرها أمر يجب النظر اليه بعين الاعتبار عند تخطيط الحدود بشكل منصف وعادل، إلا ان أطماع بعض الدول تجعلها تتخطى الاتفاقات المعقودة وعندها تظهر المشاكل والنزاعات والازمات ، ولقد فقدت الأنهار اهميتها من الناحية الحربية كعامل يفصل بين الدول عن بعضها البعض وذلك لتطوير وسائل الحرب كما ان اي نهر من الأنهار في العالم مهما بلغ اتساعه لم يعد مشكلة يصعب التغلب عليها، فلقد أصبح من السهل إنشاء الجسور والمعابر على اي نهر من الأنهار نتيجة تقدم وتطور الهندسة العسكرية واتباع التكنلوجيا الحديثة في تصميم وانشاء الجسور العسكرية المتنقلة .

وقد حددت معاهدتي باريس لسنة١٩١٩_١٩٢٠ طبيعة تخطيط الحدود النهرية ، اذ ذكرت بان الحد يجب ان يتفق مع الخط الأوسط في النهر الغير الصالح للملاحة ومع وسط المجرى الملاحي وهنا تبرز المشاكل التي تميز بين الأنهار الصالحة للملاحة وماهي ليست كذلك ، واذا كان النهر صالح للملاحة وكان الحد يتفق مع الخط الوسط فمعنى هذا ان المجرى الملاحي في النهر سيقطع هذا الحد الأوسط السياسي من جهة لأخرى لأنه متغير من وقت لآخر وليس شرط ان يتفق المجرى الملاحي مع الخط الأوسط للنهر وكيف تنظم هذه المسالة بين الدول

المشتركة في حدودها النهرية ، وقد ناصر الكثيرون فكرة اتخاذ الانهار حدوداً سياسية لكونها تمثل خطوط واضحة يمكن اتخاذها كأساس لتخطيط الحدود النهرية .

ثانياً : الحدود الاصطناعية (المصطنعة)

ونعني بها الحدود التي لا تتماشى مع الظروف الطبيعية ولا الحضارية ، اي انها لا تفصل بين شعوب او امم مختلفة في حضاراتها وتركيبها الانثروبولوجي وتكون هذه الحدود قد خططت حسب اهواء ومصالح خاصة وبظروف خارجية لا علاقة لها في طبيعة الاحوال في المنطقة التي تستوجب الاخذ بمبدأ التخطيط الواقعي تلافيا للمشاكل ، لذلك كانت هذه الحدود في اشكالها وامتداداتها مسببة لازمات ومثيرة للمشاكل ، كما انها في احيان تفصل بين شعب واحد ذي تكوين متشابه واماني مشتركة ، وكثير ما يتطور هذا الفصل الاصطناعي مع الزمن والتوجيه المستمد الى خلق النزعة الاقليمية والتي هي الهدف المنشود من اصطناع هذه النوعية مع الحدود ، ومن امثلتها الحدود بين دول الوطن العربي حيث ان هذه الحدود لا تتماشى مع ابسط قواعد الحدود الفاصلة، فالأمة واحدة والشعب واحد في عاداته وتقاليده ولغته ودينه.

وتقريبا نجد اكثر الحدود النامية التي كانت في يوم من الأيام ترزح تحت ظل الاستعمار والسيطرة الاجنبية هي حدود مصطنعة اوجدت لخدمة المصالح الاقتصادية وتتخذ في العادة اشكالاً هندسية كالخط المستقيم او خط المتكسر ، وفي هذه الحالة تسمى الحدود الفلكية ومن امثلة ذلك الحدود بين مصر والسودان وبين ليبيا ومصر ، وكذلك الحدود بين كندا والولايات المتحدة الامريكية التي تتماشى مع خط اعرض ٤٩ شمالاً ، وكذلك الحدود الفاصلة بين كوريا الجنوبية وبين كوريا الشمالية والتي تتماشى بين مع خط عرض ٣٨ شمالاً ، وكما كانت الحدود قبل توحيد فيتنام بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية مع خط عرض١٧ شمالا وانتهى

هذا الحد بين الفيتناميتين في جمهورية واحدة ، وبالإضافة الى اثر العامل الاستعماري في تخطيط الحدود المصطنعة نجد ان بعض الدول تمد خط حدودها بشكل هندسي كالخط المستقيم باعتباره اقصر الخطوط بين نقطتين او بسبب عدم اهمية المنطقة من النواحي السوقية والاقتصادية العسكرية لذلك تأخذ الحدود اشكالاً هندسية ، ومن اشكال الحدود الهندسية مناطق الحياد بين الدول المتجاورة والتي تدعى كل دولة ملكية منطقة الحياد التي كانت بين الكويت والمملكة العربية السعودية وكذلك كل من المناطق التي كانت في العراق المحايدة والمملكة العربية السعودية والتي سويت قضيتها قبل عقود ، ومن الحدود السياسية المصطنعة هي المنطقة المنزوعة من السلاح ، وكذلك الدول الفاصلة او العازلة ، اذ ان هذه المناطق من الحدود أوجدت بصوره غير طبيعية ومن امثلة هذه المناطق حدود المنطقة الفاصلة بين الهند والاتحاد السوفييتي والتي أعطيت الى باكستان عندما كانت بريطانيا صاحبة الامر في شبه القارة الهندية لإبعاد الاتصال او الاحتكاك بين الايدلوجية او العقيدة الشيوعية التي قامت في الاتحاد السوفيتي وبين الهند التي كانت مستعمرة لبريطانيا انذآك ، كما ان دولة بولندا التي كثيراً ما قامت او استقلت او اعطيت استقلالها من قبل القوة المتحكمة في أوربا (عبر التاريخ الأوسط والمعاصر) لتكون حاجزاً وفاصلاً بين الاتحاد السوفيتي (او روسيا القيصيرية) وبين ألمانيا، والمنطقة المنزوعة من السلاح التي اوجدت بعد مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٤ التي تفصل بين كل من فيتنام الشمالية والجنوبية ، لقد بينت الاحداث التي جات بعد اقامة هذه الانواع من الحدود المصطنعة انها غير مستقرة او باقية بشكل نهائي لأنها اوجدت لحل مشاكل انية وتلافياً لاصطدام مسلح او تعكير حالة السلام والاستقرار وكثيراً أزيلت هذه الحدود وانتهى أمرها .

وفي ختام الكلام عن الحدود السياسية نستطيع القول ان أفضل الحدود السياسية هي الحدود التي تفصل الشعوب والامم المختلفة بعضها عن بعض فصلاً

كاملاً وتام ، ولكن القليل جدا من الحدود السياسية في العالم تتوافر فيها هذه الصفة لان اختلاط الشعوب وتداخلها مع بعضها يجعل وجود حد فاصل وعازل بينها امرا اقرب الى الاستحالة ، كما ان تعقد الحياة البشرية وتداخل الحضارات وترابطها وتطور سبل المواصلات ساعد على عدم وجود الحدود السياسية المثالية الفاصلة بين دول العالم .

وما دمنا في مجال الحدود ومجال السيادة للدولة ، فلا بد لنا من التكلم حول حدود الدولة وسيادتها في المجال الجوي لحيزها الجغرافي الارضي كما ان المستقبل سيوجد محفزات اخرى الى خارج المجال الجوي وشمول الفضاء ليزيد استعمال وتعقيداً خاصة في العلاقات الدولية وإمكانيات استعمال الفضاء اقتصادياً وعسكرياً بالإضافة الى استعماله في المواصلات ولاتصالات علما بان بعض دول العالم قد دخلت في هذا المعترك ، وعند زيادة الدول القادرة على التنافس في ذلك الجزء من الكون فان مشاكل جديدة قد تبرز ، وقوانين ومعاهدات قد توضع لتنظيم العلاقات وحل المشاكل .

وبناء على ما تقدم فان الدول منذ عدت عقود بدأت تحاول تحديد مجالها الجوي بعد تطوير سبل الموصلات والطائرات بين ارجاء العالم ، وكان اول مؤتمر عقد لهذا الامر في باريس عام ١٩١٩ ، وكان الغرض منه هو تنظيم الملاحة الجوية بين دول العالم وخاصة بعد ان اثبتت الطائرات امكانياتها وقدرتها وخطورتها إثناء الحرب العالمية الأولى ، وكانت نتيجة ذلك المؤتمر احقية كل دولة في تحديد سيادتها الكاملة على مجالها الجوي وبعد ان صاحب التطوير التقني مجال الطيران والطائرات ، عقد مؤتمر اخر في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٤ لمناقشة نفس المشاكل التي تتعلق بالطيران والمواصلات ، وكان من ضمن الأمور التي أضيفت الى ما تقرر في مؤتمر باريس هو حق الطيارين التحلق في أجواء الدول بعد استحصال الموافقات الاصولية المسبق، وكذلك ربط حدود المجال

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الجوي بمدى الارتفاع الذي كانت الطائرات تستطيع ان تصل اليه في طيرانها ، وبهذا اصبح الفضاء الخارجي حرا في تمتع كل الدول الراغبة في استعماله .

وبعد قيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ اتخذت قرارات دولية في هذا المجال حيث رفضت مبدأ السيادة المنفردة على الفضاء الخارجي ، حيث ان سرعة الارض حول الشمس هي (٦٦.٠٠٠ ميل في الساعة) وحركة المجموعة الشمسية مليون ميل في الساعة ، لذا فان اي نقطة في الفضاء سوف تمر فوق اي دولة من دول العالم، وعندما بدأت الأقمار الصناعية والسفن الفضائية تجوب الفضاء الخارجي في عقد الخمسينات وكذلك ما تسبب الطائرات النفاثة من إزعاج وتلويث للجو فقد قامت تساؤلات حول تحديد المجال الجوي ولذلك عقدت اتفاقات ووضعت معايير ومقاييس لحدود المجال الجوي ومن هذه الامور هو تحديد المجال الجوي بالنقطة التي تكون فيها جاذبية الشمس أقوى من جاذبية الارض ،او عند وصول درجة الحرارة الى حدها الادنى والذي يتماشى مع نهاية المجال الجوي ، او عند بقاء لون السماء ازرق عند الارتفاع عن سطح الارض .

مع كل هذه الانواع من الحدود السياسية بين دول العالم سواء في الارض او في البحر او في الجو والاتفاقيات المتعلقة فيها، لا يزال العالم يشهد عدد كبير من المشاكل المتعلقة بالحدود وذلك لبروز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية العسكرية المرتبطة بأطماع بعض الدول التوسعية التي تخلق الحروب والصدامات المسلحة بين الدول المتجاورة .

الحدود السياسية في المستنقعات:

تعد المستنقعات وسيلة فصل بين الدول التي تمتد بينها ، اذ ان عبورها في بعض الحالات يعد عملية شاقة ومتعبة ، ومن أهم المستنقعات التي تعد كحدود بين الدول مستنقعات بربيت التي تفصل بين غرب روسيا وبين بولندا والتي تنبع منها الروافد الغربية لنهر النيبر ، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت داخل الأراضي

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الروسية ، كذلك مستنقعات هور الحويزة التي تفصل بين العراق وإيران وتعتبر بمثابة خطوط دفاع للدولة التي تحدها لكونها تعرقل سير العمليات الحربية وتقدم الجيوش عبرها.

مشاكل الحدود السياسية:

من خلال دراستنا للحدود السياسية بأنواعها وفروعها وضحنا بعض ما تعززه الاطماع الاقتصادية والطموحات السياسية والعسكرية لبعض الدول المتجاورة من تطلعات توسعية وطموحات اعتدائية على بعض الاقاليم والمناطق الجغرافية والتي تبرز اهميتها وخطورتها لخدمة مطامع تلك الدول ، لذا فهي تحاول تبرير أحقية مطالبها ومشروعية دعاواها ما اجل تحقيق مبتغاها وعندما تصطدم تلك الاطماع بالحق الدفاعي للدول صاحبة العلاقة تبرز المشاكل وتتطور في المناطق الحدودية والتي قد تصل الى مرحلة النزاع المسلح ، ومن امثلة المشاكل في الحدود بين الهند والصين حيث ان الصين تطالب الصين بمناطق حدودية وتعتبرها من اراضيها ، وكذلك المشاكل بين الصين وروسيا والمشاكل بين فرنسا وألمانيا عبر القرون الوسطى وما صاحبها من حروب وتبادل في المناطق الحدودية بين كلا الدولتين حتى استقر الامر بينهما على ما هو عليه الان ، كما ان هو سبب قيام الحرب العالمية الثانية مطالبة المانية ببعض المناطق التي سلخت منها واعطيت الى بولندا كميناء دانزنغ والممر العائد له ، وان معظم دول أوروبا واسيا وإفريقيا كانت قد حصلت فيها مشاكل حدودية مثل مشكلة الحدود بين ليبيا وتشاد وكل هذه المشاكل سببها التطلع الاقتصادي والعسكري والذي في كثير من الاحيان كانت البذور التي وضعها الاستعمار هي الي دفعت لهذه المشاكل .

ولابد لنا من التكلم عما يتعلق بالآمن القومي والحماية للمصالح الاقتصادية والعسكرية ، اذا ان الغرض الأساسي لإقامة الحدود هو تحديد الملكية والسيادة ومن ثم توفير الامن والحماية من الاعتداءات والغزوات الطامعة من الدل والقوى المجاورة

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

لذلك أقامت الدول الاستحكامات الدفاعية في المناطق والاقاليم التي يحتمل ان تجذب المطامع الاجنبية عن طريقها ، وخير الأمثلة هو ما قامت به فرنسا من بناء **حصون ماجينو** في حدودها الشمالية الشرقية لمواجهة الاطماع الألمانية والتي دعت المانيا الى اقامة استحكامات دفاعية مقابلة لها وهو **خط سيغفريد** لردع فرنيا .

ومع تطوير تقنية السلاح والدمار الذي يصاحب الحروب ومدى سرعة وفاعلية التدمير وتخطي العقبات ، بدأت هذه الحصينات تفقد بعضاً ان لم تكن كامل وظيافتها للحدود السياسية .

وفي المجال الاقتصادي والذي يكون عادة جاذباً للأطماع تحاول دول تعيين الحدود بدقة حتى لا تصبح امكانية استغلال هذه الموارد سبباً في قيام النزاع والمشاكل الحدودية بين الدول المتجاورة ، والانتماء السياسي والقانوني الدولي هو سبب من الأسباب التي قد تؤدي الى اثارة المشاكل الحدودية كان يرتبط المواطن بلغة وتاريخ ودين لأنه يخضع لقوانين ومواطنة وسيادة دولة يعيش فيها ، لان اقليمه الذي يعيش فيه كان قد الحق بدولة اخرى لأسباب سياسية واقتصادية .

ومن الامثلة على ذلك اقليم الاسكندرونة العربي الذي الحق بتركيا نتيجة مساومة سياسية بين فرنسا من جهة وتركيا من جهة اخرى لإطلاق ايدي كل منها في منطقة عربية تجاورها على حساب اراضي الوطن العربي ، وتعد ارتيريا مثل اخر عندما كوفئ هيلاسلاسي إمبراطور الحبشة على خدماته للحلفاء وذلك بالحاق اقليم ارتيريا العربي ليقدم للحبشة اطلالة على البحر الاحمر .

وتأتي على رأس القائمة فلسطين التي أعطيت للصهيونية العالمية لإقامة دولتها هناك والتي صاحب ذلك النزاع التوسيع لضم مناطق واقاليم عربية حدودية على حساب الامة العربية وقد كان لقيام الكيان الصهيوني واغتصابه لفلسطين الآثار المعروفة لمشاكل الحدود مع كل من لبنان وسوريا ومصر والتي أخذت من هذه

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

مناطق حدودية نتيجة حرب عدوانية توسعية ، وان الدافع الاقتصادي للمياه والموارد الاخرى والامن والحماية السبب الرئيسي في خلق تلك المشاكل الحدودية مع دول الوطن العربي المجاورة ، لذلك يمكن القول ان معظم المشاكل التي تحدث عند الحدود السياسية لها دوافع اقتصادية وعسكرية امنية ولحماية السكان ، حتى ولو كان هذا على حساب المفاهيم الإنسانية والقانونية وان العالم سوف لن يخلو من هذه المشاكل مادامت الاطماع البشري لم تعالج علاجاً جذرياً وواقعياً لحقوق الدول المتجاورة بشكل عادل ومرضي لكافة الجهات صاحبة العلاقة.

الحدود الحضارية والبشرية :

ويستعمل بعض الجغرافيون مصطلح الحدود الحضارية والحدود الاثنوغرافية التي تفصل بين الأمم والشعوب التي تختلف عن بعضها في انتمائها الحضاري والديني واللغوي والتاريخي والى حد كبير الاثنروبولوجي لان حدود سياسية كهذه إذا ما تماشت مع الظواهر الطبيعية الحاجزة فأنها تفصل فصلاً تاماً بين الشعوب والأمم المختلفة ، ومن امثلة هذه الحدود بين دول العالم والتي تتماشى بين الحدود هي العراق وإيران والتي تفصل الحضارة العربية عن الحضارة الفارسية ، وكذلك الحدود بين فرنسا واسبانيا والتي تتماشى مع جبال البرانس والتي تفصل بين الحضارة الفرنسية من جهة والحضارة الاسبانية من جهة اخرى ، وكذلك الحدود بين الصين والهند التي تفصل بين الحضارة الصينية الكونفوشيوسية وبين الحضارة الهندية الهندوسية، وكذلك الحدود بين الهند وباكستان التي تفصل بين الحضارة الاسلامية والحضارة الهندوسية ، وكذلك بين الصين والجهوريات الاسيوية والتي تفصل بين الدولتين من حيث الخلفيات الحضارية وليست المعتقدات السياسية والفلسفة الاقتصادية ، كما ان الحدود بين أوربا التي تختلف عن بعضها من حيث اللغة والحضارات وفي احياناً كثيرة المعتقدات المذهبية التي تختلف عن بعضها والتي كانت تتناحر في العصور التاريخية الوسطى بسبب ذلك الاختلاف ، لذلك فان

اعداد الدكتور حسين عبد الحميد الزهيري

احسن امثلة للحدود السياسية التي تقوم بالفصل الجيد والابتعاد عن المشاكل هي تلك الحدود التي تتماشى مع الفصل الحضاري والسياسي وتتخذ من الظواهر التضاريس حدا فاصل وحاجزاً طبيعياً بين الأمم المختلفة .

المياه الإقليمية (والحدود البحرية)

تقع معظم العالم على أجسام مائية بحرية او محيطية وتختلف هذه الدول باطوال اطلالتها على تلك البحار والمحيطات ، ومع ذلك فإنها تحاول جاهدة لأسباب أمنية واقتصادية ان تجعل من مساحات تلك المياه المجاورة لها مياها مملوكة لها تطبق عليها سيطرتها وسيادتها وقوانينها ، وقد حاولت الدول البحرية المهمة (اي القوى التي تستعمل البحار بشكل مكثف في تجارتها وعلاقات الدولية) من إيجاد صيغة يتفق عليها للبعد لأفقي للمياه المجاورة للمياه المجاورة من اجل تأخذ (تلك الدول البحرية) حريتها في الملاحة ولانتفاع المادي والعسكري بما اتفق على تسميته بالمياه الدولية ، وقد عقدت عدت مؤتمرات دولية من اجل تحديد تلك المساحة المائية الساحلية كان اخرها في مطلع الثمانينات ، إلا ان بعض الدول رفضت التقيد بتلك الاتفاقات لأسباب اقتصادية أمنية ، لذلك نجد ان ما حاولت الاتفاقيات الاخذ به كمبدأ للبعد هو (٦) اميال بحرية ابتداء من تلاقي اليابسة بالماء إلا ان نجد الكثير من الدول لا تقر بذلك ، فبعض الدول تتخذ مسافة (١٢) ميلاً بحرياً واخرى (٢٠) وبعضها (٥٠) وبعضها (٧٠) وبعضها تذهب المسافات بعيد تصل الى (٢٠٠) ميل بحري امتداد لمياهها الاقليمية الى المنطقة الاقتصادية ومن هذه الدول بيرو والاكوادور وتشلي والأرجنتين ، وان ايطاليا تتبع مبدأ (٢٠) ميلاً والمغرب (٧٠) ميلاً بحرياً ، اما معظم دول العالم تتخذ مبدأ (٢٠) ميلا بحرياً .

ان الناحية الاقتصادية بالدرجة الأولى هي التي تحدد تلك الإبعاد خاصة ما له علاقة بصيد الأسماك او المعادن الموجودة تحت الجوف القاري في مياه البحار

والمحيطات وان كل الاتفاقيات التي حاولت الأمم المتحدة تطبيقها واجهت معارضة من بعض الدول لأنها تعتبرها مجحفة بحقوقها وسيادتها وملكياتها .

وما دام البعد الأفقي لا يمكن الاتفاق علية بشكل جماعي فلماذا لا يطبق البعد العمقي للمياه ، وهو عبارة عن الاتفاق على بعد عمقي معين للمياه تتماشى مع الحدود للمياه الاقليمية للدول المطلة على الاجسام المائية ، علما ان الساحة الافقية في هذه الاحوال لا تكون متساوية في كل النقاط لان اعماق المياه تختلف من منطقة الى اخرى ، فمثلا يتفق على مناطق الأعماق ٦٠ قدما و١٠٠ قدم حسب المستوى العام لأجسام المائية صاحبة العلاقة وقد تكون اكثر او اقل حسب ما تتفق عليه الدول المعنية بالأمر.

ولتعريف المياه الإقليمية بشكل عام نقول (انها المساحة المائية التي تحادد سواحل الدول المطلة على الاجسام المائية والتي تعتبرها ضمن ملكيتها وتسري عليها كافة قوانين وسيادة تلك الدولة) ، وقد كانت هذه المسافة في القديم يتفق عليها مبدئياً بثلاثة أميال ابتداء من التقاء الماء باليابسة ، وان سبب تحديدها بثلاث اميال آنذاك كان لقوة بعد القذيفة المدفعية والتي كانت في ابعد مداها هو(٣) اميال بحرية ، وقد ربط ذلك البعد بالناحية الامنية والعسكرية دفاعاً وهجوماً ، الا ان تطوير الأسلحة ومدى ابعادها وكذلك تعقد الانتفاعات الاقتصادية (صيداً ومعادناً) ادى الى اختلاف مسافة الابعاد من دول الى اخرى حسب ما ترتأيه امنياً واقتصادياً ، علما ان الملاحة الامنة الدولية منها والاقليمية لا يشملها المنع اذا صاحبها اعلان عن موعد قيامها واخذ الموافقة عليها من الدولة صاحبة العلاقة حتى لا يتعارض ذلك مع حرية الملاحة التجارية الدولية ، وقد اكد قانون البحار الذي اقر عام ١٩٨٢ بان اتساع البحر الاقليمي لا يزيد عن (١٢) ميلاً بحرياً، وعند ذكرنا لمصطلح الملاحة الآمنة او البريئة نعني بها الملاحة التجارية او العادية المشروعة وغير المرتبطة بعمليات التهريب او بمفهوم العمليات العسكرية الدفاعية والهجومية وما يرتبط بالنواحي

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الصحية كمكافحة الاوبئة والامراض القادمة من الدول الاخرى والحجر الصحي وكذلك المحافظة على الثروات الطبيعية الموجودة في تلك المياه او تحتها اي في طبقات قيعانها ، ولذلك نجد بعض الدول تحدد مياهها الاقليمية في احيان كثيرا لمفاهيم ومصالح الاقتصادية حتى ولو امتد بعد تلك المياه (٢٠٠) ميل ، الا انها تعلن عن عدم ممانعتها لحرية الملاحة الدول البريئة اي ان مياها الاقليمية في هذه الحالة هي مياه إقليمية من المفهوم الاقتصادي والسياسي وليس ضد الملاحة البريئة المرتبطة بالتجارة الدولية .

ان معظم الاتفاقيات لم تلاق النجاح الكامل ، الا ان بعض الدول بنودها قد أقرت واتفق عليها معظم دول العالم خاصة ما يتعلق بتحديد نقطة بدء قياس المياه الاقليمية ورابطه بالخط الذي يصل إليه أدنى منسوب للمياه عند حدوث الجزر، واتفق كذلك على ان المياه الاقليمية للدول الجزرية يجب ان تحسب لكل جزيرة على حدة حتى لا تعمد تلك الدول على ادعاء ملكية المساحة المائية المحصورة بين جزرها خاصة بين الجزر المتباعدة كثيراً عن بعضها ، وتختلف طريقة قياس مسافة المياه من دوله الى اخرى ولو اتفق على اساس وحدة المسافة الافقية ولكن مع هذه الطرق سنذكر المزايا وعيوبها:

١- **طريقة التوافق الشكلي(الربليكا Replica):**

وهي طريقة رسم خط الساحل حسب تعرجاته او كما يتصل بماء البحر على البعد المسافي المتفق عليه من مدى الإقليمية الذي تريده الدولة ، اي انها توسع مياهها وترسم شكل توافقياً مع خط سواحلها وشكله الطبيعي حسب البعد الذي تعترف به وتقره .

٢- **طريقة خط القاعدة او الاساس (او الخط التقليدي)**

وهو عبارة عن رسم خطوط قاعدة مستقيمة بين كافة النقاط والجهات البارزة في خط الساحل وبعد ذلك تحدد المياه الاقليمية بناء على المدى الذي ترتأيه الدولة

اعداد الدكتور حيدر عبد المجيد الزهيري

لبعد مسافة مياهها الاقليمية وهي بذلك تحديد بعضاً من مياهها الداخلية اي ان ما يترك بين هذه الخطوط المستقيمة والخلجان الداخلية تعتبر مياها داخلية لا علاقة لها بالمياه الاقليمية المراد تحديدها.

٣-**طريقة الأقواس** (arc line or curved line or enveloped method)

وهي عبارة عن طريقة رسم أقواس دوائر من كافة نقاط الساحل ومن خطوط القاعدة التي تحدد المياه الداخلية التي ذكرناها في الفقرة الثانية ، وتكون هذه الأقواس بنصف قطر يساوي مدى المسافة للمياه الاقليمية المراد تحديدها بالنسبة للدولة اي ان هذه الطريقة تجمع بين طريقتي الأقواس والقاعدة الاساسية التقليدية ، وعند تلاقي او تقاطع هذه الاقواس يرسم الخط النهائي للمياه الاقليمية الذي تتبعه الدولة .

وفي الحقيقي يمكن تحديد خمس مناطق مائية الى جوار السواحل للدولة وهي :

- **المياه الداخلية** internal waters : وهي الفتحات والمصبات للأنهار والخليجان الصغيرة او الكوات enclaves.
- **والمياه الاقليمية** territorial waters : والتي هي نطاق او مساحة من المياه البحرية المحددة ابعادها الخارجية كحد سياسي واقتصادي الدولة .
- **والمياه الملاصقة او التكميلية contiguous waters** : وهي المياه التي تأتي مباشرة بعد الحد الخارجي للمياه الاقليمية وفي هذه المياه تمارس السلطات الجمركية وإجراءات الهجرة والقوانين المالية والصحية والمتعارف عليها ان لا تزيد مسافة المياه الاقليمية والمتلاصقة عن١٢ميلاً .
- **والمياه المحايدةdiffusion** : وهي المياه التي تمنع الدول فيها ممارسة العمليات العسكرية وتعتمد مساحة هذه المياه على قوة الدولة وجبروتها العسكرية

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

لان بعض الدول تحدد لها مياه في مناطق بعيدة لتجري فيها تجاربها على الأسلحة .

- **واخيرا ما يسمى بأعالي البحارhigh seas :** وهي المياه المفتوحة كلياً للملاحة الدولية وبدون قيود والتي ليس لدولة او لأحد سلطة عليها .

لذلك تعد الحدود البحرية جزء من النطاق الاقليمي لسيادة الدولة الساحلية تقوم فيها بما يرتبط بالمعاملات الجمركية والصحة والهجرة ومراقبة العمليات العسكرية غير الودية .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

الفصل السادس

النظريات الجيوبولتيكية المتعلقة بالدولة

تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية Geopolitics من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين ، ولكن الجيوبوليتيك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علماً حديثاً متفرعاً عن الجغرافيا وعاملاً هاماً من عوامل دراسة الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية الأمنية والاستراتيجية العسكرية ، فمنذ فترات تاريخية سابقة أشار المؤرخ الإغريقي **هيرودوت** (٤٨٤ ق.م – ٤٢٥ ق.م) في مؤلفاته التاريخية (إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها) ، وحاول الفيلسوف والمفكر السياسي الفرنسي **مونتسكيو** (١٦٨٩م– ١٧٥٥م) في كتاب **روح القوانين** Esprit des lois في عام ١٧٤٨ وأيضا في كتابه الآخر الدفاع عن روح القوانين De’fense de l’esprit des lois عام ١٧٥٠ أن يبين الأسباب الكامنة وراء وجود قوانين معينة في بلد معين وصلة هذه القوانين بالمناخ والبيئة وقد ربط مونتسكيو الجغرافيا بالإقتصاد عن طريق العوامل الطبيعية مثل البحار والمحيطات فهذه العوامل تؤثر في النهج السياسي للدول .

وقد تناول **ادولف هتلر** مصطلح المجال الحيوي وربطه بالعوامل الجغرافية والطبيعية التي تؤثر في النهج السياسي للدول وقد ظهر هذا المصطلح في كتاب كفاحي والذي نشره هتلر للمرة الأولى عام ١٩٢٥ ، وتعددت نظريات الجيوبوليتيك وتطورت عبر فترات زمنية مختلفة وقد أدى تطورها إلى اهتمام السياسيين بمدلولاتها، وبالتالي فهناك ارتباط بين نظريات الجيوبوليتيك ومفهوم الأمن البحري ، وخصوصاً أن هذه النظريات ارتبطت بالقوة والسيطرة والسيادة فحسب قول المفكر الفرنسي

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

برتران بادي (لا بد من إعادة التفكير في مبدأ القوة لان أغلب الكوكب الأرضي قد مسّه العنف ، ولأول مرة نعي أنه لا يوجد مكان واحد في العالم محمي من مخاطر العنف والإرهاب ، يُضاف لذلك أن العنف ظاهرة معولمة مثل سائر الظواهر الأخرى ، لذا فالعالم مقبل على مستقبل مؤلم متخم بالصراعات) .

والواقع أن نظريات الجيوبوليتيك تتفق على مبدأ القوة والسيطرة ولكنها تختلف في تحديد نوعيتها ؛ فنجد أن عالم الجغرافيا البريطاني **هالفورد ماكيندر** Halford Makinder أشار أن البر هو بمثابة القوة والسيطرة الجيوبوليتيكية ، ويرى المفكر العسكري الأمريكي **الفريد ماهان**Alfred mahan أن القوة و السيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالبحار والمحيطات ، أما المفكر السياسي الأمريكي **سبيكمان**Spykman فقد أشار أن قوة السيطرة الجيوبوليتيكية ترتبط بالتحالف بين قوة البحر وقوة البر معاً ، وقد اختلف المفكر الروسي **الكسندر دي سفرسكسي** Alexender De Sversky عن المفكرين السابقين الذي رأى أن القوة والسيطرة للوضع الجيوبوليتيكي ترتبط بالسيادة الجوية ، والواقع أن النظرة التراكمية المرتبطة بمفهوم الأمن البحري تندمج مع مجموعة النظريات السابقة .

- **النظريات الجيوبوليتيكية**

أن النظريات الجيوبوليتيكية التي ظهرت عبر السنين ، سواء القديم منها او المعاصر ، تهدف في اساسها ومبتغاها الى اتباع سياسة بناء القوة الذاتية للكيانات السياسية المعنية بالأمر ، وإن هذه النظريات في تطبيقها تعمل أما لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول التي ينتمي اليها مؤسس النظرية وتحقيقها وتأمين استمراريتها ، أو للتحذير أحياناً من احتمال قيام قوة منافسة تتهيأ لها المقومات لبناء قوتها الذاتية وعندئذ يبرر الى الوجود خطراً يهدد مصالح الدولة ، أو

للسببين السالفي الذكر معاً ، أي استعمال النظرية التطبيقي لخدمة الناحيتين في أن واحد ، والمهم في كل هذا هو الارتباط الوثيق والاصيل بين علم الجيوبوليتيكس وبين مفهوم سياسة بناء القوة الذاتية للدول ، لأن مكانة الدولة في سلم القوى على المسرح العالمي يرتكز أساساً على قوتها الذاتية الشمولية التي ترتبط بكافة العناصر كالاقتصاد والسكان (الحياة الاجتماعية) والظواهر الجغرافية والسياسية والعسكرية وكافة مكونات الدولة ، علماً بأن عناصر وعوامل القوة هذه ليست ثابتة لا مكاناً ولا زماناً أي أنها مغيرة تبعاً لتغير واقع الحياة وظروفها.

لذلك فإن سياسة بناء القوة الذاتية للكيانات السياسية يعتبر من الأمور الرئيسية ليس فقط بالنسبة للقيادات السياسية في الدول ، بل كذلك بالنسبة للباحثين في علوم الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكس والعلاقات الدولية ، ونظراً لأهمية القوة الذاتية (في مضمار العلاقات الدولية) نجد أن تفسيرها أتخذ اشكالاً تختلف من باحث الى أخر ، فقد عرفها كل من **ميكافيلي وهوبس ومورغنثو** علي أنها :-

"الوسيلة والغاية النهائية التي تعمل الدول للوصل اليها في مجال علاقاتها الخارجية" بينما نجد **ستانسجر** يعرفها بأنها : " قابلية الشعوب في استثمار ما لديها من مقومات مادية أو غير مادية بشكل يرتبط بسلوك الدول الاخرى تجاهها " ، لذلك فإن علاقات الدول هي علاقات قوة تخضع لمعايير المصالح القومية وقوانينها .

اولاً: نظرية المجال الحيوي LIVING SPACE

ترتبط هذه النظرية بالمفهوم الجيوبوليتيكس الذي ذكرناه مسبقاً ، الا وهو ان الدولة هي كالكائن الحي ، كما انها تتماشى مع فكرة الحتمية للظواهر الجغرافية التي تشكل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ، وكان **فريدريك راتزل** (الالماني) هو الذي اسس هذه الفكرة او النظرية (الذي عاش للمدة ١٨٤٤-١٩٠٤) بشكلها

العلمي، فقد اراد راتزل ومن ايده آنذاك أن يعطوا أساساً جغرافياً لكل من علمي السياسة والعلاقات الدولية ، حيث ابرزوا زخماً قوياً لمبدأ التوسع الاقليمي كضرورة عضوية للكيان السياسي .

ومن هذا المنطلق بدأ الجغرافيون والسياسيون يؤكدون في دراستهم وأفكارهم على أهمية الرقعة أو الحيز الجغرافي الذي تشغله الدولة بالنسبة لعدد سكانها وأعتبرو سعة هذا الحيز الجغرافي قوة سياسية واقتصادية ، فقد ذكر راتزل أن المجال الكبير للدولة يحفظ الحياة لها ، وقد أصبحت هذه الفكرة عقيدة المانيا النازية فيما بعد فضلاً عن القوانين السبعة التي وضعها راتزل للنمو الأرضي للدولة والتي بررتها النازية في تحقيق أهدافها التوسعية لضم أقاليم جديدة بحيث يشكل المجال بذاته قوة سياسية ، اذ أن اعتقادهم ارتبط بأفضلية شعب على حساب حضارة وشعب أخر، وهذه القوانين السبعة هي :-

١. تزداد رقعة الدولة بنمو الثقافة الخاصة بالدولة ، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً ثقافياً خاصاً فإن الأراضي الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة ورقعة الدولة .
٢. أن نمو الدولة عملية تتبع مختلف مظاهر نمو السكان فيها ، حيث أن هذا النمو يجب أن يحصل قبل بدء التوسع للدولة ، كنمو الأفكار والإنتاج الاقتصادي التجاري وكافة النشاطات التبشيرية .
٣. يستمر نمو الدولة حتى يصل الى مرحلة الضم أي بإضافة وحدات سياسية صغرى لها .

٤. إن الحدود السياسية للدولة هي العضو الحي المغلف لها ، وتبعاً لذلك فالحدود هي دليل النمو والقوة والتغيرات العضوية الأخرى .

أعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيري

٥.إن سعي الدولة في نموها من الناحية السياسية هي بضم أجزاء مهمة كالسواحل ومجاري الأنهار والأقاليم الغنية بمصادر الثروة الطبيعية.

٦.أن دافع الدولة للتوسيع الأرضي يأتي على يد حضارة أرقى من حضارة دول أخرى .

٧. أن الميل العام للتوسع للضم ينتقل من السيطرة على دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد " حيث أن تاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام ".

مما تقدم نجد أن راتزل في نظريته للمجال الحيوي أعطى أهمية كبيرة وخاصة للحدود السياسية ، ومن هنا تلعب المساحة أو الرقعة الكبيرة والموارد الموجودة دوراً مهماً في بناء القوة السياسية للدول ، وقد تبنى أفكار راتزل هذه كل من السويدي كيبلين والمفكر الألماني كارل هاوسهوفر الذي طورها إلى الشكل الذي اعتنقها الحزب النازي الألماني وطبقها في بناء الرايخ أيام هلتر .

ومن هذا نجد أنها نظرية جيوبوليتيكية جاءت لخدمة مصالح ولتحقيق أطماع دولة على حساب الدول الأخرى وبشكل عنصري ، وأن هذه الأفكار تطبق من قبل الكيان الصهيوني حالياً ، ولأجل الزيادة في تفسير وتطبيق هذه النظرية في الماضي وتبني النازية لها ، نقول أن هاوسهوفر بعد أيمانه واعتناقه لآراء راتزل وكيبلين بالمجال الحيوي ، أصبح المؤسس لمعهد ميونخ للجيوبوليتيكس ، وكان من طلابه **رودلف هيس** الذي كان صديقاً لهتلر .

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

ثانياً: نظرية ماهان (نظرية القوى البحرية)

أو تسمى كذلك بمبدأ استراتيجية القوة البحرية العسكرية، والتي جاء بها **اليفرد ماهان** Alfred T. Mohan الذي يعتبر من أوائل الجيوبوليتيكيين المتخصصين بالقوة البحرية وأستراتيجيتها ، اذ كان ماهان ادميرالاً أمريكياً ومفكراً جيوبوليتيكياً ، ألف كتابه المشهور (أثر القوة البحرية على التاريخ) عام ١٨٩٠ ذكر فيه معتقداً أن الدول يجب أن تتوسع أو تضمحل ، وأن ليس هناك دولة تستطيع أن تحتفظ برقعتها إذا بقيت ساكنة دون حراك وأراد بآرائه هذه خدمة الولايات المتحدة الأمريكية لأنه اعتقد أنها ستصبح قوة عالمية في المستقبل ولذا كان داعياً ومتحمساً لزيادة قوتها البحرية بشكل تتماشى به مع مصيرها التوسعي كقوة عملاقة ، والف كتاباً أخر عنوانه (تأثير القوة البحرية على ثورة الإمبراطورية الفرنسية بين ١٦٦٠-١٧٩٣) ، وذكر " بأن وجود أسطول حربي قوي يستطيع القيام بمهام الهجوم سيضمن للولايات المتحدة سيادتها المطلقة في البحر الكاريبي والمحيط الهادي ويتيح لها نشر رسالتها الثقافية في الشرق الأقصى " ، وقد فتحت أراء ماهان هذه افاقاً جديدة في نظر الذين يدعون الى مبدأ " المصير الواضح Manifest Destiny " الذي يرمي إلى توسع الولايات المتحدة في قارة أمريكا الشمالية عن طريق عملية مسالمة ، والحقيقة هناك تشابه كبير بين فكر ونظرية المجال الحيوي السالفة الذكر وبين فكرة المصير الواضح إذ كلاهما يحتضن فكرة التوسع على اعتبارها ضرورة حيوية في حياة الدول لان الدولة (كائن حي)، وإن هاتين النظريتين يتطابقان في آرائهما مع نظرية أو فكرة المناطق الواسعة المتكاملة اقتصادياً ، لذا فإن آراء ماهان تأخذ فكرة التوسع الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية إلى الغرب والشمال والجنوب وأصبحت تناسب المبدأ الأمريكي الذي يحاول أيجاد تبرير لنظرية أسس الوحدة الجغرافية لقارة أمريكا الشمالية ، وأن نظرية ماهان لم تقتصر على القارة وحدها بل أضافت إلى مبدأ

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الربيعي

المصير الواضح روحاً للتوسع فيما وراء البحار وقادت الولايات المتحدة إلى الظهور على المسرح الدولي كقوة عالمية عن طريق القوة البحرية ، والواضح أن فلسفة الازدراء للدولة الصغيرة مازالت تظهر على شكل أفكار لبعض ساسة الولايات المتحدة مثل **هنري كابون لودج** الذي قال أن قيمة الدول الصغيرة بالنسبة لتقدم العالم قد عمّرت الكثير ما ينبغي ، ويعتقد ماهان أن محيطات العالم قد أصبحت بحاراً داخلية للإمبراطورية البريطانية وان طرق التجارة الدولية هي شاريين حياتها لذلك فمن حق بريطانيا (آنذاك) أن تجهز قواتها البحرية للقيام بإعداد الحل النهائي ، إن لم يكن الحل الوحيد ، للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية ، وأوضح ماهان كذلك أن سيادة بريطانيا على البحار ترجع بصورة رئيسية إلى فعالية تنظيماتها الإستراتيجية (السوقية) والتكتيكية (التعبوية) ألتي أصبحت من خصائص عمليات البحرية البريطانية ، وقد استخلص قاعدة أساسية ألا وهي مبدأ (تركيز القوة Concentration of Power) ، أي أن نظريته كانت مبنية على مبدأ سيادة الأسطول البحري ، وأن جوهر الإستراتيجية البحرية يجب أن يوجه ضد القوة الرئيسية التي يضعها العدو في الميدان وليس ضد غزو تجاري أو حرب عصابات ، وطبيعي أي نقول إن الغاية الأساسية لهذه الإستراتيجية هو ربح معركة التسلط على البحار عن طريق ضرب أسطول العدو الضربة القاضية .

وقد لاقى هذا المبدأ قبولا في كثير من دول العالم ذات المطامع والتطلعات التوسعية فقامت ببناء أساطيل قوية مما أعطى إشارات الإنذار إلى بريطانيا بوجود الأخطار وتهدد مصالحها وممتلكاتها المنتشرة في أرجاء المعمورة آنذاك أي أن البحر أصبح مصدراً للعظمة ووسيلة للتوسع ، ويعتبر ماهان وآراؤه أكثر من وضع الولايات المتحدة الأمريكية على طريق العظمة والقوة العملاقة ، والذي أوحى للجيل الجديد من ساسة أمريكا بالتفكير بالقوة العالمية والرقعة الأعظم .

وكان قد أدرج ماهان عدة نقاط أساسية لها أثرها في تطور القوى البحرية ، وفي ضوئها يمكن تقدير إمكانية كل دولة في هذا المضمار وهذه النقاط هي :-

١-الموقع الجغرافي للدولة فيما إذا كانت تستطيع الدولة من التحكم بالطرق التجارية.

١-مكوناتها الطبيعية ومميزات الظهير (Himter Land) الذي يجب أن يكون من مؤهلات لإسناد القوة البحرية .

٢-مساحتها ، أن تكون ذات مساحة تساعد على تكوين قوة بحرية وديمومتها .

٤-عدد سكانها ، أن يكون عدد السكان كافياً وتوجههم نحو البحر .

٥-خصائص القومية والصفات القومية لشعب الدولة البحرية

٦-النظام السياسي المطبق فيها وذات سياسة تشجع على أن تكون دولة بحرية .

كما ان لماهان اراء اضافية في الاستراتيجية البحرية ووسائل الدفاع القومي حيث يقول (ان الدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية لا يكون فقط بمنع محاولات وصول سفن العدو الى سواحلها بل يكون في اعداد اسطول من الوحدات البحرية ، الضخمة التي تحول دون فرض اي حصار على البلاد والتي تعمل على ابقاء الموانئ مفتوحة لاستقبال السفن ، وظل ماهان في الربع الاخير من القرن التاسع عشر يلح على ضرورة بناء السفن الكبيرة وتوسع امريكا فيما وراء البحار وجعل جزر (هاواي) موقعاً امامياً سوقياً ثم شق قناة بين قارتي امريكا الشمالية والجنوبية (قناة بنما) والوصول الى التفوق البحري في كل من البحر الكاريبي وشرق المحيط الهادئ

وعلى الرغم من ان نظرية ماهان لاقت قبولاً واسعاً ، الا انه كان بين الحين والاخر يؤكد على موقع بريطانيا الجغرافي الفريد الذي يحتمي بالاجسام المائية التي تحيطه، وانه لا توجد في قارة اوربا اية قوة تستطيع في آن واحد ان تعد جيشاً قوياً وقوة بحرية تنتزع بها من بريطانيا سيادة العالم ، لذا كان يدعو الى الارتباط

المصيري بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، ولكننا نلاحظ ان الوضع قد تغير في القرن العشرين على اليابسة والبحر في غير صالح بريطانيا ، ومن العجيب ان ماهان واتباع نظريته لم يستشفوا هذه الحقيقة المستقبلية الواضحة ، الا اننا نجد انهم ركزوا على النقاط المهمة التالية في نظريته وهي :

١. إن التحكم في البحر ضرورة دولة للسيادة العالمية .
٢. ما من دولة تستطيع أن تكون قوة برية وقوى عظمى في آن واحد .
٣. أن تحالف بريطانيا والولايات المتحدة سوف يمكنها من السيطرة على العالم والتحكم في القواعد الإستراتيجية التي تسيطر على طرق الملاحة الدولية .
٤. لم يغفل ماهان أهمية موقع روسيا (القيصرية) وسيادتها القارية حيث يستحيل على أي قوة بحرية اقتحام هذه الكتلة اليابسة .
٥. اعتقد أن المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض ٤٠-٣٠ شمالاً هي منطقة انعدام الصدام بين القوة البرية والقوة البحرية.
٦. آمن بالإمبراطورية الاقتصادية ، أي التغلغل الاقتصادي في دول العالم من دون تكون مستعمرات تقليدية .

ثالثاً: نظرية ماكيندر او نظرية قلب العالم او النظرية المركزية :

لقد تميز ماكيندر في طريقة تحليله الجيوبوليتيكي ، الذي هو في حقيقته تحليل جيواستراتيجي ، باهتمامه بالأقاليم وتحليل عناصره ونظرته للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي، الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل إليها تتمتع بخاصة إستراتيجية، لذا يمكن أن نقول أن ماكيندر بدأ بداية جيوبوليتيكية وانتهى بنتائج جيواستراتيجية، ويبدأ تحليل ماكيندر عندما يقسم (في نظريته) العالم الذي يجمع ما

بين اليابسة والماء إلى ثلاث مناطق: منطقة القلب، منطقة الهلال الداخلي، ومنطقة الهلال الخارجي.

ولاحظ أن الجزيرة العالمية وهي تلك الحلقة المتصلة من اليابس وهي (أوروبا، آسيا، إفريقيا) تكون ثلثي مساحة اليابس كلياً ، وأن الكتل اليابسة الأخرى تكون الثلث الباقي وتحيط بالجزيرة العالمية متمثلة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، بينما تمثل البحار والمحيطات ثلاث أرباع العالم، وتكون كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي (World Ocean).

ويؤكد ماكيندر على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، كما يؤكد على فكرة مهمة جداً ، وهي أن المركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، والقارة الأوراسية من وجهة النظر الكونية تقع في مركز العالم (أي الوضع المتوسط المركزي) ويقع في مركزها ما سماه بقلب العالم أو الـHeartland وهذا هو رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم بأسره، فالهارتلاند هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية (World Island) ، وتشمل منطقة القلب التي أطلق عليها في بادئ الأمر بـ "منطقة الإرتكاز" "Pivot Area" جزءاً كبيراً من أوراسيا، هذه المنطقة يحدها من الشرق الصين ومنشوريا، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال الهمالايا، أما من الغرب فيحدها نهر الفولجا.

وينظر ماكيندر إلى الهارتلاند من زاويتين: على اعتبار أنه يشمل مناطق الصرف الداخلي في أوراسيا، وعلى اعتبار أنه يشمل المناطق التي يصعب على القوى البحرية الوصول إليها، "تحت الظروف السائدة حينذاك"، إذ يعتبر أن المحيط القطبي شرق البحر الابيض عقبة طبيعية للتحركات البشرية، أما بحر قزوين وبحر أورال وبحيرة بيكال فهي مياه مغلقة لا تتصل بالبحار الخارجية والطرق العالمية ،

إعداد الدكتور حسن عبد الحميد الزيدي

فعلى الاعتبارين السابقين نجد أن الهارتلاند ينطبق تقريباً على إقليم واحد، هو إقليم قاري تفصله مناطق انتقالية عن الأقاليم الهامشية البحرية في أوروبا وآسيا، وعلى هذا الأساس كانت عزلة الهارتلاند وأمنهُ راجعة إلى ظروف جغرافيته الطبيعية: المحيط القطبي المتجمد في الشمال، السلاسل الجبلية والصحاري المتسعة إلى الجنوب والشرق، لكنه سهل الاتصال نوعاً ما من جهة الغرب، حيث يسهل اتصاله بأراضي أوروبية عامرة بالسكان، فقوة الهارتلاند وأهميته يستمدها من اتساعه الكبير، فضلاً عن أمنهُ الطبيعي وتوسطه أوراسيا تقريبا، اذ لم "تهبه الطبيعة" قوة دفاعية فحسب، بل يتحكم أيضا في خطوط المواصلات الداخلية، فعوامل الاتساع والبعد عن منال القوى البحرية هي قلعة الدفاع الحصينة للهارتلاند، وهي القاعدة الأمينة للقيام بحرب هجومية، فضلا عما يتمتع به من معادن وثروات طبيعية، كما تصور ماكيندر منطقة ارتكاز ثانية سماها قلب الأرض الجنوبي، وتتكون من إفريقيا جنوب الصحراء ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي عن طريق بلاد العرب، ويحيط بقلب الأرض نطاق أو قوس من الأراضي ذات التصريف المائي الخارجي أطلق عليها ماكيندر اسم الهلال الداخلي Interi or marginal crescent" ويضم هذا الهلال أوروبا الغربية، والأرض العربية الواقعة في "الشرق الأوسط" والمناطق الموسمية في آسيا، وقد اعتبر ماكيندر هذه المنطقة، منطقة الصدام بين القوات البرية والبحرية، ويحيط بالهلال الداخلي قوس من الجزر التي تفصلها عن الهلال الداخلي بحار ومحيطات واسعة، سماها ماكيندر "بالهلال الخارجي" "Outer crescent" ويشمل أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وانكلترا واليابان، ويمتلك هذا النطاق قوة بحرية عظيمة .

إذن قلب العالم قاري، وأطرافه جزرية، وعلى هذا وضع ماكيندر فرضيته التي تقول أنه :

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

- من يتحكم بمنطقة القلب يتحكم بالجزيرة العالمية .

- ومن يتحكم بالجزيرة العالمية يتحكم بالعالم .

وللتغير الطارئ في ميزان القوى بعد الحرب العالمية الأولى، كتب ماكيندر كتابا جديدا عام ١٩١٩ سماه "المثاليات الديمقراطية الواقع والحقيقة"، وفيه عدل مصطلح المنطقة المحورية إلى قلب الأرض، ففي نظره يشمل: بحر البلطيق، الدانوب الأوسط والأدنى، البحر الأسود وآسيا الصغرى، أرمينيا وإيران، التبت ومنغوليا، وبذلك أكد ماكيندر على أهمية شرق أوروبا كبوابة تفتح على قلب الأرض، وأن شرق أوروبا يعتبر المفتاح الوحيد الذي لو امتلكته قوة خارجية يمكنها أن تسيطر بالتالي على قلب الأرض.

وبهذا لخص ماكيندر نظريته في الثلاثيات الآتية:

- **من يتحكم في شرق أوروبا يسيطر على قلب الجزيرة العالمية "الهارتلاند".**
- **ومن يتحكم في منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية.**
- **ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.**

- Who rules east Europe, Commands the Heartland

-Who rules the heartland, Commands the Island

-Who rules the Island, Commands the World

وفي ضوء تطورات الحرب العالمية الثانية، كتب ماكيندر بحثا تحت عنوان "Round World and Winning of peace" سنة ١٩٤٣ في مجلة الشؤون الخارجية، عدل فيه من نظريته حيث جعل الولايات المتحدة الامريكية ركنا أساسيا (بعد بروزها كقوة على المسرح الدولي) فبرأيه أن الموقف السياسي للقوة العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي في قلب الأرض، وإنما يعتمد كذلك على التقدم

إعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزبيدي

العلمي والتكنولوجي والتطور الصناعي، ولهذا استحدث اصطلاح "الحوض الأوسط" الذي يضم شمال المحيط الأطلسي وشرق الولايات المتحدة الامريكية وغرب أوروبا، واعتبر منطقة الرايخ الألماني فاصلا بين الحوض الأوسط من ناحية وقلب الأرض من ناحية ثانية.

مما سبق نلاحظ أن ماكيندر كان دائم التغيير في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل، إذ كان على علم تام (كجغرافي) بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي دائم التغيير، وأن المحيط الطبيعي كان أيضا يتغير، لذلك فنكاد نجزم أن ماكيندر كان سيرسم (لو عاش بيننا اليوم) لوحة جيوبليتيكية جديدة لعالم اليوم، محدداً منطقة إقليم جيواستراتيجية جديدة لهذا العالم، فكما يقول ماكيندر نفسه: "أن لكل قرن جيوبوليتيكا".

رابعاً: نظرية سبايكمان او نظرية الاطراف :

كان نيكولاس سبيكمان استاذاً بجامعة ييل YALE الامريكية ومن اهم المفكرين في السياسة العالمية والمختصين في الستراتيجيات الدولية والجيوبولتيكس .

يرى **سبيكمان** ان امكانية السيطرة على الجزيرة العالمية (قلب العالم) ومن ثم العالم هو امر معكوس عما جاء في نظرية القلب لماكيندر ، اذ يعتقد سبيكمان ان من يحكم المناطق الساحلية التي تتماشى مع المواقع الجغرافية للهلال الخارجي (الذي جاء في نظرية ماكيندر) هو الذي يستطيع السيطرة على الجزيرة العالمية ومن ثم العالم.

ينطلق سبيكمان في تحليله من أن وزن الدولة في إطار السياسة الدولية، لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتيكية على موقعها الثابت، وإنما يعتمد أيضا وإلى حد بعيد على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية، ولما كانت مراكز القوى هذه في حالة تغير لأسباب عديدة فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الآخر يتغير ليس من الناحية الجغرافية وإنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية ،

بعبارة أخرى أن التفاعلات السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي .

وبعد أن درس سبيكمان بكل اهتمام أعمال ماكيندر تقدم بصياغته لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن أنموذج ماكيندر، وكانت فكرة سبيكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بآلغ في تقييم الأهمية الجيواستراتيجية للهارتلاند (منطقة القلب) ، وهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوى على خريطة العالم، بل وتناولت المخطط التاريخي الأولي .

فالهارتلاند لا يتمتع في نظر سبيكمان بأي صفات تؤهله للقيادة (افتقاره للموارد الطبيعية والطاقوية ويقع أغلبه في مناطق متجمدة أو صحراوية.. الخ)، لذلك فإن منطقة الثقل الرئيسية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي (كما جاء في نظرية ماكيندر) وإنما تتركز فيما يسميه بمنطقة الإطار أو حافة الأرض ، الريملاند Rimland (منطقة الاطراف او الهلال الخارجي) ، وهي من وجهة نظر سبيكمان أعظم أهمية من القلب نفسه .

والريملاند (منطقة الاطراف او الهلال الخارجي) هو ذلك النطاق الساحلي، والذي يشمل كل سواحل أوروبا (عدا روسيا) والجزيرة العربية بما في ذلك العراق وآسيا، والصين وشرق سيبيريا، واعتبر سبيكمان الريملاند بمثابة منطقة حاجزة تفصل بين القوى المتصارعة البرية والبحرية (في زمن السلم) كما تعتبر منطقة التقاء وتصادم (Crush Zone) بين القوى البحرية والبرية في زمن الحرب، كما اهتم سبيكمان بهذه الحلقة الوسطى وأعطاها أهمية أكبر من قلب الأرض، ويرجع ذلك إلى أن النطاق الارتطامي يضم عدداً ضخماً من سكان العالم وأنه يمتاز بموارده الاقتصادية والطبيعية الغنية المتنوعة ، علاوة على استخدامه لطرق بحرية داخلية.

ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي بطوله لم يكن عبارة عن نضال بين القوى البحرية والقوى البرية بهذه البساطة، وإنما هو نضال "بين قوة بحرية بريطانيا، أي قوة من الريملاند" من ناحية ، وقوة برية "روسيا" من ناحية أخرى ، أو بين قوة بحرية "بريطانيا" وبرية "روسيا" من ناحية ، ضد قوة من الريملاند من ناحية أخرى.

والملاحظة الجيواستراتيجية عند سبيكمان هي أن منطقة الإطار الأرضي أو حافة الأرض ، منفتحة على قلب الأرض ومحيطة بها، الأمر الذي يمهد، أو يمكن من السيطرة عليها من قبل قوى الإطار الأرضي ، وبسبب هذه المزايا الإستراتيجية وضع سبيكمان فرضيته التي تقول:

- **من يتحكم في حافة الأرض (منطقة الاطراف او الهلال الخارجي) يسيطر على مناطق الظهيرة .**
- **ومن يسيطر على مناطق الظهيرة يحد من سيطرة منطقة القلب وتوسعها .**
- **ومن استطاع الحد من توسع منطقة القلب استطاع ان يعم السلام في العالم او يتحكم بأقدار العالم .**

وباعتبار منطقة الريملاند نقطة ارتكاز أساسية لتحقيق السيطرة العالمية، يرى سبيكمان أن القوى الراغبة في تحقيق الهيمنة العالمية تنطلق في التوسع وصولا إلى بسط سيطرتها على الريملاند وذلك ابتداءاً من المواقع الأول مقاومة للتوسع ، حيث يتم احتلال منطقة ثم ابتلاعها لتكون نقطة ارتكاز نحو اندفاعية جديدة لاحتلال المزيد، ولذا يمكن القول أن ثمة علاقة بين حجم التوسع وسهولة حركة هذا التوسع، أي بين التوسع وضعف المقاومة ، ويستمر هذا التوسع إلى أن يغطي منطقة الريملاند، وعلى الرغم من القرب والانفتاح الجغرافي للريملاند على الهارتلاند وقوى البر" ، إلا أن سبيكمان يرى (في إطار التنافس بين القوتين البرية والبحرية)

أن السيطرة الكاملة على الريملاند من طرف الدول البحرية سيؤدي إلى النصر النهائي الذي لا رجعة فيه على القوى البرية التي ستكون بكاملها تحت السيطرة.

لذا نجد ان سبايكمان في نظرية الاطراف يدعو الى بناء قوة عسكرية جبارة ذات مفعول كبير في الردع العالمي ، كما يدعو الى قيام قواعد عسكرية (تحالفات دفاعية وتكتلات اقتصادية) للدول التي تتعاطف مع الحضارة الغربية كدول اوربا الغربية وكندا فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية .

ويؤكد سبايكمان بان اذا ما تمت هاتان المرحلتان (القوة العسكرية الرادعة مع القواعد العسكرية والتطور الاقتصادي لمنطقة الهلال الخارجي) عندئذ يتم تحييد قوة المنطقة المركزية وتوسعها ، ليعم السلام في العالم ، ولقد ربط سبايكمان نقاط نظريته بعاملين اساسيين هما (القوة العسكرية الرادعة واحلال السلام في العالم) حسب مفاهيم الحضارة الغربية وتطلعاتها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وزعامتها

خامساً: نظرية دي سيفرسكي او الستراتيجية الجوية

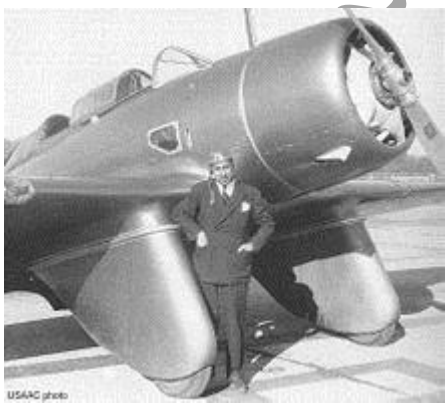

كان **الكسندر دي سفرسكي** احد ضباط سلاح الجو السوفيتي في الحرب العالمية الثانية ، وبعدها عيّن ملحقاً جوياً في السفارة السوفيتية في واشنطن ، ونظراً لخلفياته الاستقراطية وكونه من روسيا البيضاء نجده كان مخلصاً لوطنه روسيا ، ولكن ليس للفكر الشيوعي الحاكم ، لذلك طلب اللجوء السياسي من الولايات المتحدة

وبعدها اصبح مستشاراً جوياً في وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) وخبيراً في مجال الاستراتيجية الامريكية .

عام ١٩٤٩ اقترح على الولايات المتحدة بناء استراتيجية جوية جديدة تتماشى مع تطور السلاح والتكنولوجيا في مجال الطيران العسكري ، وكانت من اهم اراءه في نظريته هذه والتي طبقتها الولايات المتحدة هي السيطرة الجوية على القطب الشمالي والمنطقة القطبية الشمالية ، وذلك بتوفير سلاح جوي كبير وقوي ذي مميزات متطورة ، وبناء خط رادار يمتد على شكل قوس كبير يبدأ من الآسكا الى شمال كندا فشبه جزيرة لابرادور فجزيرة نيوفاوندلاند فجزيرة غرينلاند فجزيرة ايسلندة فأسكتلندا ثم بريطانيا فالنروج ، وفعلا قامت الولايات المتحدة الامريكية بإنشاء هذا الخط الراداري (خط الانذار المبكر) والذي كان له قابلية المعرفة والتحقق المؤكد باي تحركات لقوات الجو السوفيتية وبمختلف انواعها بوقت قليل من بدء حركتها كي يعطي الانذار للولايات المتحدة ضد اي هجوم مباغت او مفاجئ.

لقد كان للتقدم الهائل الذي طرأ على الطيران في القرن العشرين أثر كبير على الفكر الجيوبوليتيكي، وقد ظهرت بعض الآراء التي تهتم بدراسة العلاقة بين الاثنين في ضوء نظرة عالمية، مع رسم جيواستراتيجية للعالم على أساس القوات الجوية على غرار من رسموا هذه الجيواستراتيجية على أساس القوات البحرية أو البرية.

وتستمد نظرية القوة الجوية صياغتها الفكرية من افتراض مفاده "أن السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية للسيطرة على الأرض" هذا الافتراض ورغم بساطته فقد غير الكثير من مفاهيم السوق العسكري ومحاور القوة الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية ذلك أن الخصائص الإستراتيجية للمجال الجوي تعالج في الواقع مضمونه الجيواستراتيجي معتبرةً إياه مجالاً ينطوي على أهمية فائقة تتجاوز المجالين البحري والبري.

وأهم الآراء التي جاءت في هذا الصدد، ما جاء به ألكسندر سفرسكي في بحث باسم "القوة الجوية مفتاح البقاء 1950 "Air Power Key to survival والذي نظر إلى الوضع الجيوبوليتيكي في العالم في ضوء القوات الجوية، حيث رسم سيفرسكي خريطة ذات مسقط قطبي "القطب الشمالي" ووضع فيها الأمريكيين جنوب القطب وأوراسيا وإفريقيا في شمال القطب، وعلى هذا فإن تقسيم سيفرسكي هو التقسيم المتعارف عليه: العالم القديم والعالم الجديد، وفي هذه الخريطة يتضح أن السيادة الجوية الأمريكية تشتمل على كل الأمريكيتين ، بينما منطقة السيادة الجوية السوفيتية تغطي جنوب وجنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

لكن منطقتي النفوذ الجوي تتلاقى وتتصادم في مناطق أخرى هي أوروبا الغربية وشمال إفريقيا والشرق فضلا عن أن نفوذ القوة الجوية الروسية يغطي أمريكا الشمالية، وبالمثل تغطي القوة الجوية الأمريكية الهرتلاند الأوراسياوية، ومنطقة تداخل السيادتين الجويتين البرية والبحرية تسمى في عرف سيفرسكي "**بمنطقة المصير** " "Area of décision" فهي منطقة الحسم في أي معركة بين القوتين كما أنها المناطق الجيواستراتيجية الأهم في العالم وقد عبر سيفرسكي عن ذلك بمبدئه القائل :

-من يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي.

-ومن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم.

بالرغم من الإضافة الجديدة التي جاء بها سيفرسكي على اللوحة الجيوبوليتيكية للعالم إلا أن عمله هذا لم يسلم من النقد، وقد دارت الانتقادات الأساسية لعمله حول نقطتين، ارتبطت الأولى بمسقط الخريطة التي اعتمدها سفرسكي في بحثه، فقد أدى المسقط القطبي الذي اعتمده إلى إبعاد إفريقيا عن أمريكا الجنوبية بصورة لا وجود لها في الواقع، ومن ثم فإن هذا الابتعاد قد جعل كل من القارتين في حوزة القوة الجوية للسوفييت والأمريكيين على التوالي ، بينما في

الحقيقة تبعد إفريقيا عن الولايات المتحدة الامريكية بالمقدار الذي تبعد به روسيا عنها.

أما النقطة الثانية فمرتبطة بمبدأ أن السيطرة الجوية تقود فوراً إلى السيادة العالمية، فلقد تكلم سفرسكي عن الدولتين الكبيرتين فقط مع إشارات خفيفة إلى قوة بريطانيا الجوية، في حين أي الدولة في النصف الشمالي أو الجنوبي من الأرض يمكنها، إذا تجمعت لديها الأسباب التي تجعل منها قوة عسكرية جوية قوية بالإضافة إلى إرادة السيطرة، أن تحصل على السيادة العالمية، خاصة وأننا في عصر تطورت فيه القاذفات الجوية والصواريخ عابرة القارات .

نور حسين عبد المجيد الزهيري

خريطة تبين تداخل النفوذ الجوي بين روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) وبين الولايات المتحدة الامريكية في العالم

خريطة

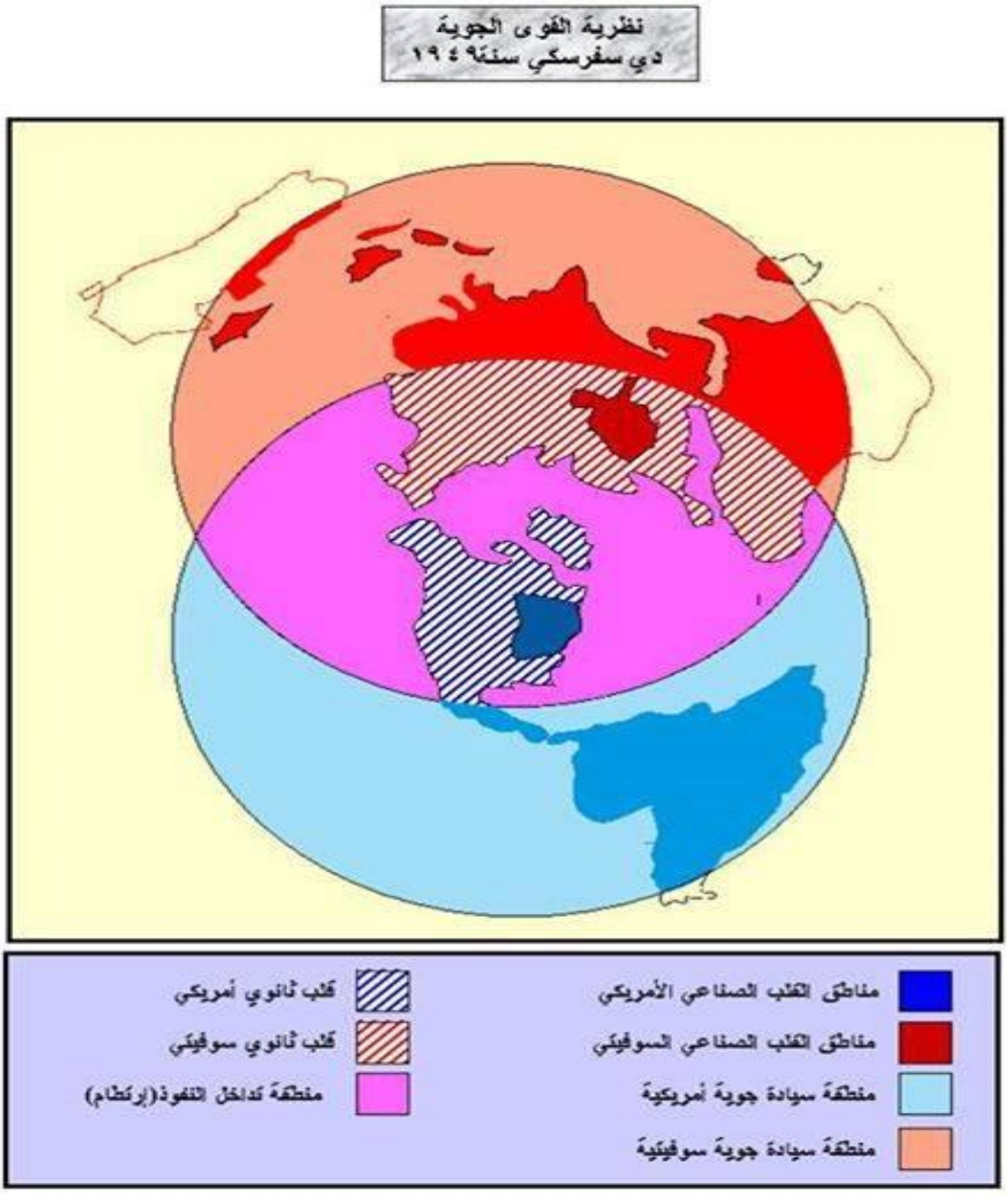

المصادر :

١-عبد الوهاب ، عبد المنعم ، و الهيتي ، صبري فارس ، الجغرافية السياسية ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩.

٢-الديب ، محمد محمود ابراهيم ، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٨ .

٣-خورشيد ، فؤاد حمه ، الجيوبولتكس المفهوم والتطبيق ، دار الثقافة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٤-السماك ، محمد ازهر سعيد ، الجغرافية السياسية الحديثة ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٩٣.

٥-ـــــــــــــــ ، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، ٢٠١١.

٦-ابو عيانة ، فتحي محمد ، الجغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٤.

٧- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، مواقع متفرقة .

اعداد الدكتور حسين عبد المجيد الزهيري

تم بعون الله

اللهم اني احتسب هذا العمل لوجهك الكريم

اللهم فتقبل مني يا الله